جامعـة مـولـود معـمـري تيـزي وزو
كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العلـوم السياسيـة

تأثير المياه على الأمن القومي المصري
- سد النهضة نموذجا-

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات شرق أوسطية وإقليمية

من إعداد الطلبة

- جفال رابح
- جاوي الياس

تحت إشراف

الأستاذة

- عطيش يمينة

لجنة المناقشة:

ا.حاكم فظيلة.....رئيستا.

ا. عطيش يمينة .....مشرفا ومقرراً

ا.مهدي فتاك.....مناقشا وممتحناً

السنة الجامعية: 2014م- 2015م.

شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله وعلى أله وصحبه وسلم تسليمًا كثيراً، فالشكر لله من قبل ومن بعد ونخص بالشكر أستاذتنا والمشرفة على عملنا الأستاذة **"عطيش يمينة"** ونشكرها لتقديم المساعدة والنصح والمشورة حتى يخرج هذا البحث في صورته النهائية وشكرنا وامتنانا لها على صبرها علينا، كما نشكرها على المعلومات القيمة والمفيدة ورؤيتها الثقافية وأسلوبها العلمي المتميز.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة مولود معمري.

الإهـــداء

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما، إلى من حَلما أين يرياني أتخطى درجات العلم والنجاح.

إلى اللّذين لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما إلى أمي وأبي الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي موسى وإدريس وإلى كل أفراد العائلة الصغار والكبار.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين شجعوني على إنجاز هذا البحث.

إليـــاس.

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين لما منحاني إياه من رعاية واهتمام أطال الله في عمرها.

إلى جميع الإخوة والأخوات وإلى كل أفراد العائلة الصغار والكبار.

كما أهديه إلى جميع الزملاء والزميلات في قسم العلوم السياسية وكلية العلوم الاقتصادية والتسيير الذين شجعوني على انجاز هذا البحث.

رابـــح.

الخطـــــة

مقدمة.

الفصل الأوّل: التأصيل المفاهمي للدراسة.

المبحث الأوّل: ماهية الأمن القومي.

المطلب الأوّل: مفهوم ومستويات الأمن.

المطلب الثاني: مفهوم وأشكال الأمن القومي.

المبحث الثاني: ماهية الأمن المائي.

المطلب الأول: مفهوم ومحددات الأمن المائي.

المطلب الثاني: تهديدات الأمن المائي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن المائي والأمن القومي.

المبحث الثالث: المياه في القانون الدولي.

المطلب الأول: تعريف القانون الدولي للمياه.

المطلب الثاني: مرجعيات القانون الدولي للمياه ومبادئه.

الفصل الثاني: جيوسياسية جمهورية مصر العربية والصراع على المياه.

المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي لجمهورية مصر العربية.

المطلب الأول: جغرافية مصر العربية.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمصر.

المبحث الثاني: جغرافية الموارد المائية المصرية.

المطلب الأول: جغرافية وأهمية نهر النيل لمصر.

المطلب الثاني: الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لدول حوض النيل.

المبحث الثالث: تسيير الموارد المائية والصراع على مياه النيل.

المطلب الأول: الصراع على المياه في حوض النيل.

المطلب الثاني: التعاون المائي بين دول حوض النيل.

الفصل الثالث: تأثير الفواعل الخارجية في الصراع بين دول حوض النيل.

المبحث الأول: الدور الصهيوني في الصراع المائي بين دول حوض النيل.

المطلب الأول: الأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل.

المطلب الثاني: السياسيات المائية الصهيونية وأثارها على الأمن المصري.

المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة والقوى الأوروبية في الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل.

المطلب الأول: السياسة المائية الأمريكية تجاه دول حوض النيل.

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية تجاه السودان وأثار إنفصال جنوب السوداني على الأمن القومي المصري.

المطلب الثالث: القوى الأوروبية مسألة المياه في حوض النيل.

المبحث الثالث: دور المؤسسة الدولية (البنك الدولي) في حوض النيل.

المطلب الأول: البنك الدولي مثبت للصراع في حوض النيل.

المطلب الثاني: تسوية البنك الدولي لقضية المياه في حوض النيل.

الفصل الرابع: سدّ النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري.

المبحث الأوّل: التحديد الجيولوجي لسدّ النهضة الإثيوبي.

المطلب الأول: تعريف وتحديد موقع سدّ النهضة.

المطلب الثاني: خصائص الفنية لسدّ النهضة.

المبحث الثاني: تأثير سدّ النهضة على الأمن القومي المصري.

المطلب الأول: أزمة سد النهضة وآثارها على إنشاء السد على مصر.

المطلب الثاني: التداعيات المترتبة على أزمة سد النهضة الإثيوبي.

المبحث الثالث: الرؤية الإستراتيجية لعلاقات الجديدة بين مصر ودول حوض النيل.

المطلب الأول: الاستراتيجية المصرية لإدارة الأزمة.

المطلب الثاني: آليات التعامل مع أزمة سد النهضة الإثيوبي.

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة:

يعدّ موضوع المياه من بين المواضيع التي لا تقل أهمية عن باقي المواضيع الأخرى نظراً لما يشكله من أهمية قصوى في قيام الحضارات، فهي المصدر الأساسي لجميع أنشطة التنمية، فالمياة تعتبر قضية سياسية كبرى فهي مطروحة في مقدمة القضايا المتعلقة بالأمن القومي لأي دولة لأن هذا المورد يتحكم بتطور المجتمعات البشرية.

ويعد الشرق الأوسط من بين إحدى المناطق الإستراتيجية في العالم لما تحويه من ثروات طبيعية كالثورة المائية المهمة حتى وإن كانت هذه المنطقة أن ما يعرف عنها أنها منطقة يوجد فيها البترول إلا أنّ الموارد الطبيعية الأخرى كالمياه لها أهمية قصوى فتحول هذا المورد إلى سلعة للبعض وإلى سلاح سياسي اقتصادي قد يصعد من إحتمالات قيام حروب ونزاعات ناهيك عن الأخطار والتهديدات المحدقة بهذا المورد والمتمثلة في تغير المناخ والكوارث الطبيعية، فكل هذه العوامل تجعل من هذا المورد في مقدمة سياسات الدول فمعظم الدول العربية نجد أنها تعاني من ندرة المياه وهذا راجع إلى تموقعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية كجمهورية مصر العربية التي تقع في الركن الشمالي من القارة الإفريقية فنجد أن مصر تعتمد على المياه بدرجة كبيرة فأي مساس بهذا المورد يعدّ كتهديد لأمنها القومي، فنهر النيل يمثل شريان الحياة بالنسبة لمصر، إلاّ أنّ ما يمكن ملاحظته أن نهر النيل أو حتى معظم الأنهار العربية نجد أنها تنبع من دول غير عربية أي ما يسمى بدول الجوار الجغرافي.

مما يجعل دول المنبع تتميز بميزة جيوبوليتيكية، و تتمثل هذه دول في : «السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، روندا، بورندي، الكونغوا» وعموما نجد ان هذه الدول تنتهج سياسات تضر بالأمن القومي المصري وعلى رأس هذه الدول نجد دولة إثيوبيا فرغم وجود عدّة إتفاقيات دولية تنظم حصول كل دولة على حصتها المائية إلاّ أنّ معظم دول حوض النيل لا تعترف بهذه الإتفاقيات مما يجعل من المياه أو من نهر النيل محلّ صراع ونزاع بين هذه

الدول، أضف إلى ذالك التحولات الخارجية التي تزيد من حدّة الأزمة الكائنة بين جمهورية مصر العربية ودولة إثيوبيا من هنا فإنّ قضية المياه ستكون عاملاً مهّمًا في النزاعات والحروب المستقبلية خاصة بين الدول التي تشترك في نهر واحد.

ومن ثمّ فالدراسة تسعى إلى تبيان كيفية تأثير سدّ النهضة على الأمن القومي المصري مع توضيح لدور القوى المؤثرة والمتمثلة في القوى الخارجية الساعية إلى تأجيج هذا الصراع القائم بين دول حوض النيل لأنّ لهذه الأخيرة أطماع سياسية واقتصادية وإستراتيجية في المنطقة.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية هذا الموضوع من أهمية المياه بالنسبة للإنسان والحيوان والنبات وبذلك يعتبر نهر النيل كشريان الحياة بالنسبة لدول حوض النيل وخاصة جمهورية مصر العربية وبذلك كان لابدّ لنا تناول هذه المشكلة نظرًا لأهميتها، كما تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل وتفسير ظاهرة الصراع المائي بين دول حوض النيل، ترتكز الدراسة هنا على الصراع الموجود بين مصر وإثيوبيا، مع ذكر الدور القوى الخارجية في ضوء الصراع المائي، وأيضًا لأن قضية المياه باتت تمثل اهتمامًا كبيرًا للباحثين والأكاديميين وكذا صناع القرار من منطلق أنها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي.

دوافع اختيار الموضوع:

- **الدوافع الموضوعية:**

تعدّ مشكلة المياه مشكلة مصيرية فهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للإنسان فمصر مقبلة على أزمة ندرة المياه مما يهدد أمنها القومي، كما أنّ نهر النيل يعدّ نموذجًا لحجم الصراع القائم بين دول حوض النيل، خاصة حول كيفية تقاسم المياه بين هذه الدول.

فالمياه هي جوهر الحياة كما أنّ الطلب على هذا المورد الهام سيزداد في المستقبل نظرًا للزيادة السكانية وكما أنّ استخدامات هذا المورد لم تقتصر على الاستخدامات التقليدية بل تعدى ذالك.

❖ **الدوافع الذاتية:**

- تأثر بفكرة أن الصراعات في الشرق الأوسط ستكون حول الموارد المائية.
- المياه ستصبح أغلى من النفط في المستقبل.

المشكلة البحثية:

تعدّ المياه من الموارد التي تكتسي طبيعة خاصة حيث ترتكز عليه حياة الإنسان والبشرية وما يمكن ملاحظته أن العالم اليوم يشهد أزمات حادة وتحدي كبير بخصوص توفير هذا المورد فأصبح من الضروري التعامل مع هذا المورد بطريقة جيدة من أجل المحافظة عليه وهذا لتلبية الإحتياجات الإنسانية سواءً الحالية أو المستقبلية، إلاّ أنّ هذا المورد أصبح رهينة الأطماع الخارجية، لذالك كان التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار عنصر المياه كمتغير أساسي في الأمن القومي المصري.

وتتفرع هذه الإشكالية إلى جملة من التساؤلات الفرعية:

1. ما هي الأسباب الرئيسية للصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل؟
2. فيما يكمن دور القوى الخارجية في الصراع القائم بين مصر ودول حوض النيل وبالأخص دولة إثيوبيا؟
3. هل يعدّ سدّ النهضة خطرًا على الأمن القومي المصري؟

حدود الدراسة:

النطاق المكاني:

النطاق المكاني للدراسة يتمثل في الركن الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية وبالتحديد جمهورية مصر العربية ودول الجوار الجغرافي لهذه الأخيرة والتي يطلق عليها دول حوض النيل.

النطاق الزماني:

من 1990 إلى 2011 ومن بين أسباب إختيار هذه الفترة أن فترة التسعينات عرفت عدّة تحولات كظهور نظام دولي جديد وكذا للرجوع إلى هذه الفترة لفهم أوسع للظاهرة محلّ الدراسة وهذا نظراً للإتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل. أمّا فيما يخص الفترة الثانية والمتمثلة في 2011 فهي الفترة التي أعلنت فيها إثيوبيا عن مشروع سدّ النهضة كما أنها الفترة التي كانت فيها مصر تعيش على وقع ما يسمى بالربيع العربي.

الفرضية الرئيسية:

- تدخل القوى الخارجية في تسيير مسألة المياه يشكل تهديداً على الأمن القومي المصري.

ولمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. الصراع في حوض النيل مرتبط بالتناقضات حول كيفية المحافظة على الحصة المائية في حوض النيل.
2. يكمن دور القوى الخارجية في الصراع المائي داخل حوض النيل في تأييد المشروع الصهيوني في المنطقة.
3. إن سد النهضة مشروع طموح تسعى من خلاله أثيوبيا أن تصبح واحدة من الدول الأكثر تأثيرا في القارة الإفريقية.

ونظرا لطبيعة الموضوع فإننا قمنا بتوظيف جملة من المناهج هي:

- **المنهج التاريخي:** لأنه عملية استرداد وعملية استرجاع للماضي، وهو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى، وكذا لدراسة التغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علميا، في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه، ومدى ارتباطها بظواهر أخرى ومدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة ومن ثم الوصول إلى تعميمات.
- **المنهج القانوني:** نظراً لوجود عدة اتفاقيات بين دول حوض النيل التي تستند إلى قواعد القانون الدولي للأنهار وعلى رأسها الحق التاريخي والاستخدام المنصف والمعقول لمياه النيل وعدم الإضرار بالغير والإخبار المسبق لأي مشروعات تقيمها إحدى دول النهر.

منهج دراسة حالة:

هذا المنهج يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فريدة واحدة وهذا بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة محلّ الدراسة واستخدمنا هذا المنهج للبحث والكشف عن الحقائق والمعلومات الدقيقة التي تخص دراسة حالة سدّ النهضة الإثيوبي وتبيان تأثيره على الأمن القومي المصري.

الجانب النظري: اعتمدنا على مجموعة من النظريات المتمثلة في:

- النظرية الواقعية:

هي نظرية كبرى في العلاقات الدولية، تحلل العلاقات الدولية من منظور المصالح السياسية للدول، وتحدد مضمون هذه المصلحة في القوة، فالدول تسعى للإحتفاظ بقوتها وزيادتها من خلال تفاعلها مع وحدات النظام الدولي عبر سياستها الخارجية[1]، واستخدمنا

[1]- عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الساحة المركزية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 121.

هذه النظرية في فهم وتفسير دور الفواعل الخارجية في تأجيج الصراع الثنائي بين مصر ودول حوض النيل.

- النظرية الليبرالية:

يمكن اعتبار النظرية اللبرالية من النظريات المنشأة التي لا تكتفي بتفسير والعمل على فهم واقع العلاقات الدولية فحسب ولكنها تعمل أيضًا على تشكيل واقع دولي جديد أكثر سلمًا وأقل حروبًا، فالنظرية الليبرالية كما أنها من منظور يحمل القيم الليبرالية العقلانية[1] فالنظرية الليبرالية نظرية إصلاحية، واستخدمنا هذه النظرية لفهم الموقف المصري السلمي فيما يخص حل أزمة المياه داخل حوض النيل[2].

نظرية الأمننة:

تعد نظرية الأمننة Sécuritisation من أهم إسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاڤن حيث طورها أولي ويبر Ole Waever، وترى هذه النظرية أنّ الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفه نتيجة اجتماعية محددة[2]، واستخدمنا هذه النظرية لفهم الطابع الأمني للأمن القومي لأن الأمننة كعملية يتم فيها تحويل المشاكل التي قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها[1].

- الدراسة السابقة:

أ- دراسة صلاح الدين حافظ 1982 بعنوان صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي:

---

[1]- مؤمن سلام، النظرية اللبرالية في العلاقات الدولية في:

http// :www.civicegypt.org/D=57390 (2005/07/15)

[1]- Steve Smith, The concept of sécurity in a globalizing wold, in Robert G. Patman, Globalisation and Confliet: Natinal Security in a New Strategic Era, London and Newyork, Routledge.

تحدث عن الأطماع الإثيوبية ملخصا إياها في التفكير للإتفاقات المبرمة دول حوض النيل والتوسيع ببناء السدود على روافد النيل الأزرق بقصد خفض كمية المياه الهابطة على السودان ومصر، متبعة بذلك الطريقة التركيبية التي تلجأ إليها بشأن دجلة والفرات، ورفض التعاون والتنسيق مع سائر دول الحوض وقدم السماح بأجزاء أية رقابة هيدرولجية على روافد النيل الإثيوبية، وفي مواجهة الأطماع الإثيوبية فإن دولتي المصب مصر والسودان تتبعان إستراتيجية مائية تقوم على محورين:

- الأول: التمسك بالاتفاقيات المبرمة 1902 و1929.
- والثاني: اعتبار وادي النيل من منبعه إلى مصبة وحدة هيدرولنتسكية واحدة متكاملة.

لكن صلاح الدين حافظ على تعاون السودان ومصر في مواجهة الأطماع الإثيوبية، ولكن ما يمكن قوله هو أن الأمر لبد أن يطرح على دول حوض النيل وهذا باشتراكها في المسألة.

ب- دراسة جون ووتر.سيدي، أبرير 1987 بعنوان Arragement for Managing Water Resources in the Bile Basin:

تحدث عن التعاقدات والإتفاقيات التي أبرمت طوال القرن الماضي بين دول حوض النيل التسع، وعن المراكز والمعاهد القائمة بتنمية وتطوير التعاون المائي بينهما، وعن تحليل مصالح دول حوض النيل المختلفة، وذكر أيضًا أن دول الحوض التسع تعتمد في اقتصاديتها على حدّ كبير على الزراعة وتتقاسم جميعها هذه الأهمية، وبصفة أكبر مصر التي تعتبر أن مياه النيل مسألة حياة أو موت لها وإن الاستفادة من المياه لدول حوض النيل والبحيرات الاستوائية تتباين، وأوضح أن نهر النيل الأزرق ربما يساهم في إنعاش الإقتصاد الإثيوبي يومًا ما ولكن النهر أحيانًا ربما يستخدم كعامل مساومة جيوبوليتكية.

جـ- دراسة عباس قاسم الأطماع بالمياه وأبعادها الجيوبوليتكية 1993:

اهتمت هذه الدراسة بالمسألة المائية والأمن المائي العربي وتناولت في مجملها جوانب هامة فنية وهيدرولوجية وسياسية وقانونية، وتوفير معطيات غنية تفيد في الثقافة العمومية بالمسألة المائية والأمن المائي والنوعية القومية بالأخطار التي تهدد الأمة الأطماع الصهيونية بالمياه وأكد على الأخذ بالبعد القومي للمسألة المائية وأهميتها وتقديمها على الشأن القطري، مع النظير يبين اليقظة المبكرة لطبيعة المخططات المعادية التي تستهدف الأمن المائي.

الإيطار المفاهيمي:

1- مفهوم الصراع:

تتميز ظاهرة الصراع الدولي عن باقي ظواهر العلاقات الدولية بالتعقيد وهذا راجع إلى تعدد أبعادها وكذا تداخل مصادرها وتشابك تفاعلاتها المباشرة، فالصراع في صميمه هو تصادم بين الإرادات الوطنية والتنازع الناتج عن اختلاف الدول في الدوافع والتصورات وحتى الأهداف ومن المفاهيم المرتبطة بالصراع نجد:

- التوتر: وهي حالة شيء يهدد بالقطيعة.
- الأزمة: وهي مواجهة بين مجموعات مسلحة قد تصل إلى الصدام والحرب الأهلية[1]. كما أن الصراع الدولي له مراحل متعددة ومستويات متعددة.
- الصراع المصري: وهو أن يكون طرفي في إزاحة الطرق الأخرى من ساحة المعركة مدمرًا تمامًا.

[1]- منير بدوي، **تحليل الصراع الدولي** (القاهرة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)، ص 345.

- الصراع الجوهري: ويكون عميق الجذور في الهياكل الأساسية للأطراف المتنازعة ويتكرر مرات ومرات وهو يرتبط بمصادره فهذا الصراع يكون حول أنواع وأشكال معينة كالأقاليم التي لها أهمية إستراتيجية أو اقتصادية.
- الصراع العرضي: ويسمى كذالك صراع ثانوي وهذا النوع يعتمد على أن أحد الطرفين يحاول استغلال ظروف متاحة قد لا تحدث مرّة أخرى وبالتالي هو صراع وقتي[1].

2- تعريف الأمن:

التعريف الأبسط له هو انعدام التهديد أو الخطر وينتقم الأمن عند دراسي المسائل الأمنية إلى ثلاثة عناصر هي:

- الطرف الحامي: أو المدافع Protector عن القيم.
- القيم: وهي القيم موضوع التهديد داخل الدولة، الشعب، الأملاك وغيرها.
- مصدر التهديد: threat وهو الكيان الذي يعتبره العنصر الحامي قادراً على تهديد قيم من فيم الدولة[2].

ويعرفه هنري "آسينجر" بأنه: «أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء».

ويعرف لأمن "روبرت مكنمار" في كتابه جوهر الأمن «بأنه يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظلّ حماية مضمونة ويقول أيضاً أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من مفردتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل».

---

[1]- عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية في: www.kotobarabia.com

[2] - Giovanni Mannuta, Security, antroduction, Granfieled university, p 51.

ويعرفه أرنولد ولفر "Wolfers" بأنه غياب التهدم ضدّ القيم المكتسبة هذا في جانبه الموضوعي، أمّا في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتّم المساس بأي من هذه القيم»[1].

3- مفهوم الأمن المائي:

يعد مفهوم الأمن المائي من المفاهيم التي تباين النظر فيه وهذا رغم التعرف أو المفهوم القديم له والذي يرتبط بتوفير الإحتياجات المائية للمجتمع، وكما ويقتصر على مجرّد توفير كميات المياه اللازمة لإحتياجات المكان بصورة دائمة بل تمتّد إلى توظيف الموارد المائية لخدمة أغراض التنمية.

ويعرفه "ويب إسكندراني" «بأن الأمن المائي هو قدرة جميع الأفراد على الحصول على مياه آمنة وكافية طوال الوقت من أجل حياة صحية ومنتجة»[2].

4- مفهوم الأمن القومي:

- الاتجاه الأول:

أ- تعريف دائرة المعارف البريطانية:

"الأمن القومي يعني حماية الأمن من خطر القهر، على يد قوة أجنبية" وهو تعريف من منظور إستراتيجية الحامية من الخطر الخارجي، ويعني الاعتماد على القوة العسكرية.

ب- تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية:

"الأمن الوطني يعني قدرة الدولة، على حماية قيمها الداخلية، من التهديدات الخارجية ويتفق هذا التعريف مع سابقه، في التركيز على القوة العسكرية لحماية الأمن الوطني من

---

[1] - Olivier Richmond Broa Dening, Concepts of security in the post cold war era: implication for the EU and the miditeranean region imp//www.Edg ac.akleis publication (26 mars 2000).

[2]- جمال منصر، **تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني** (مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008)، ص 12.

التهديدات الخارجية، مع إضافة القيم الداخلية كمحدد لما يجب حمايته، ومن دون توضيح له".

تعريف والتر ليبمان:

"أنّ الدولة تكون آمنة، عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب؛ وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية الهجوم المسلح والتغلب عليه".

- الاتجاه الثاني:

أ- تعريف لورنس كروز، ناي Lawrence Kranse, J. Nye:

"الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الاقتصادية يعود هذه التعريف، إلى مفهوم القوة والتهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية، في مفهومها المادي المحسوس، وهو الجانب الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن الوطني.

ب- "الأمن هو الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره".

الإتجاه الثاني:

تعريف روبرت ماكنمارا Robert Maknamara:

"الأمن عبارة عن التنمية، ومن بدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة عبّر ماكنمارا- وهو رجل اقتصادي وسياسي، إضافة إلى أنه كان وزيراً للدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة سابقة-

بتعريفه هذا عن مفهومه الأمن الوطني، بكلمة واحدة شاملة، هي "التنمية"، حيث تشمل تلك الكلمة أبعادًا كثيرة، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية للموارد القوى المختلفة تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها أيضًا، استمرار الحياة، وهو ما كان يؤكد عليه الآخرون ويخصونه بالتعريف، وربط "**ماكنمارا**" بين التنمية والقدرة على النمو والأمان[1].

[1]- علاق جميلة وويفي خيرة، **مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطرحات الجديدة** (جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة)، ص 06.

الفصل الأوّل
التأصيل المفاهمي للدراسة

الفصل الأوّل: التأصيل المفاهمي للدراسة

المبحث الأوّل: ماهية الأمن القومي.

المطلب الأول: مفهوم ومستويات الأمن.

المطلب الثاني: مفهوم وأشكال الأمن القومي.

المحبث الثاني: ماهية الأمن المائي.

المطلب الأول: مفهوم ومحددات الأمن المائي.

المطلب الثاني: تهديدات الأمن المائي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن المائي والأمن القومي.

المبحث الثالث: المياه في القانون الدولي.

المطلب الأول: تعريف القانون الدولي للمياه,

المطلب الثاني: مرجعيات القانون الدولي ومبادئه,

تمهيد:

يعد الأمن مطلباً إنسانياً، فهذا المفهوم هو مفهوم حديث في العلوم السياسية، فمفاهيم الأمن أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية، وقد شاعت مفاهيم كثيرة كالأمن القومي، الأمن المائي....

سنحاول في هذا الفصل الذي ينقسم إلى ثلاثة مباحث إلى التطرق إلى مفهوم الأمن القومي مع الأمن المائي، مع تفكيك هذين المفهومين، وكذا التطرق إلى المياه في القانون الدولي والذي له علاقة بالمفهومين السابقين.

المبحث الأوّل: ماهية الأمن القومي.

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وتنوع إستخدامه إلاّ أن هذا الأخير يتسم بالغموض، حيث أصبح من الصعوبة الإتفاق على تعريف للأمن يحظي بقبول علماء المجال الأمني والمهتمين بدراسته، ويعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات الذي تعرض مفهومه للتطور المستمر للمجتمع البشري.

المطلب الأول: مفهوم ومستويات الأمن.

أولاً: مفهوم الأمن.

يعرف على أنه: التحرر من الخوف والقلق، وتعرفه دائرة العلوم الإجتماعية بقدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية[1].

تجمع بعض التعاريف على أن لأمن هو مرادف لعدم وجود اي تهديد خطير للدولة والمجتمع، منها تعريف "ولتر ليبمان" (Walter Lippmann) «أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذ كانت ترغب، بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه»[2].

أما "برث وولير" (Booth Wheeler) يرى أنه لا يمكن للأفراد والمجتمعات تحقيق الأمن المستقر إلاّ إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى لأمن على أنه عملية تحرر.

فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمن من خطر القهر على يد القوة الأجنبية.

ومن وجهة نظر هنري كسينجر (Hanri Kisinger) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

ولعلّ من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت ماكنمارا" (Robert Maknamara) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأهم مفكري الإستراتيجية البارنين في كتابه "جوهر الأمن"، في السبعينات حيث قال إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظلّ حماية مضمونة، واستطرد قائلاً: «إنّ الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها،

---

[1]- آمين هويدي، **العشرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على التنمية الديمقراطية**، (القاهرة، دار الشرق، 1994)، ص 50.

[2] - Delcart Barbara, Theorier de la sécurité, 2ème cycle en science politique, Paris, Orientation relation international, année académique, 2006 - 2007, P 47.

لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر والمستقبل»[1].

ومن خلال مجموعة التعاريف المقدمة لتعريف الأمن يمكن القول أنه في حالة غياب كل خطر وكل تهديد للحياة، فهو إحساس بالطمأنينة والثقة وهو إحساس يدركه الإنسان بقواه العقلية وبحواسه عندما لا يكون معرضًا للتهديد أو الخطر، وما يمكن ملاحظته كذلك من خلال التعاريف السابقة هو حصرها للأمن في مفهومه العسكري إلا أن "روبرت ماكنمارا" قد أضاف إلى هذا البعد الاقتصادي في السبعينات، ولكن يبقى أنّ هذا المصطلح قد رُبط بمستوى الدولة، إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة قد عرف المصطلح تطورا بارزا بربطه بأبعاد مختلفة ومستويات متعددة والتي سنتطرق إليها لاحقا.

ثانيًا: مستويات الأمن وأهم أنواعه.

1- مستويات الأمن:

إتفق على تحديد ثلاثة مستويات تحليلية في الدراسات الأمنية وهي:

- **الفرد:** يؤمن الفرد من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو عائلته والعمل على تحقيق الرفاه له.
- **الدولة:** تأمين الدولة من أية أخطار خارجية أو داخلية وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني أو القومي حسب التسميات أو تأمين السيادة الوطنية.
- **المجتمع:** وهو ما يعتبر تأمين المجتمع من أية أخطار تشوب هويته أو ثقافته أو معتقداته أو حتى الحقائق التي يؤمن بها.

2- أبعاد الأمن:

نظر لشمولية مفهوم الأمن حيث يهدف إلى إبعاد ودفع الأخطار والتهديدات باختلاف أبعادها عن الدولة ويمكن استنتاج أو ذكر عدة أبعاد لمفهوم الأمن وهي:

---

[1]- روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة لونس شاهين، (القاهرة، الدار القومية، 1970)، ص 20.

1. البعد السياسي: وتتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي والاستقرار السياسي لدولة.
2. البعد الاقتصادي: وهو توفير المناخ الناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقديمها وإزدهارها.
3. البعد الاجتماعي، يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان للمجتمع سواء أفراد ومجموعات وتنمية الشعور بالإنتماء والولاء.
4. البعد البيئي: وهو تحقيق الأمن ضدّ الأخطار البيئية والمحافظة عليها من أسباب التلوث[1].

3- أنواع الأمن:

ومن أهم أنواع الأمن:

أ- الأمن الإقليمي:

انتشر استعمال هذا المصطلح في أدبيات العلوم السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لبروز التكتلات الإقليمية كإطار للتنظيم الإقليمي، وعليه فإن الأمن الإقليمي يطلق على سياسة أمنية مشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمية، لمواجهة مخاطر التحديدات المشتركة.

ب- الأمن الدولي:

إذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إيطار منطقة أو إقليم جغرافي ميعن فإن الأمن الدولي هو حصيلة مجموعة أمن كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية، أي هو حصيل

[1]- زكريا حسين، الأمن القومي، على الرابط:

http.www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/-article2-shtm (13/12/2015).

التعاون والتنسيق بين جهود كل الدول من أجل إقرار أمن واسع وشامل تحتضنه القوانين والوثائق الدولية الملزمة، ضمن تلك البيئة الدولية.

جـ- الأمن الإنساني:

قد عرفه الباحثين بتطرق إلى أبعاده المتمثلة في الأمن الشخصي للأفراد من العنف، الحماية من الجريمة والإرهاب، الأمراض والأوبئة، الفساد السياسي، غياب حقوق الإنسان التحدد من التمييز...[1].

ويعتبر الأمن القومي من أهم المفاهيم التي **تركز** عليها الدراسة.

المطلب الثاني: مفهوم وأشكال الأمن القومي.

أولا: الأمن القومي.

يعتبر الأمن القومي من المفاهيم الحديثة، وقد تمّ استخدامه **لأوّل** مرّة **أثناء إنشاء** مجلس الأمن القومي الأمريكي 1974، ووسع "فريدريك هارتمان" (Ferdirik Hartman) المفهوم ليشمل جوهر المصالح القومية الحيوية للدول...[2].

ويعرف الدكتور "عبد الله العمري" الأمن القومي على أنه مفهوم واسع يصل إلى حماية أمن الدولة من جميع أي اعتداء خارجي وتجس والاستطلاع المعادي وأعمال التخريب والتأثير المعادية الأخرى.

في حين يعرفه "نورمان بادل فورد" (Norman Badel Ford) **على أنه مفهوم** نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع **عن وجودها ضد العدوان**

---

[1]- حسن بلعيد سلم الغيثوري، **أزمة المياه وانعكاساتها على العلاقات الدولية المعاصرة**، (الإسكندرية، مكتب العرب الحديث، 2010)، ص ص 24- 25.

[2]- عبد المنعم مشاط، **الأمم المتحدة والأمن القومي**، (مجلة السياسة الدولية، العدد 48، أفريل 1986)، ص 08.

أو التهديد الخارجي، أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي[1].

وما يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة فإن الأمن القومي يقصد به الحفاظ على سيادة الدولة وأن أي تهديد سواءً كان مباشراً أو غير مباشر لا يقبل به وهذا يتم عن طريق مبدأ الحماية داخلياً وخارجياً فالتهديدات بمختلف أنواعها سواءً كانت أو تمثلت في الإزعاج أو التخريب أو الجوسسة تعد من بين التهديدات التي قد تمس الدولة فلابدّ من التعاطي معها لترسيخ حالة الأمن والاستقرار والسلام العام.

1- مفهوم الأمن القومي لدى المفكرين الغربيين:

يمكن النظر لمفهوم الأمن القومي لدى المفكرين الغربيين من خلال مدرستين وهما:

- المدرسة الإستراتيجية Strategecal School:

حيث تربط هذه المدرسة بين الأمن القومي والقوة العسكرية للدولة وقدرتها على مواجهة أي تهديد، فذهب أنصار هذه المدرسة كما جاء في دائرة المعارف البريطانية إلى تعريف الأمن القومي بأنه حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية، ومن منظري هذه المدرسة نجد "ولتر لبرمان" (Walter Lipparman) "أرنولد لفار" (Arnomd Wolfrs) و"جون سبنر" (John Spaner) وهم يرون أنّ: الأمن القومي نشاط بالجيش وأجهزة المخابرات في الدولة، وتحضى القدرة العسكرية بالدعم المستمر والدائم لمواجهة الأخطار المتنوعة[2].

- المدرسة التنموية أو الشمولية المعاصرة Economic Contemporary:

يختلف أنصار هذه المدرسة عن أنصار المدرسة الإستراتيجية في إدراكهم لمصادر التهديد الأمن القومي، فحسبهم مصادر تهديد الأمن القومي هي مصادر داخلية وخارجية ولا

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، (موسوعة علوم السياسة، الأردن، 2004)، ص 81.

[2]- حسن بلعيد سالم الفيتوري، مرجع سابق، ص ص 26- 27.

تتوقف على الجانب العسكري فقط ويتحدث روبرت ماكنمارا معتقداً أن الأمن يتحقق من خلال تنمية قومية شاملة، ودور القانون والنظام في تحقيق الأمن دون الإهتمام بالجانب العسكري، فيقول: «إذا كان الأمن يتضمن شيئًا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار»، ويضيف قائلاً «أن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يوجد أمن».

ومن خلال استعراض السريع لأفكار المدرستين واللّتان بحثتا في كيفية تحقيق الأمن القومي توصلنا إلى إنتاج أن تعريفات الأمن القومي لدى المفكرين الغربيين تتراوح بين مدى تأثيرهم بالاتجاه العسكري لمفهوم الأمن القومي أو الاتجاه التنموي الشامل للأمن القومي لكن على الرغم من هذا الاختلاف، إلا أنّ تحقيق الأمن القومي بقي مرهون بالاهتمام بالجانب الاقتصادي والتنموي شأنه شأن الاهتمام بالجانب العسكري.

2- مفهوم الأمن القومي لدى المفكرين العرب:

بدأ الإهتمام بمفهوم الأمن القومي لدى المفكرين العرب من الناحية السياسية والأكاديمية في منتصف السبعينات، فنجد أن المفكرين العرب ينقسمون إلى أكثر من إتجاه في تعريفهم للأمن القومي، حيث نجد أن:

الاتجاه الأول:

يذهب إلى تعريف هذا المفهوم من خلال القدرة العسكرية، وعلى سبيل المثال أخذ تعريف "سمير حيدى"، حيث يرى أن الأمن القومي يعني أية قوة تحاول أن تفكر في الاعتداء على أي قطر عربي، أو على مجموعة من الأقطار العربية، وركز هذا الاتجاه على القدرة العسكرية مما جعل الاهتمام منصباً على جانب محدد من جوانب التهديدات الداخلية.

أما الاتجاه الثاني:

فينظر إلى تعريف الأمن القومي العربي من خلال مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الأقطار العربية على رأس هؤلاء المفكرين "أمين هويدى"، حيث يرى أنّ الأمن القومي

العربي هو مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة أو الأمة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ضدّ أي تهديد في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية[1].

في حين الإتجاه الثالث:

يذهب أنصاره إلى تعريف الأمن القومي العربي على أساس أنه قدرة الأمة أو قدرة الأقطار العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث يعرفه "أحمد عصمت" بأنه «قدرة الأمة العربية شعوباً وحكومات على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأجنبية والثقافية، من أجل معالجة أوجه الضعف وتطوير عوامل القوة بفلسفة وسياسة القومية الشاملة آخذة في اعتبارها المتغيرات العربية والدولية لتكون حافزاً قوياً ذو تدعيم أركان الأمن القومي العربي، بكل متطلباته ودواعيه».

الاتجاه الثالث يعد محاولة لإيجاد صيغة لمفهوم الأمن القومي العربي التي تتماشى مع المعطيات والمتغيرات العربية والدولية، فمفهوم الأمن القومي العربي يبدو أنّه الحالة التي تكون فيها الأقطار العربية قادرة على توظيف طاقة الإمكانات المجتمعة بهدف تحقيق التوازن بين التهديدات داخلية أم خارجية.

ثانياً: أشكال الأمن القومي.

تتعدد جوانب و أشكال الأمن القومي والتي يمكن إجمالها في:

1- الجانب العسكري: الأمن العسكري.

ويمثله الأمن العسكري الذي يعتبر الوجه الأكثر وضوحاً كمفهوم الأمن القومي فتحقيق مطلب الدفاع والأمن والهيبة الإقليمية شرطا أساسي وذلك من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي، فالأمن العسكري لا يتحقق إلاّ إذا

[1]- حسن بلعيد سالم الفيتوري، مرجع سابق، ص 36.

توفرت أساسيات مهمة أولها تنظيم القوات المسلحة وتسليحها وكذا تدريبها، مع إضافة توفير الدولة على صناعة السلاح المتقدم[1].

2- الجانب السياسي:

ويشمل هذا الجانب: الأمن السياسي والأمن الوقائي والأمن الإعلامي.

أ- الأمن السياسي:

يمثل أحد فروع الأمن الداخلي للدولة، والأمن السياسي يوفر درجة من الاستقرار السياسي، فيسار إلى هذا الجانب بأنه «الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة، وسلامتها والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، فموضوع الأمن السياسي يعني محاربة كافة الأنشطة الهدامة سواء النابعة من مواطني الدولة أو الناتجة عن إختراق جدار الأمن من جهات أجنبية»[2].

ب- الأمن القومي:

يمكن الإشارة إليه انه مجموعة التدابير التي تحقق تأمين بعض الجوانب الهامة في الدولة، وهذه الإجراءات تهدف إلى المحافظة على كيان الدولة واستقرارها وهي بالتالي تهدف إلى تحقيق الأمن القومي، حيث يهدف إلى تحقيق التحفظ على معلومات الدولة الهامة كذلك الوقاية من التخريب المادي ومقاومة، مقاومة النشاط الهدّام والتآمر والتمرد.

جـ- الأمن الإعلامي:

ظهر هذا المفهوم كأحد ركائز الأمن القومي بالرغم من استخدام أسلوب الدعاية بكثافة، فيتمثل الأمن الإعلامي في قدرة الدولة على دحض حجم الحجج للخصم وخدمة

---

[1]- إسماعيل دبش، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي**، دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، (جامعة الجزائر، كلية العلوم والإعلام، 2005)، ص 34.

[2]- ناصف يوسف، **القوى الخمس الكبرى في الوطن العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة، ط1، 1987)، ص ص107.

أهداف الدولة بوسائل الإعلام، فالتطور التكنولوجي كان له أثر كبير في مجال الاتصال والمواصلات، وكذا زيادة خطورة هذه الأدوات حتى أصبحت تهدد الأمن القومي للدولة.

3- الجانب الاقتصادي:

لقد اِرتبط الاقتصاد بالأمن القومي ارتباطًا وثيقًا، حتى أصبح هناك علم مستقبل يحمل إسم علم الاقتصاد الأمن القومي، فهذا الجانب يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية من أجل بناء اِقتصادي قومي يحقق الأمن فالأمن الاقتصادي أصبح سلاحًا سياسيًا وعسكريًا يستخدم بكثرة، فالأمن الاقتصادي يقصد به درجة مقبولة من الاستقلالية أو الاستقلال الاقتصادي ونجاح التنمية الاقتصادية المستقلة ولتحقيق الأمن الاقتصادي والذي يعتبر من الركائز الأساسية للأمن القومي، يفترض من الدول أن تعتمد على قدراتها الذاتية في بناء اقتصادها القومي، وعلى علاقات اقتصادية متكافئة والاعتماد على الاستقلالية في برامج التنمية الاقتصادية وبناء القاعدة الصناعية باستخدام التكنولوجيا المناسبة مع إضافة المحافظة على مواردها الطبيعية واستغلالها استغلالاً أمثل[1]

المبحث الثاني: ماهية الأمن المائي.

المطلب الأول: مفهوم ومحددات الأمن المائي.

أولاً: مفهوم الأمن المائي.

كثيرة هي التعريفات التي تناولت قضية الأمن المائي، إلاّ أن أكثرها هو ما حدد احتجاجات الفرد المائية على مدار العام، وهو ما عرف "بحد الأمان المائي " Water stess index" وهو متوسط نصيب الفرد (في بلد ما)، سنويًا من الموارد المائية.

[1]- محمد المشهداني، **الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، (جامعة بغداد، 1989)، ص 110.

يقصد بالأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوافرة، واستخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل سبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطورها ورفع طاقات استثمارها، لتأمين التوازن بين الموارد المائية المقامة والطلب المتزايد عليها[1].

يقصد بالأمن المائي حسب تقدير التنمية الإنسانية لعام 2006: «الحرص على أن يكون لدى كل شخص مصدر يعتمد عليه للحصول على مياه مأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب، حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج مع الحفاظ في نفس الوقت على النظم الإيكولوجية التي توفر المياه، وعندما لا تتوفر تلك الظروف أو عندما ينقطع السبيل للحصول على المياه، يواجه البشر مخاطر كبيرة تتعلق بالأمن البشري ترجع إلى اختلال الصحة وانقطاع سبيل المعيشة»[2].

ثانيًا: محددات الأمن المائي.

إنّ الحديث عن الأمن المائي كحق لابدّ من توفر مجموعة من المرتكزات إن صحّ التعبير، للمطالبة بالحق في الأمن المائي وكذا الوصول إليه إلى مستوى الاستنفاع والإشباع ومنها:

1- المحددات السياسية للحق في الأمن المائي:

يتمحور المحدد السياسي، حول كيفية خلق البيئة التمكينية للإنسان من الحق في الأمن المائي، فوجود بيئة سياسية تساعد على تحقيق الحاجات الإنسانية للماء، وتشكل الضامنة الضرورية لتحرير الإنسان من القهر، فمن خلال منطق المسؤولية والجزاء السياسي، يخلق حركيات إنتاج عادلة مائية القائمة على منطلق موطناتي في مشاركي

[1]- عبد المحظى زكي، مفهوم الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي، في: www.alamatonline.net/B.php.id7227

[2]- حسن بلعيد سالم الفيتوري، **أزمة المياه وانعكاساتها في العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية، مكتب العرب الحديث، 2010، ص 51.

ديموقراطي، يقوم بالأساس على الشفافية والمساومة، وكذا عدم التمييز وسيادة قانون الإنصاف لتمكين الفرد أو الأفراد من حقهم في الأمن المائي[1].

2- المحددات الاقتصادية:

إنّ الحديث عن وجود محدد اقتصادي للحق في الأمن المائي يعني بالضرورة توفير شروط استدامة النمو داخل الدولة، فالنمو الاقتصادي يحد من الفقر ويوفر البنية لخدمات المياه وكذا مرافق الصرف الصحي من خلال زيادة الدخل وفرص العمل الثابت، فوجود نظام اقتصادي يقدم على وجود سياسات مالية ونقدية للأفراد للأمن المائي.

3- المحددات البيئية:

تعد البيئة المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويتفاعل فيه مع باقي عناصر الطبيعة الحية والغير الحية، والماء جزء من البنية التي تعد أحد المتغيرات المحددة للأمن المائي حيث توتر في بقاء ووجود الإنسان نظراً لعلاقة التأثير والتأثر الكائنة بينهما.

فالإستراتيجية البيئية تدعم الحق في الأمن المائي، من خلال تنمية الموارد المائية والمحافظة على التنوع البيولوجي وكذا تحقيق التوازن بين احتياجات الإنسان والطبيعة حتى تتمكن البيئة من العمل بشكل جيد ودائم للوفاء بالحاجات الآتية للمياه وهذا بدون تهديد الأجيال القادمة، فلا بدّ من ضمان الحماية الكافية للمجتمعات المائية والمياه الجوفية، بعيداً عن الاستنزاف، فالبيئة من الدعائم التي تبقي من إمكانيات الانتفاع من الحق في الأمن المائي باعتبارها الحياة.

ووفقًا لتقسيم الألفية للنظم البيئية الصادر عن الأمم المتحدة، تعد النظم الإيكولوجية المائية من الأكثر تدهوراً على مستوى العالم[2].

---

[1]- شهيرة حسن أحمد وهبي، **الأمن القومي في المنطقة العربية، التنمية البشرية وأثره على التنمية المستدامة**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص 355.

[2]- شهيرة حسن أحمد وهبي، مرجع سابق، ص 356.

المطلب الثاني: تهديدات الأمن المائي.

تعد مهددات الأمن المائي ذو حركية دائمة ومتغيرة، مما يزيد من صعوبة تحديد طبيعتها، ومن بين التهديدات نذكر:

أولاً: غياب أطر قانونية ومؤسسية.

إنّ غياب أو عدم تكييف الهيكلة القانونية والمؤسيسة مع طبيعة ومفهوم الحق في الأمن المائي، خلق مجموعة من الحركيات التي تضعف من إمكانيات الانتفاع من هذا الحق، كحق من حقوق الإنسان، فعلى المستوى الدولي ليس هناك نصوص قانونية محددة وملزمة ومبنية على قواعد ثابتة حول حقوق الدول المائية على صعيد التعامل الدولي وكل ما هو موجود هو مجرد مبادئ وأعراف، تعودت الهيئات الدولية والجمعيات القانونية الأخذ بها وحل النزاعات الناتجة عنها ولهذا يعتبر أكبر تهديد للحق الإنساني في الأمن المائي وهذا من خلال ضمان الشروط لحقوق المياه المشتركة، كذلك غياب المؤسسات المائية التي تعاني من سوء الإدارة والفساد وغياب الهياكل الملائمة والجمود والبيروقراطية وكذا نقص الاستثمار في مجال المياه ما يؤثر سلباً على الأمن المائي مما يعيق قدرة الأفراد في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي[1].

ثانياً: تغيير المناخ والكوارث والتدهور كمهدد.

تعد التهديدات البيئية من التهديدات الجديدة، ويعتبر تغيير المناخ والكوارث البيئية والتدهور البيئي من التهديدات البيئية البارزة وهذا من خلال التحولات الناتجة عن الاحتباس الحراري في الدورات الهيدرولوجية والأنماط غير الثابتة لتساقط الأمطار ومعدلات تبخر المياه، فتغير المناخ يهدد الأمن المائي، فمن ناحية الكمية والنوعية على سبيل المثال فهو يساهم في تقلص موارد المياه العذبة كما يزيد من ندرة المياه وهذا بسبب تفاوت توزيع

---

[1]- باتر محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الأرض، استنزاف الموارد الطبيعية**، (الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2003)، ص 304.

الأمطار من حيث الزمان والمكان. أما من حيث النوعية فهو يزيد من تلوث المياه بالرواسب والكربون العضوي المنحل والعوامل المرضية والتلوث الحراري بسبب تغيير درجات الحرارة كذلك الكوارث الطبيعة الناتجة عن التغيرات المستمدة في البيئة المائية لها أيضا تأثيرها على الأمن المائي كالفيضانات، كذلك التدهور البيئي والذي يقصد به التأثير على النظام البيئي بما يقلل من قيمته وقدرته أو مستوى طبيعته البيئية، أو يستنزف موارده ومن بين أسباب التدهور البيئي والتي تهدد بدورها الأمن المائي نذكر التلوث، النمو السكاني، التقدم الصناعي والتكنولوجي وكذا زيادة التوسع العمراني[1].

وعليه ستتسع دائرة هذه التهديدات المختلفة لتهدد الحق في الأمن المائي للإنسانية ككل، إذا استمر الوضع في التطور نحو الأسوأ في المستقبل.

المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن المائي والأمن القومي.

يرتبط الأمن المائي بالأمن القومي ارتباط وثيقا نظرًا للعلاقة الموجودة والمتداخلة بينهما، ولمعرفة هذه العلاقة بالتطبيق على مياه النيل بالنسبة لمصر والتي تركز عليها الدراسة يمكن بنيان ذلك من خلال تحديد مصالح الأمن القومي.

1- البقاء:

ويقصد به السعي الدائم للدولة للتمسك بما تملك من دون تفريط في أي جزء منها وينطبق ذلك على مصر، في أن النيل شريان المياه بنسبة لها ويجب أن تتمسك بحصتها من المياه التي يعيش عليها الشعب المصري.

2- الرفاهية والإزدهار:

[1]- باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 305.

ويقصد بها تحقيق الرفاهية للشعب من خلال معدلات نمو اقتصادي مناسب مع عدالة اجتماعية، وفي حالة مصر نجد أن الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية تعتمد عليها بالأساس وتحتاج لسدّ الفجوة الغذائية أو العجز الذي تعرفه.

3- الحرية:

ويقصد بها حرية المواطنين، وتمتد إلى الإدارة الوطنية في اِتخاذ قرارها، وحرية المواطنين في الداخل عن طريق استقرار نظام سياسي عادل وتماسك وطني[1].

ومما سبق يمكن القول أنه يجب على الدول أن يحوى مجالها الحيوي على باقي الدول التي تؤثر على أمنها القومي وكذا كل ما يمثل تهديداً، وهذا يتم وفق متطلبات كالحفاظ على أمن منابعها مع الأخذ كذلك بضمان استقرار دول مجاورة مع تأمين مصادر الطاقة.

المبحث الثالث: المياه في القانون الدولي.

المطلب الأول: تعريف القانون الدولي للمياه.

يتعذر فصل القانون الدولي العام من الديناميات الجديدة للعولمة وتطور المجتمع الدولي، وكما عرف العالم في أواخر القرن الواحد العشرين ظهور مشكلات بيئية متعددة ولاسيما تدمير الأنهار العابرة للحدود، ما استدعى الانفتاح على فرع جديد من القوانين التي تنظم تدبير الأمور المتعلقة بالأنهار.

إن القانون الدولي للمياه **هو فرع من فروع القانون** الدولي العام بدأ يتشكل تعريفا نتيجة تطور المعرفة العلمية بالقضايا البيئية كتحدّ جديد للشعوب والدول من جهة وتعدد المنازعات ذات الطبيعة المالية وصعوبة فصلها بالطرق الودية من جهة أخرى[1].

[1]- عبد المعطي زكري، **مفهوم الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي**، في: www.alamatonline.net/B.php.id7227.

للإشارة فقط فإن القانون الدولي الإنساني يجزم مهاجمة البيئة والمنشآت المائية والسدود أوقات الحروب والأزمات 55/ **الفقرة الأولى من البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف الرابعة (1977)** تنص على أنه في أثناء القتال يجب مراعاة حماية البيئة الطبيعية من الأضرار البالغة والواسعة الإنتشار والطويلة الأمد.

وكما تخطر **المادة 55 في فقرتها الثانية** الهجمات الانتقامية التي تشن ضدّ البيئة الطبيعية[2].

تنص المادة 15 من البروتوكول الإضافي الثاني لإتفاقيات جنيف الرابعة (1977) على ألاّ تكون الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحتوي قوى خطيرة وهي السدود والجسور والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية محلاً للهجوم وإن كانت أهداف عسكرية لذا كان شأن هذا الهجوم أن ينسب في انطلاق قوى خطيرة ترتب خسائر فادحة للمكان المدنين.

وقد اعتبرت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نوفمبر 2002. «أن **الحق في المياه** يتضمن حماية الأشياء التي لا يمكن الاستغناء عنها كبقاء السكان المدنين على قيد الحياة بما في ذلك من المنشآت المائية والإمدادات وأعمال الري وحماية البيئة الطبيعية من الأضرار وضمان حصول المدنين والمعتقلين والسجناء على الماء الكافي»[3].

إن الأمن الدولي على سبيل المثال: في قراره رقم 67 الذي اعتمده في 3 أبريل 1991) فرض عقوبات صارمة على العراق وحمله المسؤولية «بموجب القانوني الدولي» عن الأضرار التي ألحقها بالبيئة وتدمير الموارد الطبيعية نتيجة اجتياحه غير القانوني للكويت. وقد استنكر وزراء البيئة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال

---

[1]-العادلة المائية من المنظور الدولي، مجلة رؤى الإستراتيجية، العدد الأول، (مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، 2013)، ص 79.

[2]- العادلة المائية من المنظور الدولي، نفس المرجع ص78.

[3] - Malcom Langford, « The unite nation conspet of water as human rights urateur renauces devlopment, (Vol 21 June 2007), p 282.

عام 1991 احرق حقول النفط وإفراغ البترول في الخليج العراقي كخرق للقانون الدولي وطالبو العراق بالكف من تدمير البيئة الطبيعية واستعمالها سلاحًا.

المطلب الثاني: مرجعيات القانون الدولي للمياه ومبادئه.

أولا: مرجعية القانون الدولي للمياه:

يمكن القول أن مرجعيات القانون الدولي للمياه تتلخص في الاتفاقيات الدولية والأعراف الدولية وجهود الفقه والقضاء الدوليين ويمكن إيجازها في:

1- الاتفاقيات البحرية المائية:

تتضمن الاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار **(مونيغو باي 10 ديسمبر 1982)** "**Montego-Bay**" لمقتضيات متعددة في حماية البيئة البحرية والارتكاز على **مقاربة الإنصاف**، بقصد حماية البيئة ويمكن أن نذكر على سبيل المثال:

للدول الساحلية وفق المادة 56، فصل النزاعات على أساس **الإنصاف** وفي إطار عدم الإضرار بالغير "**تلزم**" الدول بحسب المادة 60 بتقديم الإشعار الواجب عن إقامة الجزر الصناعية أو المنشآت والتركيبات.

وفي مجال المجاري المائية الدولية نجد اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية **[1997]**[1] التي تضمنت مبادئ مهمة من **العادلة والإنصاف والاستعمال المعقول.**

وإذا تحدث الباب الثاني من الإتفاقية عن المبادئ العامة وخصوصاً المادة الخامسة منه **للإنصاف والاستعمال المعقول والمشاركة.**

1- تنتفع دول المجرى المائي كل في إقليمها بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة التنظيم والتجهيز وتستعمل هذه الدول المجرى المائي الدولي وتنميه بغرض الإنتفاع

[1]- عبد القادر القادي، **القانون الدولي العام**، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1987)، ص 97.

الأمثل والمستمد والحصول على منافعه والأخذ في الاعتبار مصالح دول المجرى المائي على نحو ينسجم مع حماية المجرى المائية بطرق ملائمة.

2- تشارك دول المجرى المائي في استعمال المجرى الدولي وتنميتة وحمايته بطريقة معقولة وتشمل هذه المشاركة الحق استعمال المجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتنميته طبقا لنصوص هذه الاتفاقية.

وتحدثت المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة عن العوامل ذات ارتباط بالاستعمال المنصف والمعقول:

1- يتطلب الانتفاع بالمجاري المائية الدولية بطريقة منصفة ومعقولة تطبيقا لمقتضيات المادة الخامسة والمشار إليها أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الاعتبار ولاسيما:

أ. العوامل الجغرافية والهيدروغرافية، والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية، والعوامل الأخرى ذات الخاصة الطبيعية.

ب. الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى المائي.

ج. السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل المجرى المائي.

د. تأثير استخدامات في إحدى المجرى المائي على غيرها من الدول المجرى المائي.

ه. الاستخدامات الحالية والمحتملة للمجرى المائي.

و. صيانة الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها وتنميتها والاقتصاد في استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة في هذا الصدد.

ز. مدى توافر البدائل ذات القيمة المقارنة لاستخدام معين مزمع أو قائم[1].

2- اتفاقيات حقوق الإنسان والحق الإنساني في المياه.

[1]- عبد القادر القادري، مرجع سابق، ص 97.

أشارت الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لقضايا المياه كإتفاقية حقوق الطفل **(1989) في المادة 24 الفقرة 2**، التي تطلب الدول الأطراف بمكافحة الأمراض وسوء التغذية عبر توفير الأغذية الكافية والمياه الشرب النقية.

أدت قواعد هنسلكي (1966) وقواعد برلين (2004) الدور الرئيسي في تعزيز القانون الدولي للمياه وتطويره وتدبير المياه العابر للحدود كما تضمنت مبدأ الانتفاع المنصف.

وقد حاول **معهد القانوني الدولي** التقليل من المصاعب التي يثيرها استعمال الأنهار الدولية من الناحية الصناعية والزراعية بين الدول المعنية بدعوة الدول كلها التي يجري نهر الدول في أراضيها لأن تأخذ من مياهه ما يلزم لسد حاجتها ولكن بشرط أن لا يلحق بالضرّر بالدول المشتركة معها في النهر.

وقد طور خبراء المياه مفهوم حقوق الإنسان في المياه بوصفه تعبيراً عن المؤشر الاقتصادي للأمن المائي، ويمكن قياس حقوق الإنسان في المياه استنادا إلى المؤشرين اللذين أوردهما تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2006 وهما:

1. **نسبة السكان الذين يستخدمون امدادات مياه لشرب نقيه Pure.**
2. **نسبة السكان الذين يستخدمون صرفًا صحيًا محسنًا[1].**

3- اتفاقيات الأمم المتحدة وتعزيز الدولي للمياه:

- إعتمدت الأمم المتحدة على مقاربة حقوق الإنسان للتعاطي على المياه وهو ما يتبين من خلال دراسة القرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجود لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة.

[1]- كرد الواد مصطفى، **حق في الماء كحق جديد من حقوق الإنسان** في:
htpp://www.man-ctv-org/magazine/article phpid=d6884y (12-12-215).

- إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوات لا بأس في المجال المائي، وإذا أصدرت قرارها رقم **64/292 بالتاريخ 28 يوليو 2010** "**لتخصيص حقوق المياه والصرف الصحي**"، وأقرت فيه بأن الحق في الحصول على مياه الشرب مأمونة ونقية والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان.

- وتقوم الجمعية العامة بالدول والمنظمات الدولية تقديم الموارد المائية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وبخاصة للبلدان النامية وتحميل الدول المسؤولية تحقيق الأهداف الإنمائية والقدرات والتكنولوجيا مع العلم بأهمية الدخول المنصف لمياه الشرب المأمونة والنقية كمفوض أساسي لتحقيق حقوق الإنسان كافة.

وأكدّت اللجنة الحق في الاستهلاك المنصف للمياه وينبغي في أثناء التوزيع إعطاء الأولوية للحق في الاستعمالات الشخصية والمنزلية وإتاحة الفرص أمام الناس للتمتع بالحق في الماء لأنه يشكل أحد العناصر الأساسي للبقاء.

وتعددت الجهود الأممية في إبراز قضايا العدل والإنصاف بمناسبة تناول المياه والمشكلات التي تترتب عنها فقد اعترف مثلاً: **إعلان ماردیل بلاتا (Mardel Plata) (14- 25 مارس 1977** الصادر عن الأمم المتحدة في ديباجيته **بالحق في المياه وأن للجميع الحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب وتلبية حاجيات الضرورية.**

ثانيا: مبادئ القانون الدولي للمياه.

انطلاقا من تحديات المرجعية الكبرى للقانون الدولي للمياه نستطيع التعرف على المبادئ الأساسية العامة التي تحكم هذا الفرع من القانون الدولي.

فمن المبادئ الأساسية التي أقررها **تقرير برانتلاند (Brandtland)** تعريفه التنمية المستدامة[1].

[1]- شكراني الحسين، **العدالة المائية من المنظور الدولي**، مجلة رؤى الإستراتيجية، (العدد الأول، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013)، ص 84.

1- مبدأ العدالة لتحقيق "العدالة المائية":

وينص على أن التنمية المستدامة هي استجابة للتنمية لحاجات الحاظر من دون الأضرار بحاجات الأجيال القادمة وذلك بتطبيق "**العدالة المائية**".

2- مبدأ الاستعمال المعقول الموارد المائية: ونقصد بهذا المبدأ:

- الاستعمال العقلي والمنظم للموارد المائية وفقا للإطار القانوني الدولي وعدم الإفراط في استعمال الموارد المائية وعدم التعسف بإستعمال المجاني والغير الواقعي والمعقول للتدفقات المياه، **وجوب المساواة في حق استعمال المياه,**

3- مبدأ عدم الإضرار الغير:

يكمن جوهر هذا المبدأ في حد **وجوب الامتناع عن المشاريع المهددة للأمن القومي للدول العابرة عن الأنهار** أو العقلية في اِستعمال المياه دون الإلحاق بالضرّر بالدول الأخرى عند القيام بالمنشآت المائية والابتعاد عن فكرة حرمان الدول والمجتمعات الأخرى من القدرة على إكمال حق في مياه المواطن.

إن هذا المبدأ مركز إنجاح المبدأين السابقين كإتجاه نحو تحقيق التنمية المستدامة-المدعمة من طرف قواعد هنسلكي وقواعد اتفاقية برلين، وإن مبدأ التعاون الدولي مرتبط ارتباط واثقًا مع مبدأ الاستعمال المعقول الموارد المائية، العدالة[1].

[1]- أحمد بن فضيل، مبادئ استغلال الانهيار الدولي على وفق إتفاقية قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية، مجلة وسط للعلوم لإنسانية، (العدد 20، 1988)، ص 262.

الفصل الثاني
جيوسياسية جمهورية مصر العربية والصراع على المياه

الفصل الثاني: جيوسياسية جمهورية مصر العربية والصراع على المياه

المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي لجمهورية مصر العربية.

المطلب الأول: جغرافية مصر.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمصر.

المبحث الثاني: جغرافية الموارد المائية المصرية.

المطلب الأول: جغرافية وأهمية نهر النيل.

المطلب الثاني: الموارد والاحتياجات الحالية والمستقبلية لدول حوض النيل.

المبحث الثالث: تسيير الموارد المائية والصراع على مياه النيل.

المطلب الأول: ترسيخ التعاون المائي بين دول حوض النيل.

المطلب الثاني: الصراع على المياه في حوض النيل.

تمهيد:

تتكون الجغرافية السياسية لدول حوض النيل من تسع دول مستقلة ولها كيانها السياسي وصفاتها المميزة، وترتبط دول حوض النيل مع بعضها البعض بظروف الطبيعية والجغرافية وتعد مصر من بين دول الحوض وتقع في أقصى الشمال الشرقي إفريقيا وتعتبر مصر الدولة الغربية الوحيدة الأسيوإفريقية بحكم موقعها الجغرافي إلاّ أن الجزء الأكبر منها يقع في القارة الإفريقية، فهذا الموقع أكسب مصر أهمية مكنتها من لعب دور عربي وإفريقي واسع النطاق، ويشكل نهر النيل أهمية كبرى في اقتصاديات دول حوض النيل ففي مجال الزراعة على سبيل المثال يعتمد المزارعون في كل دول حوض النيل على مياهه من أجل ري محاصيلهم، وبالنسبة لمصر يعتبر نهر النيل من أمنها القومي حيث يعتبر نهر النيل من بين أهم مكاسب مصر لما لهذا النهر من أهمية، إلاّ أنّ هذا الأخير أصبح محل صراع بين دول الحوض وما يمكن ملاحظته أن هذا الصراع قائم على أو حول كيفية توزيع حصص المياه وكيفية استخدام مياه النهر.

المبحث الأوّل: التحديد الجيوسياسي لجمهورية مصر العربية.

المطلب الأول: جغرافية مصر.

أولاً: الموقع الجغرافي.

تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، وقد أثر موقعها على تكوين شخصيتها الجغرافية، ومصر وإن كانت تقع في إفريقيا، فإن لها واجه أسيوية قوية، كذلك وجهة متوسطية، حيث تلاطم سواحلها مياه البحر المتوسط، وهو البحر الذي يعتبره المؤرخون بحق بحيرة الحضارات القديمة، وإلى الشرق منها تقع الأراضي الفلسطينية عتبة الشرق إلى الشام وأرض الرافدين. أما من الغرب فتقع الأراضي الليبية التي، تتصل بمصر عن طريق شريط الساحلي الملاطم للبحر المتوسط، وفي الجنوب تقع الأراضي السودانية،

ومنابع النهر العظيم نهر النيل، كما يحف بالواجهة الشرقية لمصر من نقطة حدودها مع فلسطين في الشرق خليج العقبة فالبحر الأحمر[1].

ثانياً: الموقع الفلكي.

تمتد مصر من الدائرة العرضية 22 درجة شمال خط الاستواء إلى الدائرة العرضية 31 درجة شمال خط الاستواء، وهي تشغل بذلك نحو 10 درجات عرضية، وتقع مصر في حوالي عشرة خطوط طويلة من 25 درجة شرق خط جرينتش وحتى خط طول 35 درجة شرق خط جرينتش، ومن الظواهر الجغرافية الناتجة عن موقع مصر الفلكي، أن مدار السرطان يخترق حدودها الجنوبية بنحو دائرة عرضية ونفف الدائرة، حيث يقع في الدائرة 23.5 شمالاً، جنوب أسوان بنحو 75 كيلومتر، ويخترق بحيرة ناصر[2].

1- الحدود السياسية:

- طول الحدود الكلية = 3525 كيلومتر، منها 2665 كيلومتر تتاخم دول مجاورة.
- طول السواحل المصرية = 2450 كيلومتر.
- المساحة الكلية = 1.001.450 كم مربع.
- مساحة اليابس = 995.450 كم مربع.
- مساحة الماء = 6000 كم مربع.

2- الحدود الشمالية:

تطل مصر على البحر الأبيض المتوسط من رفح شرقا إلى السلوم غربا بطول يزيد على 1000 كيلومتر.

3- الحدود الغربية:

[1]- محمد حجازي محمد، **نحو دراسة في جغرافية مصر**، (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1987)، ص 05.

[2]- نفس المرجع، ص 07.

وهي خط الحدود السياسية الفاصلة بين مصر ودولة ليبيا، بطول 1115 كيلومتر وقد تمّ توقيع هذه الحدود بين مصر وحكومة إيطاليا نيابة عن ليبيا عام 1925[1].

4- الحدود الجنوبية:

كذلك هي خط الحدود السياسية الفاصلة بين مصر والسودان، ويتماشى هذا الخط مع دائرة عرض 28 درجة شمالاً، ويمتد من نقطة الحدود الغربية من ليبيا حتى نقطة على ساحل البحر الأحمر، ويبلغ طول الحدود 1230 كيلومتر، ومن المعروف أن توقيع هذه الحدود تمّ في الإتفاقية الشهيرة (إتفاقية السودان) بين مصر وبريطانيا عام 1899.

5- الحدود الشرقية:

وهذه الحدود ما يمكن القول عنها أنها تتماشى مع ساحل البحر الأحمر من نقطة إلتقاء الحدود الجنوبية مع البحر الأحمر جنوب حلابي، حتى رأس خليج السويس، ثم تنحرف شرقًا لتضمّ شبه جزيرة سيناء، كما تتوسط الحدود خليج العقبة من شرق طابا حتى تصل إلى نقطة على البحر المتوسط عند مدينة رفح المصرية، وما يمكن أن نضيفه هو أن تحديد خط الحدود من الناحية الشمالية الشرقية تمّ بإتفاق بين مصر وفلسطين، عام 1906 قبل تلتهم إسرائيل دولة فلسطين، لتتغير قواعد اللّعبة ليسمح المجال لتشكيل الحدود بشكل جديد[2].

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمصر.

تتمتع مصر بموقع جغرافي جيوستراتيجي مميز مكنها من لعب دور هام في صياغة السياسات الإقليمية، كما أعطاها أيضًا مكانة مختصة في العالم بملتقاه الأسيوي.

وتستند الأهمية الإستراتيجية لمصر على أربعة نقاط يمكن حصرها في الموقع الجغرافي والقوى البشرية والثروات الاقتصادية.

---

[1]- جغرافية مصر، في (19/12/2015) .http://www.petroleur.gov.eg/About Egypt pages/Geography-aspx

[2]- جغرافية مصر، مرجع سابق.

أولاً: الموقع الجغرافي.

تقع جمهورية مصر العربية في أقصى الشمال الشرقي من قارة إفريقيا، تتبع معظم أراضيها قارة إفريقيا غيران جزء من أراضيها يقع في قارة أسيا مثل شبه جزيرة سيناء وتنقسم تضاريسها إلى أربعة أقسام هي وادي النيل والدالتا والصحراء العربية، ثم أخيراً شبه جزيرة سيناء في الجزئ الأسيوي.

ثانيا: القوة البشرية.

وفقا لتعداد عام 2009 بلغ عدد سكان 76 مليونا وقدرت الزيادة السكانية خلال السنوات الأخيرة بـ 1.3% وبالتالي تحتل مصر المركز الـ 16 عالمياً من حيث تعداد السكان والثالثة إفريقيا والأولى عربياً وفي هذا السياق تعتبر مصر من بين الدول الرئيسية المصدرة لليد العاملة[1].

ثالثا: الثروات الاقتصادية.

بفضل تمتع مصر بسواحل طويلة على البحرين الأبيض والأحمر فنجد 32 ميناءً بحرياً تتمثل في مجموعها النافذة التجارية الهامة في الإستراد والتصدير فضلاً أن قناة السويس تمثل همزة الوصل بين الشرق والغرب وتستوعب 8% من حركة التجارة العالمية وتوفر نحو 40% من طول ونفقات الرحلة بين شرق آسيا وأوروبا، كما تعتبر مصر من بين الدول المنتجة للبترول والغاز وتقدر نسبة ما تقدمه محافظة البحر الأحمر بنسبة 75% من النفط المنتج محلياً، وتؤكد تقارير حكومية أن مصر حققت خلال العام المالي 2000/ 2010 أن أعلى معدّل احتياطات البترول والغاز بواقع 18.3 مليار برميل[2].

---

[1]- عدي جوني، أهمية موقع مصر الجيوستراتيجي في:
http://www.Aljazeera.net/News/Reportsanditerviews(2015/12/10).

[2]- عدي جوني، أهمية موقع مصر الجيوستراتيجي، مرجع سابق.

ومما سبق يمكن القول أن مصر تتمتع بموقع أهلها للعب دور كبير وأن هذا الموقع قد أفرزعناصر أخرى كالقوة الناعمة التي مكنت الحكومات المصرية من خلق مساحة واسعة من التأثير المباشر خارج الحدود القومية لها.

المبحث الثاني: جغرافية الموارد المائية المصرية.

المطلب الأول: جغرافية وأهمية نهر النيل لمصر.

تمثل المياه إحدى التحديات التي تواجه القرن الحالي ولها تأثير كبير على حياة المواطنين، ولها علاقة بالأمن القومي، فالماء هو أهم العوامل لتحقيق الأمن، فالإستراتيجيون أجمعوا على أن عدم امتلاك أي دولة للماء والغذاء يعني تهديد الأمن القومي، فنهر النيل له أهمية كبيرة فهو لا يقل أهمية عن الأنهار الأخرى. كما لا تقل خطورة وتأثيره على المنطقة إذ أن هناك دول تشترك في حوضه.

أولاً: جغرافية نهر النيل.

1- تعريف نهر النيل The hiver Nile:

نهر النيل ليس مجرد ظاهرة جغرافية فحسب، فهي ضاهرة مهيمنة ومسيطرة في آن واحد على مظاهر الحياة في شمال شرقي إفريقيا، خاصتاً مصر والسودان، ينفرد نهر النيل عن بقية الأنهار بتاريخه الطويل باهتمامات السكان من حوله، وكلمة نيل مشتقة من اللّفظ اليوناني "نيلوس" ومعناه النهر، فإذا قلنا نهر النيل تقول نهر النهر[1].

[1]- عبد الله عيسى عبد الله محمد، **عبد الجيو سياسي للصراع في منطقة حوض النيل، دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية**، (جامعة الخرطوم، كلية الآداب، 2006)، ص 55.

2- حوض نهر النيل:

ينبع نهر النيل من بحيرة فكتوريا في الهضبة الإثيوبية ويصب في البحر الأبيض المتوسط، طوله 6695 كم^2، ويتراوح متوسط حرفه السنوي من 84 مليار إلى 92 مليار م^3 وتبلغ مساحة حوضه 2.9 مليون كم2، تغطي أراضيه تسع دول افريقية هي: إثيوبيا السودان كينيا، تنزانيا، أوغندا، زائير، روندا، بوروندي ومصر بالطبع[1].

يشمل حوض نصر النيل الأحواض التالية:

أ- حوض بحيرة الهضبة الاستوائية:

أ-1 حوض بحيرة فيكتوريا:

وتعتبر هذه البحيرة ثاني أكبر بحيرات المياه العذبة في العالم من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها حوالي 68 ألف كيلومتر مربع، ولكنها تعتبر غير عميقة، لأن عمقها يبلغ في المتوسط 40 متراً فقط وهي تقع في ثلاث دول وهي أوغندا، كينيا وتنزانيا. أمّا مساحة الحوض الذي تقع فيه الأنهار التي تغذي البحيرة بالماء فتصل إلى 194 ألف كيلومتر مربع وهي موزعة بين الدول التالية: تنزانيا وكينيا، اوغندا وروندا وبوروندي، ويصب في بحيرة فكتوريا مجموعة من الروافد أهمها نهر كاجيرا والذي يبلغ طوله حوالي 480 كيلومتر[2].

أ-2 حوض بحيرة كيوجا:

وتعد كمستنقع لا يتجاوز عمقه ستة أمتار، يرتبط بعدد من المستنقعات الضحلة المغذية له، والتي لا يزيد عمقها عن ثلاثة أمطار ويسقط نحو 11 مليار متر مكعب على

---

[1]- عادل محمد االعضايلية، **الصراع على المياه في الرشق الأوسط الحرب والسلام**، (عمان، دار الشرق، 2005)، ص 22.

[2]- أسماء سعد الدين، أكبر بحيرة في إفريقيا، بحيرة فيكونيا في: 35283.http://www-almrsal.com/Post

الحوض المغذي لها، ويضاف إلى ذلك إيراد نيل فكتوريا البالغ 23.5 مليار متر مكعب ليصل إجمالي إيراد بحيرة كيوجا نحو 42.5 مليار متر مكعب.

أ-3 حوض بحيرة جورج:

وهي بحيرة ضحلة تبلغ مساحتها حوالي 250 كيلومتر مربع، وتقع بأكمالها في أقصى غرب أوغندا وهي تستمد مياها من عدة روافد تأتيها من الشرق والجنوب وتصب مياهها في بحيرة "إدوارد" عن طريق مجرى مائي طوله حوالي 32 كم ويسمى "كازينجا".

أ-4 حوض بحيرة إدوارد:

وتقع هذه البحيرة بين أوغندا والكونغوا الديمقراطية وتبلغ مساحتها حوالي 2150 كيلومتر مربع وهي تستمد مياهها من روافد تتبع من جنوب غرب البحيرة من جبال موفمبيرو يبلغ الإيراد السنوي الذي يخرج من بحيورتي "إدوارد" و"جورج" عبر نهر سمليكي نحو 2.4 مليار متر مكعب.

ب- حوض الهضبة الإثيوبية:

ب-1 حوض نهر السوباط:

يتكون نهر السوباط من رافديين رئيسيين هما نهر البارو ونهر البيبو، ونهر البارو يمر ببلدة جامبيلا على نحو 200 كيلومتر منه نقطة إلتقاء النهرين، حيث يصب في نهر السوباط ويبلغ متوسط صرف نهر البارو نحو 13.4 مليار متر مكعب.

ب-2 حوض نهر عبطرة:

يلتقي هذا النهر بالنيل الرئيسي قرب الحدود المصرية السودانية ويبلغ متوسط الإيراد السنوي لمياه نهر نحو 11.5 مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان ويبدأ من الأطراف الشمالية للهضبة الإثيوبية[1].

[1]- وائل سليمان، **النيل ليس نهرا واحدًا** في: http://www.oureggypt/hile-bode/hile1html

ثانياً: أهمية نهر النيل لمصر.

يصف "ونترن تشر تشل" نهر النيل في كتابه (حرب النهر) The river war الذي صدر عام 1902، بأنه عبارة عن شجرة نخيل طويلة تمتد جذورها في منطقة بحيرة فكتوريا وألبرت وكيوجا حيث يستمد النهر روافده ومياهه، واما ساق وجذع النخلة فتمتد عبر السودان، وأما فروعه أي فروع النخلة التي يتحدث عنها فتوجد في دلتا النهر في مصر فقضية السيطرة على أعالي حوض نهر النيل شكّلت حاجزا لمصر منذ فجر التاريخ فالسيطرة على أعالي حوض نهر النيل تمثل إمتلاك لزمام أمور مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإدراك بريطانيا للأهمية هذه النقطة منع مصر من السيطرة على أعالي حوض النيل وهذا قد تمّ مع احتلال بريطانيا لمصرفي نهاية القرن الثامن عشر وهذا لادراك بريطانيا للمخاوف التي إنتابتها من تأثير خفظ كميات المياه المتدفقة، فالورد "ألفرد ملز" في عام 1892 قال: «ماذا سيحدث لو أن دولة متحضرة كبرى ولديها مهرات فنية قامت في يوم ما بمشروعات هندسية في أعالي النيل»، «وإذا انشبت حرب بين هذه الدولة وبين مصر فإنها تستطيع أن تغرقها بالفيضانات أو تقطع منها الماء حتى شاء».

فجميع الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت لتنظيم استخدام المياه أو مياه النيل، تنص على مبدأ الإعتراف أي اعتراف دول أعالي الحوض بحقوق مصر والسودان المكتسبة في مياه النيل والالتزام بعدم تنفيذ أي منشآت أو مشاريع مائية على منابعه أو روافده إلا بعد الحصول على موافقة مصر والسودان[1].

المطلب الثاني: الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لدول حوض النيل.

[1]- عادل محمد االعضايلية، مرجع سابق، ص 31.

يضم حوض النيل دول كمصر، السودان، إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بورندي كينيا، وفيما يلي نركز على الموقف المائي والحالي لمصر من خلال عرض للموارد والاحتجاجات المائية لها.

أولاً: الاحتياجات والموارد الحالية لمصر.

بلغ إجمالي موارد مصر عام 1990 63.50 مليار متر مكعب، حيث نجد منها 55.5 مليار م^3 مياه سطحية تمثل نصيب مصر وحقها المكتسب في مياه النيل وهذا وفقاً لإتفاقية 1959، وفي المقابل نجد أن المياه الجوفية تبلغ 3.1 مليار م^3 منها 2.6 مليار م^3 من المياه الجوفية الغير متجددة، أما فيما يخص مياه التحلية فتقدر بنسبة 0.20م^3، فنسبة الموارد المتجددة إلى إجمالي الموارد تبلغ 92% ويحددها تقرير البنك الدولي بـ 97%.

أما في عام 2000 عندما بلغ عدد سكان مصر 62 مليون نسمة، 74.05 مليار متر مكعب تبلغها الموارد المائية لمصر وتقدرت الزيادة بـ 10.55 مليار متر مكعب عن 1990، كما يلاحظ أن نسبة الموارد المتجددة إلى إجمالي الموارد تنخفض إلى 84% بينما تبلغ احتياجات مصر 74.05 حيث يزيد الطلب على المياه للأغراض المختلفة[1].

ثانيا: الاحتياجات المستقبلية.

تقتصر إمدادات المياه في مصر على حصتها من النيل، وقد انخفظ نصيب الفرد في مصر من المياه من 20 ألف م3 سنوياً في بداية القرن التاسع عشر وإلى أقل من 800م^3 سنوياً في عام 2012، فتعداد السكان المتزايد حين بلغ عدد السكان في 2012 (86) مليون نسمة وهي احد الأسباب الرئيسية لإنخفاض نصيب الفرد من المياه حيث يعيش ما يقارب 94% من سكان مصر في وادي النيل والدالتا.

1- الإحتياجات المستقبلية من المياه في مجال الزراعة:

[1]- سامر مخيمر خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996)، ص 80.

يوجد حاليًا في مصر ثمانية فدان من الأراضي الزراعة الدائمة والتي تحتاج إلى الري ومعظمها مزروعة حاليًا بالإضافة إلى 3.4 فدان مخطط زراعتها وهذا بناء على خطط التوسع الأفقي حتى عام 2017، من أجل حساب احتياجات مصر المائية للزراعة، فإن كل 3.4 مليون فدان تحتاج إلى 5200م^3 وهذا للأراضي المنخفضة وسبعة ألاف للأراضي العليا والصحاري الغربية، فمصر تستخدم أنظمة ري متطورة، فمتوسط الإستهلاك المائي لري الأراضي يكون أربعة ألاف م^3 تقريبًا ومن ثمّ نحتاج مصر نحو 23.2 مليار م^3 من المياه لزراعة 3.4 مليون فدان من أجل تنفيذ خطة التوسيع الأفقي في قطاع الزراعة، حتى عام 2017.[1]

2- الاحتياجات المستقبلية من مياه الشرب:

طبقا للتقديرات فإن عدد السكان في 2012 قدّر بـ 84 مليون نسمة، والاحتياجات الحالية لمياه الشرب قدرت بـ 9.7 مليار م^3 سنويًا وباستخدام متوسط الاحتياجات للشخص الواحد مع الأخذ بمتوسط الفاقد في شبكات التوزيع بـ 50%، فإن متوسط الاحتياجات اليومية سوف تزداد إلى أكثر من 25%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى المعيشة في عام 2017 فالإضافة إلى أن معدل الزيادة في التعداد السكاني يقدر بنحو 2.1% سنويًا، فمن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 100 مليون عام 2017، لذا فإن المتوقع أن يصف الاحتياجات من مياه الشرب في مصر إلى 14.42 مليار م^3.[2]

---

[1]- الاستغلال الأمثل لموارد المياه النيل نيون شار، في:

http://www.moqatel.com/opensh are/Behoth/ Siasia 21/ hile water/sec 10.doc.cvt htm.21/12/2015

[2]- الاستغلال الأمثل لموارد المياه، مرجع سابق.

المبحث الثالث: تسيير الموارد المائية والصراع على مياه النيل.

المطلب الأول: ترسيخ التعاون المائي بين دول حوض النيل.

عند الحديث عن الاتفاقيات المبرمة بيم مصر ودول حوض النيل نجد أن مصر نجحت في عقد العديد من الاتفاقيات سواء تلك التي كانت على المستوى الثنائي وحتى الإقليمي والتي يصل عددها إلى أكثر من 15 اِتفاقية إلاّ أن معظم هذه الاتفاقيات عقدت في عهد الاستعمار ومن الأمثلة نذكر بروتوكول روما الموقع في أبريل 1891 بين كل من بريطانيا وإيطاليا، كذالك إتفاقية أديس أبابا في 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا[1].

أولاً: الإتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل:

1- اتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا:

وهذه الاتفاقية عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من الرئيس الوزراء المصري آنذاك والمندوب السيامي البريطاني لويد وهذا الاتفاق وقع بتاريخ 7 مايو 1929 وكان توقيع هذه الإتفاقية من طرف بريطانيا نيابة عن كل من السودان وأوغندا وكذا تنزانيا وهذه الدول كانت في تلك الفترة تحتلها بريطانيا وما ورد في هذه الاتفاقية ألا تقام بغير إتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال كتوليد الطاقة أو أي إجراءات على النيل أو حتى على فروعه

[1]- محمد خدام، **الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 121.

والتي من شأنها أن تنقص من مقدار المياه التي تسهل لمصر كما تنص هذه الاتفاقية أيضًا على حق مصر الطبعي والتاريخي في مياه النيل ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن هذه الاتفاقية لا تعرف بها على الدولتين[1].

2- قانون الأنهار الجديد 1997:

تعدد هذه الاتفاقية والتي أقرتها الأمم المتحدة في مايو 1997 والتي يطلق عليها بقانون الأنهار الجديد بمثابة إتفاقية أو قانون يتيح لكافة دول حوض النيل أن تتكامل اِقتصاديًا، فهذا القرار قد تمّ إقراره على وقع ما كانت تعيشه دول حوض النيل وبالأخص دول المنبع لأن هذه الأخيرة قد عرفت زيادات فيما يخص المعطيات المائية والتي تتعلق بالأساس بالتنمية الاقتصادية وتعد المبادئ التي أتى بها هذا القانون مبادئ تتمثل في القواعد المنظمة للعلاقات المائية بين دول حوض النيل وكذا مبادئ الانتفاع الأمثل والعادل في استخدام المياه من طرف دول حوض النيل وهذا مع الأخذ بجوهر هذه الاتفاقية أو القانون والمتمثل عدم الإضرار بالغير كما يوحي هذا القانون أيضا مبدأ التقاضي أحكام محكمة العدل الدولية كآخر حلّ يمكن الوصول إليه بين دول حوض النيل[2].

وما يمكن قوله هو أن معظم القوانين والإتفاقيات لا تعترف بها معظم دول حوض النيل ولا تلتزم بالشروط التي حددتها وهذا ما يعكس عدم وجود تفاهم وتنسيق بين هذه الدول.

تشير بعض الدراسات والتقارير المصرية لدى الجهات الرسمية بأن إنشاء سدّ النهضة لن يشكل خطرًا فقط على دولة مصر وإنما على الدولتين معًا وهذا راجع إلى الموقع الذي أقيم فيه السدّ ونظرًا للطبيعة الجيولوجية للمنطقة فالسّد حسب الجهات الرسمية المصرية تقول بأنّ السّد لن يتحمل ضغط المياه الضخمة التي ستحجز وراءه والتي تصل إلى 14 مليار

---

[1]- عادل نهيان النجار، **المسألة المائية وسدّ النهضة الإثيوبي**، (القاهرة، منتدى البدائل العربي للدراسات)، ص 03.

[2]- عبد المالك عودة، **إتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية**، (القاهرة، مركز دراسات السياسة، 1998)، ص 23.

متر مكعب من المياه، كما أن السدّ بني أو سيدّ بالإسمنت فقد ينهار في أي وقت من الأوقات، فأكد الخبراء الدوليون والأساتذة المختصون في مجال المياه أن السدّ لن يطول عمره حيث حدّد عمره الافتراضي ما بين 25 و50 تماماً وهذا راجع إلى الكمية التي ستصله (420 ألف متر مكعب سنوياً) كما أن العوامل الجيولوجية ستزيد من فرص انهيار السدّ أضف إلى ذالك سرعة تدفق مياه النيل الأزرق والتي تصل شهر سبتمبر إلى ما يزيد عن نصف مليار متر مكعب يومياً فإذا انهار السدّ فسيقضي على معظم القرى السودانية التي ستجرفها المياه مثلما حدث في عام 2011 مع اليابان[1].

المطلب الثاني: الصراع على المياه في حوض النيل.

تتميز العلاقات المائية بين دول حوض نهر النيل بالاستقرار النسبي نتيجة للعديد من الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الثنائية المبرمة بينها، فالأمر لا يخلو من بعض التوترات بين دول حوض نهر النيل.

فإثيوبيا التي تتحكم بحوالي 85% من مياه النهر تمثل مصدر الخطر الأساسي لدول حوض نهر النيل وخاصة مصر والسودان الواقعتين أسفل الحوض فبنسبة إلى بحيرة تنا وحوض النيل الأزرق فقد شرعت إثيوبيا في تنفيذ 33 مشروعا للري وتوليد الكهرباء حول حوض النيل الأزرق، وهناك مشروعات أخرى مازالت قيد التنفيذ، منها إنشاء محطة لتوليد الكهرباء في بحيرة "تاتا"، وإنشاء سدّ على نهر "فيشا"، كما تقوم أيضًا المجموعة الاقتصادية الأوروبية بمشروعات عدّة لتوفير مياه الري للمنطقة، كما تقوم روسيا ببناء سدّ صغير على نهر البار وللري، وقد أكد وزير الري المصري مؤخرًا وجود إتفاق إسرائيل إثيوبي على إقامة سدّ لتوليد الكهرباء وفي 1996 تمّ الموافقة من طرف البرلمان الإثيوبي على مشروع تقدمت

[1]- أحمد علي سليمان، **سدّ النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري** في:

http :www.Alukah.net/aulture/0/5547

به الحكومة بإنشاء خزانين الأول على النيل الأزرق والثاني عل نهر "دايسون"، فإثيوبيا تبدو من باقي دول الحوض الأكثر رغبة في تغيير الواقع القائم[1].

1- الوضع القانوني للصراع المائي بين دول حوض النيل.

بعد غياب الإطار القانوني الجامع الذي يحظى بقبول الجميع فهذا فتح مجالا للصراع المائي بين دول حوض النيل، وسنستعرض ذلك من خلال الإتفاقيات بين دول حوض النيل وتحليلها.

أ- بورتوكول روما (15 أفريل 1891):

بين كل من بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت وتعهدت إيطاليا في الماة الثانية بعدم إقامة أي منشآت لأغراض الري على نهر "عطبرة" الذي يمكن أن يؤثر على نهر النيل.

ب- إتفاقية أديس أبابا (15 مايو 1902):

بين وبريطانيا وإثيوبيا، وتعهد فيها الإمبراطور منيليك الثاني ملك إثيوبيا بعدم إقامة منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة "تانا" أو نهر السوباط من شأنها أن تتعرض سريان مياه النيل.

جـ- إتفاقية 1953 بين مصر وبريطانيا (نيابة عن أوغندا):

[1]- نجلاء محمد مرعي، **الصراع في حوض النيل وأثره على الأمن القومي العربي** في:
http://www.meshkat.ney/mod/14336 (22/12/2015)

بخصوص انشاء خزان عند مخرج بحيرة "فكتوريا" وهي عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامي 1949 و1953 بين الحكومة البريطانية ومصر ومن أهم نقاط هذه الإتفاقية التعهد بالإلتزام باتفاقية 1929[1].

د- إتفاقية 1959:

والتي تمت عقب استغلال السودان وانفصاله عن مصر وتعد هذه الإفاقية مكملا لاتفاق 1923 وأهم نقطة في هذه الاتفاقية الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل البلدان (84 مليار متر مكعب) تخصص منها 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان ولكن دول حوض النيل ورفضت الإتفاقية.

هـ- مبادرة 1999:

هذه المبادرة تمثل الآلية الحالية التي تجمع كل دول الحوض تحت مضلة واحدة تقوم على مبدئين هما تحقيق المنفعة للجميع وعدم الضرر بالغير ولكنها آلية مؤقتة لا تستند إلى أي معاهدة أو إتفاقية.

في 2009: اجتمع المجلس الوزاري السابع عشر لدول حوض النيل في الإسكندرية حيث سعت دول المنبع إلى فرض إقامة مفوضيه لحوض النيل بغض النظر عن مشاركة دولتي المصب (مصر والسودان) عضو في الاتفاقية ولما اشتدت الخلافات بين دول الحوض قرّر المؤتمر الاستمرار في المفاوضات والتشاور لمدّة 06 أشهر على أن يتم الإنتهاء من حسم نقاط الخلاف للوصول إلى إتفاقية.

وفي 2013 في الإسكندرية اجتمعت دول الحوض باستثناء مصر والسودان على خروج مصر والسودان من دول حوض النيل باعتبارهما ليستا من دول المنبع[2].

---

[1]- عصام عبد الشافي، **إدارة أزمة مياه النيل، المحددات والسيناريوهات** في:
http://essamashafy.blogspot.com/2011/blog-post 03 html (22/12/ 2015).

[2]- أزمة المياه بين دول المنبع والمصب في:
http://www.Sustech.edu/Files/20131111013340458.docx (22/12/ 2015)

و- إتفاقية عنتبي:

تمّ التوقيع على هذه الاتفاقية في 2010 في مدينة عنتبي الأوغندية وهي تعد معاهدة جديدة لإقتسام موارد نهر النيل وهذه الاتفاقية تمت بين 06 دول المنبع وتنص الإتفاقية على أن التعاون بين دول مبادرة حوض النيل يعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، ووقعت على هذه الإتفاقية ستة دول هي: إثيوبيا، كينيا، وتنزانيا، بوروندي في حين رفضت كل من مصر والسودان والكونغو الديمقراطية الانضمام إليها[1].

فهذه الاتفاقية قسمت دول حوض النيل إلى معسكرين أحدهما دول المنبع والآخر دول المصب، وما يمكن قوله هو أنه لم يتم الاعتراف بحصة مصر والسودان التاريخية في النهر مع تقليل حصة مصر من 55.5 مليار متر مكعب إلى 40 مليار متر مكعب سنوياً كما نصت أيضًا الاتفاقية على إلغاء بند الإخطار المسبق، عند بناء أي مشروع أو مشروعات على ضفاف النهر[2].

[1]- أزمة المياه، بين دول المنبع والمصب، مرجع سابق.

[2]- هني محسن مصراوي، إتفاقيات حوض النيل في:

http://www.marefa.org/index php/ 1926/ (2015/ 12/ 2003)

خلاصة الفصل الثاني:

إذا كان الصراع على البترول قد شكل حيزًا كبيرًا على المستوى الدولي والإقليمي لدى المفكرين والباحثين فإن الصراع على المياه يمكن أن يكون أشد حدّة ذلك أن المياه في التحليل النهائي أهم من البترول وأغنى فهو سر قوام الحياة قال تعالى: «وجعلنا من الماء كلّ شيء حيًا أفلا يؤمنون» فدول حوض النيل رغم الاتفاقيات التي أقيمت بينها حول دول حوض النيل إلاّ أنّ الصراع على هذا المورد بات كائنًا وهذا نضرًا لكون هذه الاتفاقيات ليست لها نوع من الإلزامية بالنسبة لدول حوض نهر النيل، يمكن إضافة كون معظم هذه الاتفاقيات لا تعترف بها بعض الدول فمعظم اتفاقيات نهر النيل تمت في عهد الاستعمار ما يمكن ملاحظة جليًا بأنه لا توجد اتفاقيات لتوزيع مياه النيل أو تقنين سريانه يجمع عليها كل دول الحوض، مصر تعتبر النيل هو مصدر الحياة لشعبها وتسعى جاهدة للتمسك بالحقوق المكتسبة لديها من مياهه، فمسألة استخدام مياه النيل وكذا الاتفاقيات القائمة ضلت مسألة حساسة.

الفصل الثالث
تأثير الفواعل الخارجية في الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل

الفصل الثالث: تأثير الفواعل الخارجية في الصراع بين دول حوض النيل.

المبحث الأول: الدور الصهيوني في الصراع المائي بين دول حوض النيل.

المطلب الأول: الأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل.

المطلب الثاني: السياسيات المائية الصهيونية وأثارها على الأمن المصري.

المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة والقوى الأوروبية في الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل.

المطلب الأول: السياسة الأمريكية تجاه دول حوض النيل.

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية تجاه السودان وأثار إنفصال جنوب السوداني على الأمن القومي المصري.

المطلب الثالث: القوى الأوروبية مسألة المياه في حوض النيل.

المبحث الثالث: دور المؤسسة الدولية (البنك الدولي) في حوض النيل.

المطلب الأول: البنك الدولي مثبط للصراع في حوض النيل.

المطلب الثاني: تسوية البنك الدولي لقضية المياه في حوض النيل.

تمهيد:

تلعب القوى الخارجية دوراً مؤثّرا وفاعلاً في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية وذالك من خلال تأثيرها في أنماط تفاعلات النظم الإقليمية، ويكون دور القوى الخارجيا متجلياً في امرين أو كليهما، فقد تلعب تلك القوى "دورا منشأ" للصراع أو التعاون أو تقوم بدور محفزا لتفاعلات الصراعية أو التعاونية.

فإن الدراسة في هذا الفصل تسعى إلى تحليل وتفسير الدور الذي تلعبه القوى الخارجية المؤثرة في الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، وسوف يتم تقسيم الفصل إلى الدور الذي تلعبه كل من إسرائيل والولايات المتحدة ودور البنك الدولي في تحفيز الصراع المائي في حوض النيل مع ذكر لبعض القوى الأوروبية.

المبحث الأول: الدور الصهيوني في الصراع المائي من مصر ودول حوض النيل.

المطلب الأول: الأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل.

ترى العقيدة الصهيونية ومن صدور واعد بلفور 1917 أن بناء دولتها الكبرى يبدأ من نهرين النيل بمصر والفرات بالعراق وأن التغلغل الإسرائيلي في المياه العربية وخاصة مياه النيل في جزء من مخططاتها لبناء دولة اسرائيل الكبرى، والأطماع الصهيونية في حوض النيل لا تأتي من صراع بل هي أطماع ذات مرجعية دنية وتاريخية.

أ- الجذور التاريخية:

لقد كان "ليتيودور هرتزل" (Theodor Herzel) مؤسس الحركة الصهيونية العالمية الفضل والدور البارز في الربط بين فكرة الوطن والماء وزرع القناعة في المدركات اليهودية الفكرية لإقامة دولة إسرائيل الكبرى، وعن طبيعة وحدود الدولة التي يتوقعها "هرتزل" يقول في

رده على الإمبراطور الألماني: «**سألني الإمبراطور الألماني أيضا عن الأرض التي يزيد وعن حدودها ومن إذا كانت تستمد شمالاً إلى بيروت أو ما بعد من ذلك، ولكننا للتطلب ما نحتاجه وإن المساحة تزداد مع زيادة عدد المهاجرين علينا أن نضل من البحر بسبب مستقبل تجارتنا العالمية ولابد لنا من مساحة كبيرة لقيام بزراعتنا الحديثة على نطاق واسع وأن إسرائيل التي يزيد هي إسرائيل سليمان وداود**».

ب- الجذور الدينية:

إن الرؤية الدينية لقيام دولة إسرائيل تستمد مرجعيتها الأساسية إلى الكتب الدينية المقدسة اليهودية المتشددة ويبقى "صموئيل إيزاكس" أحد المتشددين في تحديد حدود الدولة إسرائيل في كتابه "**الحدود الحقيقية للارض المقدسة**" ومن خلاله يهدف "إيزاكس" إلى تعيين الحدود التاريخية الصحيحة لدولة إسرائيل.

فالتورات هي المرجع الديني الأول في تشجيع الطماع اليهودية، في المياه العربية، فنجد سطور صفحات التوراة العديد من الإشارات والعبارات التي تحفز اليهودية للسيطرة على مناطق المياه العربية وبناء دولتهم، ونجد حسب مدركات العقائدية اليهودية واجب ديني أولاً وضرورة حياتية ثانيا، ومن العبارات والإشارات الواردة في الكتب الدينية اليهودية التي تحمل طابع عدائي محض على المياه العربية نجد: «الآن للسيد رب الجنود ذبيحة في أراض الشمال عند نهر الفرات» أرميا 10/46.

قطع الربّ مع إبرام ميثاناً قائلاً لتملك أعصابي هذه الأرض من نهر مصر إلى الفرات[1].

ونظراً لتحديد في ما جاء للجذور التاريخية والدينية يمكن القول أن مصدر المياه كان دائما موجوداً في الفكر الجيوستراتجي الصيهوني، فالمياه تشكل العامل الحاسم والمحوري في

[1]- محمد داود **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، وانعكاستها على الأمن القومي العربي:**
www.strar7arat ara6.com/f asp ?143.

الجغرافيا السياسة الصهيونية ويبرز ذلك من خلال العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتورد حقائق سياسية وتاريخية تؤكد أن المياه أساس لقيام الوطن اليهودي وأن الحركة الصهيونية وضعت دائما للإستقلال والتحكم في المصادر المياه في أولوياتها، ومثل معيار المياه محوّر أساسي في إستراتيجية الحركة الصهيونية من تأسيسها فهذه الأخيرة نجد أنها رفعت شعار «حدود إسرائيل من الميل إلى الفرات»[1].

ويمكن الإستدلال على المكانة المحورية للمياه في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي من خلال تصريحات ونشاطات زعماء الحركة الصهيونية الدولية، وقد كان موضوع المياه من المواضيع الأحكام في الرسالة أي وجهها "حاسم وازيمان" "James Wizman" (1874-1952).

باسم الحركة الصهيونية "لويد رجورج" رئيس الوزراء البريطانية في تاريخ 29 نوفمبر 1919م ما جاء في الرسالة كان على الآتي: «إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كلما يعتمد على تزويدها بالمياه لتأمين الري والإنتاج الكهربائي ولتزويد المياه يجب أن يأتي يشكل أساسي من منحدرات جبل الشيخ ومنابع نهر الأردن ونهرا الليطاني ولهذه الأسباب نرى أنه من جوهري أن تضم حدود فلسطين الشمالية الليطاني إلى مسافة 25 ميلاً فوق منحى جبل حرمون الجنوبية للسيطرة على منابع الأرض» وتؤكد أيضا جدية المواقف الإسرائيلية في موضوع المياه العربية من خلال ما صرحه "اسحاق شامبر" في مارس 1981 بأن «**عمل استعداد توقيع معاهدة خطر أسلحة الدمار الشامل وقبول تفتيش على المنشآت النووية الإسرائيلية مقابل اشتراك إسرائيل في اتفاقية لإعادة التوزيع المياه المنطقة**»[2]. ونجد أيضا "شمعون بيرز" وزير الخارجية الإسرائيلية يبرز مكانة المياه في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي

---

[1]- وعد الله حسين ياسين الحمجاني، نهر النيل وتأثيره عد الأمن القومي العربي الإسكندرية، (مكتب الجامعي الحديث، 2014)، ص 150.

[2]- صفا شكير إبراهيم محمد، **صراع بين دول حوض النيل، دراسة في التدخلات الخارجية**:
(2015/12/16) www.atens.expert//nr.

وذلك من خلال كتابه "**شرق الأوسط الجديد**" حيث خصص جزءاً كبيراً من موضوع المياه فيقول «لقد كانت المياه ولا تزال تمثل عاملاً رئيسياً في السياسة المعاصرة، كما أن العلاقات بين دول المنطقة وستظل تتشكل عموما بفعل السياسة المائية» ويتضح لنا أن المياه تحتل المرتبة متقدمة أولويات العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية بحيث يؤكد "أرخون سافر" على ذلك في قوله: «**إن إسرائيل لها مصالح إستراتيجية في حل حوض النيل وأن توزيع المياه في دول حوض النيل يؤثر مباشرة على إسرائيل**»[1].

وكما نجد أيضا الندرة المياه التي تعاني منها إسرائيل تزيد في الأطماع الصهيونية على استحواذ على المياه العربية والنيلية فقد إزادت حدًة هذا الوضع مع موجات الهجرة اليهودية المكثفة من أوربا الشرقية وكما يشير تقرير (إسرائيل 1020) إلى أن معضلة السكان تمثل حاجزًا مفازعًا ورهيباً لإسرائيل ،الأمر الذي يشكل تهديداً كبير على الموارد عموماً وعلى المياه بشكل خاص، حيث تسبب زيادة السكانية في إسرائيل في تناقض للمعدل الذي يحصله عليه الفرد من المياه العذبة المتجددة سنويا 229م^3 ومن المتوقع أن يقل المعدل 264 م^3 للفرد/ سنة 2025 ويجدر الإشارة الى أن إسرائيل أعلنت حالة الجفاف في 15 أفريل 1928 وطلب "حدار سيد شارون" الدول الأوروبية لمساعدتها لمواجهة الازمة المائية التي تعاني منها إسرائيل وأن حالة "**العجز المائي**" ليست نتاجه عن متغير واحد وإنما هي محصلة من التفاعلات والمتغيرات منها:

أ- زيادة المكانية.

ب- التدفق المستر للمهاجرين اليهود.

ج- التوسع الزراعي.

د- التزايد المعادلات التنمية الصناعية.

---

[1]- عبد الله المعطي الزكي، **العصر الإسرائيلي في الصراع في حوض النيل**.

www.alamatropine.net/Nphp.it=750

هـ- التلوث البيئي.

يمكن أن نقول أن هذه المتغيرات تتفاعل مع بعضها البعض مما يؤثر سلباً على الأمن المائي الإسرائيلي[1].

إن الأطماع الصهيونية في حوض النيل نتيجة عن التفاعل بين المحدد في المكانة المحورية للمياه في الفكر السياسي الإسرائيلي والندرة المياه التي تعاني منها مما يؤدي إلى تباني سياسات مائية للإستفادة من المنابع نهر النيل.

المطلب الثاني: السياسات المائية الصهيونية وأثرها على الأمن القومي المصر.

إن الإهتمام الإسرائيلي بمصادر المياه ينصرف مباشرة إلى المياه المتدفقة إليها إلا أن إستراتيجيتها ترمي إلى الحصول على مصادر أبعد وأكثر عززاة (مياه النيل) فإستراتيجية الإسرائيلية المائية تقوم على مبدأ "الأمن المائي" وهو مصطلح يعود إلى إتفاقية سيايكس بيكو" 1916م[2]، وكما تلجئ السياسة الصهيونية التي تبقى إستراتيجية عسكرة المياه water mitarization فعلى الصعيد الداخلي تزداد سيطرتها على مصادر المياه التي احتلتها بقوة أما على الصعيد الخارجي فنجد أنها تقوم بتحرير سلوكها السياسي بالسعي إلى السيطرة المباشرة وغير المباشرة على مصادر المياه السطحية لمدَ احتياجاتها المحلية المتزايدة، فنظرة إسرائيل الى مياه النيل لا يخرج عن نطاق فكرها الجيوبتوليكي حيث قامت بعدة مشاريع تطليعه لإستغلال مياه نهر النيل وسوف نتعرض لتلك المشروعات:

أ- **المشروع هرتزل (1903):** ظهرت فكرة هذا المشروع في البداية عندما تقدم هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية عام 1903 إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سنياء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وكذلك بعض من مياه نهر النيل وقد وافق البريطانيون

---

[1]- صفا شكير إبراهيم محمد، صراع بين دول حوض النيل، دراسة في التدخلات

[2]- عبد الله حسين ياسين الحمداني، **نهر النيل وتأثيره على الأمن القدمي العربي**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي، الحديث، 2010)، ص 189.

مبدئياً على هذه الفكرة على أن يتتم تنفيذها في "سرية تامة" ، إلا أن المشروع قبل برفض لأسباب إقتصادية وسياسية، تمثلت الأسباب الاقتصادية في أن المشروع كان يتضمن تهديد للخطة البريطانية الهادفة هي "ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية" أما الأسباب السياسية فترجع مجملها إلى الظروف الدولية (إتباع سياسية الوقوف الودي بين بريطانيا وفرنسا وتأمين لمواجهة الخطر الألماني[1].

ب- مشروع الشيع كالي سنة 1974م:

وظهرت هذه الفكرة في عام 1974م على شكل مشروع قدمه المهندس الصهيوني "الشيع كالي" تحت عنوان "مياه السلام" ويهدف هذا المشروع إلى توسيع شركة الإسماعيلية (قناة الإسماعيلية) والذي قوبل بالرفض من طرف مصر على الصعيد الرسمي والشعبي[2].

فقد تداول هذا المشروع مجددًا في 1978م بعد إطلاق الشيع كاي مشروع «حل نموذج لنقص المياه في إسرائيل» وكذالك عام 1986م وقيامه بتطوير مشروعه تحت عنوان خطة "مياه شرق الأوسط في ضلّ السلام" بالإضافة إلى ظهوره عام 1989م خلال انعقاد ندوة التعاون الإقتصادي لدول الشرق الأوسط، ومطالبته ببيع مصر لإسرائيل حصة من مياه النيل[3].

جـ- مشروع بور 1979م:

يقوم هذا المشروع على بدائل تتناول دفع المياه والتي هي قائمة على العملية الهندسية والذي طرحه خبير المياه الإسرائيلي "أولوزرف" خلال معاهدة "كام دايفد" 1979 يهدف إلى جر مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق (6) قنوات تحت مياه "قناة السويس".

---

[1]- المرجع نفسه، ص 181.

[2]- الشيع كالي، **المياه والسلام وجهة نصر إسرائيلية**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991)، ص 90.

[3]- عمر كامل حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي**،(رسالة ماجستر غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأنبار، 2002)، ص 251.

ويتميز هذا المشروع بضمان الإستمرارية المائية بالنسبة إلى إسرائيل والذي قوبل بالفرض خاصة لفكرة بيع المياه لإسرائيل، وبالمقابل رفض الشارع المصري التعاون الثنائي المصري- الإسرائيلي وذالك يعود للأثار السلبية خاصة من الناحية الإقتصادية.

إنّ هذه المشاريع المائية التي أطلقتها إسرائيل يمكن اندراجها ضمن إستراتيجية الدور المباشر، فنجد مرد إسرائيل للحصول على المياه النيل لا تتحقق وهذا راجع إلى الثوابت السياسية المائية المصرية التي تؤكد رفض المقترحات الإسرائيلية من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الرأي العام المصري وصانع القرار يرفض بشدة أن يكون هناك تعاون مائي مصري إسرائيلي، ومن هنا فإن إسرائيل قد اتجهت التي تبني إستراتيجية غير مباشرة من أجل السيطرة على المياه النيلية وتحقيق أهداف ومصالح كيانها.

ولمحاصرة السياسة المصرية في الدائرة النيلية بدأت إسرائيل بتخطيط إلى بناء إستراتيجيات أخرى من مفادها الضغط على مصر وذلك من خلال إتباع إستراتيجية "التطرق Containment" والتي تمس مختلف المجالات وخاصة المجال الاقتصادي التي أتاحت للإسرائيل فرص للتغلغل حوض النيل وذلك تحت شعار "المساعدات الفنية البحثة". وكما ارتكز الكيان الصهيوني على إستراتيجية "فرق تسود" وذلك من خلال دعم الحركات التمرد وحركات الانفعالية بهدف تحفيز الصراعات الأثنية في حوض النيل وبإضافة إقامة التحالفات مع الدول الجماعات الأثنية Ethnic المعايدة للعرب ضمن سياسة "المنح والتدريب" واستفادة من تواجدها في المنطقة للترويج لورقة المياه في مواجهة السياسة المصرية أو إقامة إتفاقيات أمنية عسكرية مثل إتفاقية إريتريا 1971 والتي تقتضي بتدعيم الكونغو بأكثر من 150 مستشار عسكري. وكذا ارتكازها على سياسة "حلف المحيط" وخاصة بتحسين على علاقاتها مع إثيوبيا اقتصادياً تجارياً وذلك من أجل محاولة تطويق مصر تجاريا[1].

ومن مؤشرات التغلغل الإسرائيلي لتطويق مصر في نهر النيل نجد:

[1]- صفا شاكر إبراهيمي محمد، **صراع بين دول النيل، دراسة في التحركات الخارجية**: http//www.water expert//tp2//plim

* تقرير اللجنة الشؤون العربية بمجلس الشوري المصري عام 1991م بعنوان "أزمة المياه في منطقة العربية" على تواجد إسرائيل في إثيوبيا والخطط الإسرائيلية لمساعدة إثيوبيا في إنشاء ستة (06) سدود على النيل الأزرق تشكل تهديداً مباشراً على حصص ألمائية المصرية في نهر النيل الأزرق وأوردت اللجنة «إن إسرائيل تحاول ضرب دفاعات المصرية الجنوبية وفرض حصار على الموارد الإستراتيجية لنهر النيل وأن إسرائيل إتجهت إلى توسيع دائرة حركتها في حوض النيل في إسرائيل اتجهت توسيع دائرة حركتان في حوض النيل».

* يكشف العديد من الخبراء أن إسرائيل من خلال مكتبها الإستخباراتي في نيوربي وتعاونها مع كينيا في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية وهي المحرض الرئيسي في قضية توتر العلاقات المائية من مصر وكنيا عام 2003 على أثر قيام كنيا بإعلان عن انسحابها من معاهدة حوض النيل التي أبرمت عام 1929[1].

* وقد كشف المحلل السياسي "مايكل كيلوا" "Micheal Kylo" مؤلف الكتاب "حروب مصادر الثورة" أن إسرائيل لعبت دور في مناقضة المعاهدات الدولية التي تنظم توزيع المياه في حوض النيل وكما أوضح المحلل السياسي أن إسرائيل لعبت دور الوكيل للمخططات الأمريكية لإنتزاع النفوذ الاوروبي في حوض النيل عموماً .

* فإن أمريكا تفرض لإسرائيل كل سبل التأثير على دول مثل "إثيوبيا وكينيا وروندا وأغندا والكونغوا وقد كشف الكاتب الأمريكي "مايكل كلود" "Meachel Claid" عند اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء بالكنسيت الصهيوني ووزراء الإثيوبينن، تناولت بحث إقامة مشاريع مشتركة على منابع نهر النيل، وأشار إلى أن هذه المشروعات تضمن إقامة أربع سدود على النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه باتجاه السودان لمصر[2].

---

[1]- عايدة على سيري الدين، السودان، **النيل من مطارقة الانفصال والسندات الإسرائيلي**، (دار الأفاق، بيروت، 1958)، ص 18.

[2]- السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الموارد المائية في الفرق الأوسط، أزمة المياه إلى أين (مركز البحوث العربية، دار الثقافة، العربية، القاهرة، 1996)، ص 19.

وهكذا يتضح الوجود الإسرائيلي والتغلغل المائي في حوض النيل أنه ليس مجرد اتجاهات بل يستند إلى عدة أدلة وعليه يمكن الإشارة إلى الأهداف الإسرائيلية في منابع النيل في ثلاثة محاور:

المحور السياسي الاقتصادي:

تعد "إسرائيل" دولة استعمارية على الصعيد العالمي وهي تحلم بالسيطرة على المقدرات العالمية، وهذا لا يخرج عن أحلام الصهاينة القدماء الذين كتبوا بروتوكولات آل صهيون الموجود تواصل بين الأجيال وذلك بإنتقال والحفاظ على المصالح الكيان الصهيوني عبر العصور والتي تكون منسجمة مع مصالح الرأسمال الصهيوني الموزع في أوروبا وأمريكا فعلى إثيوبيا والدول الإفريقية تمثل مجالاً إقتصاديا كونه مصدر رخيصًا للموارد الأولية المعدنية والزراعية وسوقا للتصرف المنتجات الصناعية والاستهلاكية وهذا ما يحتاجه بالفعل الاقتصاد الإسرائيلي. أما الجانب السياسي، تنظر إسرائيل لكل الدول المحيطة بالوطن العربي أو التي يمكن أن تشكل مجالاً اِستراتيجيًا للعرب وظهيرا إقتصاديا وحضاراتهم، على أنها دول تدخل في مجالها الحيوي وتؤثر على وجود الدولة اليهودية.

2- المحور العسكري والإستراتيجي:

رغم إتفاقية كامب ديفيد فإن الصهاينة يعتبرون الجيش المصري العدو الأول لدولة العبرية وبالتالي فإن الحرب الباردة مستمرة بين مصر وإسرائيل وأخطر ما في هذه الحرب تطويق مصر بإتفاقيات عسكرية بين إسرائيل والدول التي تشكل مجالاً حيوياً لمصر ومن أهم تلك الدول أثيوبيا وأرتيريا وبذلك تهدد إسرائيل الأمن القومي العربي سواء في مصر والسودان.

3- المحور الهيدرولوجي:

فقد كانت المشاريع سابقة الذكر كانت لمحاصرة السياسة المصرية اِقتصاديا وجيوبولوتكيا في منطقة مصب النيل أما ما يدعم الأهداف الإسرائيلية في مياه النيل فقد

كانت خططها الإستراتيجية في منطقة المنبع. سواء كانت في بحيرة فكتوريا والإقتراحات الإسرائيلية لزيادة قدرتها التخزنية أما إثيوبيا هنا نجد عند الصهاينة هدفين إثنين:

أ- الضغط على مصر والسودان عن تبني مشروعات مائية في إثيوبيا:

هدفها الهيدرولوجي، انخفاض حصة مصر قدر المستطاع من مياه النيل وذلك يحدث خلل في المنظومة القومي المصري، وكما تدعي إسرائيل أن تكون طرف محادثات الساخنة سياسية وعسكرية قد تنشأ بين مصر وأثيوبيا.

ب- تطمع إسرائيل أن تصبح الدولة من دول المنظومة لنهر النيل:

أي أن تصبح دولة مصبا بإتفاق مع دول المنبع وبشكل خاص مع إثيوبيا وأوغندا والجنوب السوداني، وذلك بتشيد الخناق على مصر والسودان ولا نستبعد أن إسرائيل تقترح مقابل اِنسحابها من الضفة الغربية تعويضات مائية من مصر تعادل 650 مليون م^3 سنويا وهذا ما يساوي نحو 1% من حصتها المائية من نهر النيل[1].

المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة والقوى الأوروبية في الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل.

المطلب الأول: السياسة المائية الأمريكية تجاه دول حوض النيل.

يعود الإهتمام الأمريكية بمشكلة المياه في الشرق الأوسط إلى بدايات القرن الماضي وهذا عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لدى بريطانيا لمساعدة الحركة الصهيونية لتضم منابع نهر الأردن فالولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع موضوع المياه بمقدار تأثيرها على المصالح الإستراتجية الأمريكية.

أولاً: الهيكلة الحكومية الأمريكية تجاه مصادر المياه.

[1]- وعد الله حسين ياسين حمداني، **النهر النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري العربي**، ص 179.

مما يمكن قوله عن هذه الوزارة هو أن المياه تحتل حيزًا هامًا في أجندتها، خاصتًا ما يتعلق منها بالأبعاد السياسية والأمنية وحتى النزاعات الحدودية حيث نجد أن هذه الوزارة تهتم بالموارد المائية التي توجد في منطقة الشرق الأوسط وهذا راجع لإرتباط هذه الأخيرة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي وهذه الوزارة تهتم بدراسة جميع القضايا المائية في المنطقة وكذا تقييم أبعادها وأثارها على المصالح الأمريكية من ثمّ تقوم بتقديم اقتراحاتها وتوصياتها إلى الإدارة الأمريكية[1].

1- الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي USAID:

تشكل هذه الوكالة الذراع الرئيسي للحكومة الأمريكية وهذا لكونها أنها تشرف على المشاريع والبرامج التنموية المختلطة في العالم وتعدّ الموارد المائية من أهم النقاط الرئيسية التي ترتكز عليها هذه الوكالة، فهي المسؤولة على تطوير المصادر المائية.

والوكالة الأمريكية للإنماء في أنها مولت العديد من المشاريع المختلفة في الشرق الأوسط، فهي من قامت بإجراء دراسات بسدّ المقارن على نهر اليرموك وكذا تمويل معاهدات الطاقة الكهربائية للسدّ العالي بمصر[2].

2- وكالة مخبرات الدفاع وقوات الهندسة في الجيش الأمريكي:

من بين مرتكزات هذه الوكالة أنها تقوم بدراسة ومراقبة الأوضاع المائية في العالم وبدرجة هامة في الشرق الأوسط، فهي تتابع وتدرس احتمالات قيام حروب ونزاعات في المنطقة وحتى في منطقة القرن الإفريقي بسبب المياه وما يحمله هذا المورد من عدم

[1]- عادل محمد العضايلة، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط الحرب والسلام**، (عمان، دار الشرق، 2005)، ص 311.

[2]- عادل محمد العضايلة، نفس المرجع السابق، ص 312.

الاستقرار في حالة ندرته، أما قوات الهندسة فهي تقوم بدور تخطيطي وإنشائي وكما تقوم بتنفيذ الأهداف التي ترسمها كلّ من الوكالات السالفة الذكر[1].

ثانيًا: الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها للسيطرة على المياه.

يعدّ الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية دورًا لا يمكن تناسيه أو عدم الحديث عنه فالدور الذي تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنه بأخذ شكلاً غير مباشر والذي يأخذ بنقطتين مهمتين أولهما محاصرة السياسة المصرية والسودانية في المحيط الإقليمي والثاني يكمن في رسم خريطة التوازن الإقليمي وهذه النقطة تعمل على خلق سودان جنوبي مولي للولايات المتحدة الأمريكية[2].

والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر قضية المياه هامة فهي تعتبرها أورقة ضغطا على المنطقة، فهي تسعى من خلال هذه الورقة إلى إعادة ترتيب ميزان القوى في المنطقة خاصة بين السودان وجيرانها، فالولايات المتحدة الأمريكية نجد أنها قامت بإنشاء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي وكذالك تأسيس قيادة مركزية خاصة بإفريقيا دون نسيان قاعدة الأفريكوم والتي تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاربة النفوذ الصيني في المنطقة، كما تسعى أيضًا إلى تأمين منابع النفط في المنطقة وهذا راجع إلى عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة القرن الإفريقي[3].

فالتفكير الأمريكي قائم على عدّة مواضيع، فموضوع المياه لا طالما كان من بين وأهم المواضيع التي ركزت عليها السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والإفريقية وهذا نظرًا لإعتبار أن المياه تعدّ أحد أسباب قيام الحروب والصراعات وحتى التوترات التي تولد بين الدول، فالولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص المنطقة الإفريقية نجد أنها قد قامت بدراسة

---

[1]- المرجع نفسه، ص 313.

[2]- جوزيف أمين رامز وآخرون، **التطورات الإستراتيجية في إقليم حوض النيل** في:
www.sis.gov.eg/newsVR/African/perspectiv 40/ar/40/4 (26/03/2016)

[3]- جوزيف أمين، المرجع السابق، ص 12.

عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي تتحدث عن أوجه التعاون المحتمل قيامها بين مصر وإسرائيل مائيًا وهذه الدراسة قدّ تمت خلال عملية السلام المصرية الإسرائيلية.

كما نجد أيضًا في عام 1976 بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل مشروع لترشيد استخدام مياه الري في مصر، كما أصدر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) دراسة حول السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الموارد المائية في الشرق الأوسط وهذا بغية تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة وهذه الدراسة كانت في عام 1988 والتي حدّدت أزمة مياه حوض نهر النيل وكيفية علاج هذه الأزمة[1].

يمكن القول أن السياسة الأمريكية قد حكمت قضيتها على الموارد المائية في الشرق الأوسط، فموضوع المياه يعدّ من بين أولويات الولايات المتحدة الأمريكية أضف إلى ذالك الإستراتيجية المتكاملة بين هذه الأخيرة وإسرائيل.

ثالثًا: السياسة الأمريكية تجاه دول حوض النيل.

اِستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مياه النيل لتنفيذ أهدافها وكذالك تحقيق مصالحها، حيث نجد أنها استغلت الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة لدول حوض النيل لتحقيق هذه المصالح والأهداف وإقدام الولايات المتحدة على تقديم مساعدات لدول الحوض جعلها تعزز من نفوذها في المنطقة وفيما يلي عرض للسياسات الأمريكية في حقب مختلفة.

تعد هذه الفترة من بين الفترات المهمة وهذا راجع إلى أن أول وجود للولايات المتحدة الأمريكية كان في هذه الفترة وبالتحديد في عام 1952 حيث في هذه السنة حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على إتفاق بينها وبين الدولة الإثيوبية أين توج هذا الإتفاق بإقامة قاعدة عسكرية مهمة في "أسمرت"، وما يمكن قوله هو أنه من 1953 إلى غاية 1974 تلقت

[1]- سيف الدين يوسف **محمد سعيد، البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل**، في:
www.Sudengines.org/PDF.13/Rdf (26/03/2016)

إثيوبيا من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات كثيرة ففي المجال الإقتصادي تبلغ هذه المساعدات 350 مليون دولار وكذالك 278 مليون دولار في المجال العسكري، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر إثيوبيا من بين الدول التي لها مكانة جغرافية مهمة خاصة وأن نهر النيل ينبع منها فمتلكها لخصائص مهمة جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة تقوم بالأساس على تقديم المساعدات هذا مع إضافة لفتح الطريق للكيان الصهيوني[1].

1- السياسة الأمريكية في حقبة الستينات:

خلال هذه الفترة ما يمكن ملاحظته انها مرحلة عرفت إزدواجية للدور الأمريكي والإسرائيلي فالولايات المتحدة الأمريكية استمرت في سياستها المتمثلة في تقديم الدعم لإثيوبيا ففي عام 1966 كان هناك خلاف بين كل من إيرتريا وإثيوبيا فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تساند إثيوبيا وكان الاتحاد السوفياتي يساند الجبهة الإرترسية وهذا كله يدخل ضمن الحرب الباردة بين المعسكرين اللّذين كان يبحثان عن مناطق نفوذ في القارة إلاّ أن للولايات المتحدة الأمريكية كان لها لعب أخر في المنطقة والمتمثل في إسرائيل، فهي تعدّ كوكيل لها في المنطقة[2].

2- السياسة الأمريكية في حقبة السبعينات والثمانينات:

في حقبة السبعينات كانت السياسة الأمريكية متجهة إلى تثبيت إسرائيل في المنطقة وذالك عن طريق بعث جديد للعلاقات الدبلوماسية مع الدول الإفريقية ولكن السياسة الأمريكية لم تقف عند هذا الحدّ بل سعت إلى التوسيع من دائرتها فيما يخص العلاقات مع الدول الأخرى فلم تكتفي بإثيوبيا فقط بل امتدت الى أنجولا وحتى باقي دول حوض النيل الأخرى وهذا للحدّ من المدّ الشيوعي، اما في حقبة الثمانيات لم تغيرت هذه السياسة كثيراً فهي سعت دائمًا إلى تثبيت نفوذها مع إسرائيل في المنطقة إلاّ ان الوعي بقضية المياه في

---

[1]- صفا شاكر، إبراهيم محمد في: expert.se/nite.htm.1990www.waters

[2]- صفا شاكر محمد، المرجع السابق، ص 20.

هذه الفترة قد ازدادت نظراً للتقارير والبحوث التي تصدر حول هذه القضية مما جعلها تصر على الدخول إلى عضوية كافة لجان المياه[1].

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية تجاه السودان وآثار انفصال جنوب السوداني على الأمن القومي المصري.

أولاً: العلاقات الأمريكية السودانية.

كانت السودان تحتل مكانة محورية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وهذا راجع إلى المكانة الجيوسياسية والإستراتيجية التي تحتلها السودان، فالعلاقات الأمريكية السودانية نجدها مرّت بثلاث مراحل وهذا منذ بداية 1989 والتي تتمثل في مرحلة جس النبض (1989- 1992) والمرحلة الثانية تسمى بالضغط الكثيف (1993- 1999)، أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة التعاطي الإيجابي (2000- 2007)[2].

في المرحلة الأولى كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسات الإختفاء والمواجهة فنجد أنها أصدرت إدانات دولية للحكومة السودانية وهذا بسبب كون الحكومة السودانية حكومة جاءت على إثر انقلاب عسكري. أما المرحلة الثانية فقد أوقفت الولايات المتحدة مساعدتها الاقتصادية مع تجميد للمعونات الإنسانية وهذا راجع إلى حالة الطوارئ التي كانت في تلك الحقبة وكذالك كونها دولة ترعى الإرهاب أما في المرحلة الأخيرة مع تولي جورج والكر بوش رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية تغيرت النظرة فقد توصلت إدارته إلى أن فكرة محاصرة السودان وعزله لن ينجح بل لابدَ على الولايات المتحدة أن تنتهج

---

[1]- المرجع نفسه، ص 20.

[2]- المجموعة الدولية، **أثر الإنفصال جنوب السودان على العلاقات السودانية الأمريكي** في:
www.grendan.org/ar/publication/2012/0925-20 (28/03/2016)

سياسات جديدة بإمكانها أن تحقق الاستقرار السياسي في السودان وهذا يعدَ كمصلحة أمنية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان كان لها تأثير كبير على السودان سواءً في عهد الرئيس كلينتون أم في عهد الرئيس جورج والكربوش إذ نجد أن كلتى السياستين مارست ضغوطات على النظام الحاكم ، ولكن مع الرئيس جورج والكر بوش لم تتحسن هذه العلاقات كثيرًا ولكن تمّ التوصل إلى اِتفاقات كإتفاقية "نيفاشا" واتفاقية السلام الشامل "مساكوس" في 2005 التي مهدّت الطريق لنفطال جنوب السودان عن الشمال فالولايات المتحدة الأمريكية قامت بتدعيم مساعدات للمليشيات الكائنة في المنطقة كالحركة الشعبية لتخير السودان فهي دعتهم بالوسائل العسكرية حتى تصل هذه الأخيرة إلى تكوين جيش نظامي ساهم في انفصال الجنوب عن الشمال.

فالدور الأمريكي في المنطقة كان يهدف الى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل في رسم خريطة جديدة لمنطقة حوض النيل ، فالسياسة الأمريكية تجاه السودان كانت تهدف إلى تحقيق مصاحلها السياسة والاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة[2].

ثانيًا: تأثير انفصال جنوب السودان على الأمن القومي المصري.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم إنفصال أو قيام دولة جنوب السودان وهذا من خلال الدعم الذي حضيت به الحركة الشعبية في مرحلة قبل الانفصال وحتى في مرحلة الانفصال والتي تمت أو توجت عن إعلان استقبال جنوب السودان في 2011، فالولايات المتحدة الأمريكية نجد أنها بدأت دعمها منذ التسعينات وهذا عن طرفي المنظمات التبشيرية

[1]- سمير إبراهيم محمد، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان** في: www.sis gov/News Articles.(28/03/2016) p 37-8.

www.sis gov/News Articles.(28/03/2016) p 37-8.

[2]- إبراهيم يوسف حماد عودة، **الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعيات على الصراع العربي الإسرائيلي** (جامعة النجاح الوطني، كلية الدراسات العليا، 2014)، ص 107.

الأمريكية، ويعدّ توقيع إتفاقية "نيفاشا" في عام 2005 من بين الاتفاقيات المهمة جيش نجد أن بعد هذه اتفاقية قامت الولايات المتحدة بتقديم حوالي مليار دولار أمريكي لجنوب السودان وهذا بغية تأهيل القوات الأمنية وقوات الحركة الشعبية، كما قامت الإدارة الأمريكية أيضًا عقب هذه الإتفاقية بإقامة عقد مع شركة دين كورب (DYN CORP) الأمريكية وهذا التدريب قوات الجيش الشعبي لجنوب السودان[1].

فلطالما كانت السودان جزءًا من سياسة توسيع النفوذ الأمريكي في المنطقة فهي تعمل على مواجهة التواجد الإيراني والصيني المتصاعد في القارة الإفريقية.

فدولة السودان تحظى بأهمية إستراتيجية سواءً من طرف الولايات المتحدة ام من طرف دولة مصر فإذا استقرت السودان استقرت مصر فهي أيضًا من أمن مصر المائي وحتى أمنها الغذائي لأن هذين الأخيرين تربطهما علاقة بحيث لا يمكن فصل واحد عن الآخر والسودان هي أيضا دولة شديدة الأهمية في منظومة الدول التي تشكل ما يسمى بالقرن الإفريقي، فهي أحد ضمانات أمن البحر الأحمر وأمن باب المندب أيضًا، إلاّ أن انفصال السودان الجنوبي عن الشمال له تابعاته على مصر وعلى أمنها القومي ويمكن أن نذكر:

1- أفرزت الصراعات الداخلية داخل السودان إلى خلق سودان جنوبي وهذا ما يعني زيادة في عدد دول حوض النيل مما يؤدي بدوره إلى نقص الحصة التي تأتيها من السودان الموحد من المياه والمقدّرة بـ 28%، كما أنّ انفصال السودان الجنوبي سيعيق ويوقف المشاريع القائمة في مجال الموارد المائية بين مصر والسودان الموحد.
2- ظهور دولية جديدة في جنوب السودان سيعيق مبادرة حوض النيل أضف إلى ذالك حالة عدم الاستقرار والتي ستخلق مشاكل جديدة تعيق مسار أي مبادرة أخرى.

---

[1]- عصام فتح الرحمن أحمد الحاج، **علاقة الولايات المتحدة بجنوب السودان** في:
www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/977 (29/03/2006)

3- مع ظهور جنوب السودان سيجعل من دولة مصر عرضة للضغوطات الأجنبية مما قد يجعلها تقدم على تنازلات كحصول إسرائيل على مياه النيل.

4- عدم الاستقرار بين الدولتين (السودان الشمالي والسودان الجنوبي) سيؤدي إلى خلق مشاكل على الحدود الجنوبية لدولة مصر مما يشكل ضغط على الحكومة المصرية[1].

المطلب الثالث: القوى الأوروبية ومسألة المياه في حوض النيل.

تعدّ القوى الأوروبية من بين القوى التي لا طالما كانت لها مكانة مميزة على مستوى الساحة الإفريقية، فهذه الأخيرة لا طالما كانت تبحث عن أسواق لتصريف السلع والمنتجات الأوروبية ومن هنا سنقوم بعرض لبعض هذه القوى الأوروبية وكيفية تعامل هذه القوى مع مسألة المياه في حوض النيل.

إيطاليا:

يتمثل دور إيطاليا فيما يخص مسألة المياه في حوض النيل من خلال مشروعين هامين، الأول يسمى بمشروع برنامج المياه إفريقيا Water programme for Africa، أما المشروع الثاني فيحمل إسم مشروع دفع الاستخدام المكافئ والمستدام لموارد مياه نهر النيل Equitable and sustinable use for nite water، فالمشروع الأول هو بين الحكومة الإيطالية مع اليونسكو فهذا المشروع كان من 2004 إلى 2006 وهذا المشروع كان موجه لدول شمال إفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وهذا المشروع يهدف إلى المساهمة في تحقيق الأمن المائي في هذه المنطقة كما يحمل هذا المشروع هدف أسمى هو أنه بحلول 2015 سيتم خفض نسبة الأشخاص الذين لا ينتمون بالمياه. أما المشروع الثاني فقد أعلنت عليه إيطاليا في 2005 وهذا بالتعاون مع منظمة

[1]- إيهاب أبو عيش، **انفصال جنوب السودان والأمن القومي المصري** في: www.arseg.org (28/03/2016)

الأغذية والزراعة ويهدف هذا المشروع إلى تحسين وإدارة الموارد المائية بين دول حوض النيل. أما من شأنه أن يحسن المبادرات الكائنة بين دول حوض النيل[1].

هولندا:

تعتبر هولندا من بين الدول التي لها دور فعال في تحقيق التعاون المائي بين دول حوض النيل، فهي تعتبر كمنسق لتحقيق هذا التعاون، فهي تقوم بتقديم منح لدول حوض النيل مع مصر وهي منح دراسية وفنية للمتدربين في دول حوض النيل، أما فيما يخص المشاريع فهي الأخرى نجد أنها قد قدّمت مشاريع من بينها نجد مشروع تعزيز مشاركة المستخدمين في الإدارة المتكاملة للموارد المائية وهذا المشروع كان خلال 2005- 2006 وهذا المشروع بالأساس هو عبارة عن نشر للمفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية وذالك عن طريق المواد التعليمية ومواد التوعية الخاصة بالموضوع وهذا المشروع يستهدف بناء قدرات في هذه الإدارة المتكاملة مع تشجيع لمختلف شرائح المجتمع في وضع سياسات مائية، أمّا المشروع الثاني فتمثل في مشروع الشراكة المائية المصرية (Parten ship Egypt water) من 2003 إلى 2005 والفكرة المحورية للمشروع تكمن في مواجهة قضايا المياه الحالية والمستقبلية وهذا عن طريق الشراكة بين قطاعات الحكومة والجهات الأكاديمية[2].

من خلال عرض لكل من دور إيطاليا وهولندا يمكن أن نستنتج أنّ دور القوى الأوروبية يكمن في خلق تعاون بين دول حوض النيل وهذا عن طريق السياسات المنتهجة من قبل هذه الدول على عكس أمريكا وإسرائيل والبنك الدولي.

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009)، ص 71.

[2]- أحمد إبراهيم محمود و اخرون، مرجع سابق ص73.

المبحث الثالث: دور المؤسسة الدولية (البنك الدولي) في حوض النيل.

لا يمكن تناول مسألة الأمن المائي في حوض النيل دون الحديث عن الدور الذي يؤديه البنك الدولي على صعيد التعاون الدولي في اِستعمال الموارد المائية يعتمد على القروض والمساعدات للدول النامية وما من دور في تحفيزه الصراع في حوض النيل وكما يقتصر اهتمام المؤسسة المالية بمسألة ألمانية في بداية تأسيس على تمويل المشاريع المائية المتعلقة بالمجاري المائية الدولية ورغم برامج المائية والوطنية في ضوء إطار العام الجديد الذي يتبعه البنك تجاه المشروعات التي يتولى الصرف عليها في الدول العربية.

المطلب الأول: البنك الدولي مثبت للصراع في حوض النيل.

أدت التغيرات المحلية التي شهدتها حقبة التسعينات إلى ظهور سياسة مائية جديدة المقترحة من البنك الدولي وما تروجه هذه السياسة من مفاهيم جديدة من شأنها تزيد حدة الصراع في حوض النيل ومن أهم المفاهيم التي تندرج ضمن الفكر المائي الجديد نجد:

أ. خصخصة المياه.

ب.تسعير المياه.

فخصخصة المياه تحمل معنى جعل الموارد المائية في تسيير القطاع الخاص أي أن القطاع الخاص هو الأجدر على إدارة الموارد المائية وإصالها لكافة الدول ويعكس هذا المفهوم الموقف المصري، حيث أن الموارد المائية لها أهمية خاصة مرتبطة بأمن القومي فخصخصة المياه تؤثر سلباً على أمن مصري بحيث تتعرف المصادر المائية المصرية لتدخلات خارجية نظراً لإفتقار هذه الأخيرة إلى المؤسسات التي لها كفاءات في تدبير وتسيير الموارد المائية، وتتحدد إدارة الموارد المائية من خلال إدارة العرض والطلب، فالبنك الدولي قد حدد إستراتيجية المائية في التركيز على إدارة الطلب ووسيلة في ذلك تتمثل في

الدعوة التي تبني نظرية تسعير المياه حيث يؤكدان المياه قيمة اقتصادية (سلعة تباع وتشترى) ومن ثم يحصل علميا من يملك ثمنها ويحرم منها من لا يملك[1].

ومن المؤشرات التي تؤكد أن البنك الدولي لا يمكن اعتباره بمنزلة طرف بشأن قضايا المياه لأن كل المفاهيم التي جاء بها ضمن السياسة المائية الجديدة هي مفاهيم وأطروحات مروجة من طرف الدولة الإسرائيلية، حيث أنّ الإسرائيليين يشغلون مناصب مهمة مثل "ميخال بروند" نائب المدير البنك، و"جريشون فيدير" رئيس القسم السياسات الزراعية في إدارة الزراعة والموارد الطبيعية والذي يعد من كبار مروجي النموذج الجديد و"ديفت قري" مسؤول المياه السابق للبنك فعلى رغم أن البنك الدولي هو مؤسسة مالية تهدف إلى مساعدة الدول المختلفة في المشروعات التنمية وتقديم المعونات في تطوير المشروعات الاقتصادية فإنه يخضع منذ نشأته للسيطرة والهيمنة من قبل الدول الكبرى وأن البنك الدولي يبدأ حله التي يعرضها (أسواق المياه، وإدارة المائية، تسعير المياه) لا يمكن أن يكون طرف محايداً للأزمة المياه في حوض النيل حيث أنه يتسنى وجهات النظر الأطراف الإسرائيلية والتركيبات ويعمل على تهميش الأطراف العربية[2].

إنّ تسعير المياه وجعلها سلعة تُدول اقتصادياً من شأنه أن يسبب صراعات بين الدول النهرية المنظمة حيث بهذه المبادئ القانونية المتعارف عليها مثل قواعد هلسنكي، فهو يعطي الحق للجميع ليس بحصتهم المائية وفق لحقوقهم المكتسبة وإنما بنصبهم من أرباح المبيعات المائية وبذلك فإتجاه البنك في تسيير المياه على المستوى الدولي قد يؤدي إلى مساعدة بعض الدول في فرض سيادتها على المياه (إسرائيل وإثيوبيا) ولو بطريقة غير مشروعة وإجهاض وحرمان دول أخرى لها الحق في الانتفاع من هذه الموارد.

---

[1]- صفا شاكر إبراهيمي محمد، **صراع بين دول النيل، دراسة في التحركات الخارجية**: http//www.water expert//tp2//pinu

[2]- سيف الدين محمد سعيد، **البعد الخارجي والصراع حول المياه النيل**، (خرطوم، الشركة، مطابع السودان للعملة المتحددة) 10/10/ 2010، ص 10.

لاشك أن الدعوة إلى تسعير المياه من قبل البنك الدولي يمكن أن تؤدي إلى اهتزازات خطيرة في المنطقة العربية والحوض النيل بوجه الخصوص ومن شأن أن يشعل الحروب بين الدول المنع النيل ودول المصب وتظاهر مدى خطورة المياه المائية للبنك الدولي على الأمن القومي المصري أنه من شأنه يهدد حصول مصر على الحقوق التاريخية المكتسبة وفيما يتعلق بمسألة وسط بين الإستراتيجيات الوطنية والإستراتيجية الدولية تجعل البنك يتدخل في وضع استراتيجيات المياه التي يراها محققة لأعراض ومصالح الدول الكبرى وهو أمرا خطيراً جديداً لذا علمنا إلى السيطرة على إدارة البنك الدولي لرموز العربي (Lubsi) اليهودي العاطي الذي يقف وراء الاحتكارات بيوت المال الأمريكية والعالمية والتي تفضل إسرائيل على سحب المصالح العربية وتعوق تنمية الدول العربية وكما يبرر البنك السيطرة الإسرائيلية على المصادر المائية لها بإعطاء المشروعية في السيطرة على المياه الجوفية ووضع قبضتها على مجاري والأنهار والينابيع المائية في الشرق الأوسط[1].

المطلب الثاني: تسوية البنك الدولي لقضايا المياه في حوض النيل.

يرى بعض الخبراء ضرورة إعادة النظر في مكانة البنك الدولي في حوض النيل وعدم اقتصار الحديث على الجوانب السلبية له وما أطلقته من مفاهيم في عهد التسعينات[2].

البنك الدولي بدور فعال ومؤشر في تمويل المشروعات وتطوير مياه الأنهار الدولية وذالك من خلال استناد سياسته وتنفيذ تلك المشروعات إلى التزام المتضمن في القانون الدولي الذي ينص على عدم التسبب في تضرر كبير للدول المتشاطنة الأخرى في هذا الصدد يتحدث Raj Krishuna راج كريشان في المقامة على المجاري المائية فيقول: « لقد اقتصت الاعتبارات العلمية الصرف، والاعتبارات النابعة عن شخصية البنك الدولي بوصفه

---

[1]- عدنان عباس حميدان، خلف مطر الحراد، **الأمن العربي ومسألة المياه في الوطن العربي**، (دراسة اقتصادية إحصائية مكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وأفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها والأمن المائي العربي)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد 22، العدد الثاني، 2006، ص 33.

[2]- صفا شاكر إبراهيمي محمد، **صراع بين دول النيل، دراسة في التحركات الخارجية**: http//www.water expert//tp2//plim

مؤسسة تعاونية...»، وكما ينظر ممان محمد أحمد أن البنك الدولي بصفته مؤسسة مالية تعاونية، مضى ببطء وحذر في قضايا تمويل المشروعات المقامة على المجاري المائية الدولية، فيمكن أن نقول أن على المفكرين يرون على أن سياسات البنك الدولي لم تنشأ من فراغ بل تم تطويرها بالتوازي مع تطور القواعد القانونية ذات صلة وبصفة عامة يلعب البنك الدولي دوراً فاعلاً في تمويل المشروعات تنمية الموارد المائية في مختلف أنحاء العالم وتؤكد التقارير الصادرة عن "إدارة تقيم العمليات" التابعة للبنك الدولي في تنمية الموارد المائية نجد أنه أسهم في عملية تنمية لتلبية الاحتياجات لمراد معظم المشروعات المائية والتصرف الصحي التي ساندها ونتيجة لذلك تم توفير مياه الشرب لتجمعات المكانية كبيرة في أكبر وأفقر مدن العالم، وكما ساهمت أيضا استثمارات البنك الدولي في مشروعات الري بدوره الاستثمار في أنظمة إمداد المياه والصرف الصحي وتحسين الأوضاع ومستويات المعيشية وتمويل لمشروعات توليد الطاقة الكهروبائية وشكلت مشروعات عن توليد الطاقة الكهروبائية مصدرات مهماً للطاقة اللازمة لتنمية القطاعات الصناعية والزراعية.

بلغ حجم المبالغ التي أقرضوها البنك الدولي حتى نهاية 1999 ما يزيد على 19 مليار دولار لقطاعات الري والصرف الزراعي و12 مليار لقطاعات إمداد المياه والمجاري المائية ونحو 9 مليارات دولار لمشروعات الطاقة من الحجم الكلي للقروض التي قدمها البنك 15% الكهرومائية[1].

لعب البنك الدولي دوراً فعالاً في حل وتسوية العديد من المشكلات والصراعات بسبب الأحواض المائية الدولية ولا يستبعد من ذالك حوض النيل وخصوصاً من عام 1995، وكما يحسب جهود البنك الدولي في مجال التنسيق بين الدول النيلية لتطوير الأطر التعاون المائي

[1]- محمد سمان طابع، دور **الموسسمات القوى الدولية في تسوية قضايا المياه** (حالة حوض النيل) في: http//WWW.MAREFA.ORG/SOURCES/INDEX.PHP

التي يجمعها والإسناد إلى الأطر التعاونية الشاملة خاصة تحفيز آليات مبادرة حوض النيل(NBI).

يمكن القول أن هناك مؤشرات تدل على أن البنك الدولي يلعب دوراً محفزًا للصراع أكثر ما هي تعاوني ونستند في ذلك إلى التشكك غالب الباحثين العرب في كل ما يقوم به البنك من أنشطة وممارسات وأن السياسات البنك الدولي تهدف بالأساس إلى خدمة المصالح الدول الكبرى التي تستخدم البنك الدولي في تكريس مصالحها في حوض النيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كما أن البنك الدولي منذ نشأته يخضع للسيطرة والهيمنة الدولية من قبل الدول الكبرى وخاصة الدولة الإسرائيلية التي لها شخصية مؤثرة في المؤسسات الدولية[1].

[1]- عادل محمد العظالية، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط** (الحرب، السلام)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 917.

خلاصةالفصل الثالث:

من خلال التحليل السابق لدور الإسرائيلي والأمريكي والبنك الدولي وإستراتيجيات كل عنصر من العناصر الثلاثة فقد واصلنا إلى نتيجة مفادها وجود دور حقيقي لهذه القوى في تحفيز الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، ويظل الدور الإسرائيلي كوكيل للمصالح الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ مشاريعها الصهيونية التي تعمل في صالح الأمن القومي لدولة إسرائيل والتي تسعى من خلال هذه المشاريع التحكم والسيطرة على التدفق المائي في حوض النيل وأن تكون قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، فالبنك الدولي نجد أنه يهدد الامن القومي المصري، وذلك من خلال المفاهيم الجديدة التي اقترحها مثل خصخصة المياه وتسعير المياه، وذلك أمرًا من الولايات المتحدة الأمريكية أي أن المفاهيم الجديدة تخدم مصالح الأمريكية المتماثلة في هيمنة الإمبريالية على الأسواق العالمية ومصالحها الاقتصادية، فنستنتج من خلال دراسة القوى الخارجية الثلاثة (إسرائيل، أمريكا والبنك الدولي) أن تلك هذه الدول من خلال المشاريع المقترحة والمطبقة من كل طرف منها تسعى بالخصوص إلى تطويق الجمهورية المصرية إقليميًا وسياسيًا وخاصة اقتصاديا وجيوبولتيكيا.

الفصل الرابع
سدّ النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري

الفصل الرابع: سدّ النهضة الإثيوبي
ومستقبل الأمن القومي المصري.

المبحث الأوّل: تحديد الجيولوجي لسدّ النهضة الإثيوبي.

المطلب الأول: تعريف وتحديد موقع سدّ النهضة.

المطلب الثاني: الخصائص الفنية لسد النهضة.

المبحث الثاني: تأثير سدّ النهضة على الأمن القومي المصري.

المطلب الأول: أزمة سدّ النهضة الإثيوبي وأثار إنشائه على مصر.

المطلب الثاني: التداعيات المترتبة على أزمة سد النهضة الإثيوبي.

المبحث الثالث: الرؤية الاستراتيجية للعلاقات الجديدة بين مصر ودول حوض النيل.

المطلب الأول: الاستراتيجية المصرية لإدارة الأزمة.

المطلب الثاني: آليات التعامل مع سد النهضة.

تمهيد:

تعتبر إثيوبيا دولة ضمن دول المنبع فهي المصدر لحوالي 86% من مياه النيل، فعلى الرغم من أن إثيوبيا حقوق من المياه بمقتضى القانون الدولي والمنطق والعدالة في مياه النيل إلا أنّ هذا لا يعطيها الحق في تغير مجرى النيل حيث يعتبر تعدياً على حقوق الدول الأخرى كمصر على سبيل المثال، فإقدام إثيوبيا على مشروع بناء للسد النهضة له أثار كبيرة على دولة مصر وهذا من خلال تأثيرها على أمنها القدمي، فمن خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى كيفية تأثير هذا السدّ على دولة مصر من خلال عرض وتقديم لهذا المشروع وما يحويه من مميزات، كذلك قمنا بالتطرق إلى نظرة مصر على هذا المشروع وكذا المخاوف إزاء هذا المشروع مع تقديم رؤية إستراتيجية جديدة لدولة مصر مع دول الحوض.

المبحث الأوّل: تحديد الجيولوجي لسدّ النهضة الإثيوبي.

أعلنت إثيوبيا في فبراير 2011 عن مشروع بناء سدّ على النيل الأزرق يحمل إسم مشروع سدّ النهضة أو سدّ الألفية لتوليد الطاقة الكهربائية والتي تقدر بـ 5.250 ميجاوات.

المطلب الأول: تعريف وتحديد سدّ النهضة.

أولاً: تعريف سدّ النهضة.

سدّ النهضة أو سدّ الألفية الكبير هو سدّ إثيوبي قيد البناء تمّ الإنتهاء من 21% منه منذ أن وضع حجر الأساس لهذا المشروع في 02 أفريل 2011 وهو يقع على النيل الأزرق بولاية بني شنقول- قماز بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية ويبعد عنها حوالي من 20 إلى 40 كيلومترا، وقد تم إسناد هذا المشروع إلى شركة إيطالية تسمى "ساليني" ففي

البداية كانت هذه الشركة أطلقت عليه إسم مشروع إكس ثم تغيير الإسم إلى سدّ الألفية ثمّ تغير للمرّة الثالثة ليصبح سدّ النهضة.

ويتكون المشروع بالأساس من سدّ رئيسي من الخرسانة المضغوطة RCC وهي أحد طرق بناء السدود، وتمّ تصميم المشروع بسعة تخزين 74 مليار مكعب عند مستوى الإمداد الكامل، ويغطي مساحة 1680 كيلومترا مربعا سيتم استخدامها بشكل أساسي في توليد الطاقة الكهربائية ويبلغ عدد العاملين بالمشروع نحو 991 وحدة، كما تقدر تكلفة إنتاجه بـ 4.8 مليار دولار[1].

1- تسميات مشروع سدّ النهضة:

سدّ النهضة أو سدّ الالفية الكبير بالأهرمية: هداسي، جادبب (Hidase gebib) هو سدّ إثيوبي قيد البناء على النيل الأزرق بولاية بني شنوقل، جو ميز بالقرب من الحدود الإثيوبية وفيما يلي التسميات التي أطلقت على المشروع:

أ- سدّ بوردر (Bouder) أو السدّ الحدودي:

وهو الإسم الأصلي الذي جاءت به دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي، التي أجريت على حوض النيل، (آبيبي) واستمرت 06 سنوات (1958- 1964) وانتهت بتحديد 26 موقعًا لإنشاء السدود أهمها أربعة على النيل الأزرق الرئيسي: كارادوبي، مابيل، مانداية وسدّ الحدود.

طبقًا للدراسة الأمريكية فإن إرتفاع السدّ الحدودي حوالي 84.5م وسعة التخزين 11.1 مليار م^3، عند مستوى 575م للبحيرة، وقد يزداد ارتفاع السد في دراسات الأحداث ليصل 90 مترا سعة 13.3 مليار م^3 عند مستوى 580 للبحيرة.

[1]- أحمد سليمان، **سدّ النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري** في:
http://www.alukah.net/culture/0/55477/br.(28/12/2005)

ب- مشروع إكس Projet X:

أعلنت صحفية Addis Fortune في أفريل 2011، أن الشركة الأثيوبية للطاقة الكهربائية (EEPCO) بدأت في إنشاء مشروع كهربائي في النيل الازرق يعرف بمشروع إكس (X) بديل للإسم القديم (Border) "بوردر" وهذا يرجع إلى أن المشروع سوف يعد قاطرة التنمية الإثيوبية في المرحلة القادمة، وتم توقيع عقد تنفيذ المشروع مع شاركة ساليني الإيطالية، بدون مناقصة دولية بمبلغ 4.8 مليون دولار أمريكي[1].

جـ- سدّ الألفية العظيم Grand millenium, Dam:

أعلنت إثيوبيا من تغيير إسم المشروع من إكس(X) إلى سدّ الألفية العظيم، وتم وضع حجر الأساس في اليوم الثاني لتوقيع العقد الثاني أفريل 2011، بسعة تخزينية أكبر تصل إلى 18 مليار م^3، وسمي بالألفية (طبقا لرئيس الوزراء الإثيوبي) لأنه سوف يكون أكبر سدّ تشيده إثيوبيا على نهر النيل أو نهر إثيوبي آخر خلال الألفية الحالية، كما أنه سوف يحتل صدارة المشروعات الإثيوبية، وهو الذي ينقل أثيوبيا من الفقر، وهو بذلك يمثل إضافة لا تقارن إلى الخطة الوطنية للتوسع في إنتاج الطاقة.

د- سدّ الإثيوبي العظيم Grand Ethipian Renaissance Dam:

بعد أقل من أسبوعين من تغير اسم المشروع إلى الألفية وبالتحديد 15 أفريل 2011 أعلن مجلس الوزراء الأثيوبي عن الاسم الجديد للمشروع "**السد الإثيوبي العظيم**" وبذلك يكون الاسم الثالث خلال 45 يوما وفي كل مرة يكون اسما أقوى من الناحية الشعبية ذو دلالة ومغزى سياسي ويصاحبه أيضا زيادة مضطربة في مواصفات المشروع، كارتفاع السدّ و سعة التخزين والتي تغيرت من 11.1 مليار م^3 في الدراسة الأمريكية إلى ارتفاع 145 متراً بسعة

[1]- عباس محمد شراق- **جيولوجية سد الإثيوبي وآثرها على أمن السدّ**، (قسم الموارد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة)، 10 مارس 2014.

تخزينية 62 مليار م^3 في التصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي ثم إلى 80 مليار إلى 68 مليار م^3 2012 عند مستوى سطح الخزان عن تشغيل 610 متر فوق سطح البحر[1].

ثانيًا: الموقع الجغرافي للسدّ.

نهر النيل ينبع من منبعين رئيسيين هما:

1- الهضبة الإثيوبية:

والتي تشارك بنحو 71 مليار متر مكعب عن السودان (85% من إيراد نهر النيل) وهذا من خلال ثلاثة أنهار رئيسية: النيل الأزرق (أبامي) ويقدر بـ 50 مليار متر مكعب ونهر السوباط (أكوبو، بارد) ويقدر هو الآخر بـ 11 مليار متر مكعب ونهر عباصرة (تيكيزي) 11 مليار متر مكعب، أمّا المصدر الرئيسي الثاني فيتمثل في:

2- هضبة البحيرات الإستوائية:

والتي تشارك بنحو 13 مليار متر مكعب (15% من إيراد نهر النيل) وتشمل الهضبة بحيرات فيكتوريا، ديكوجا، إدوارد، جورج وألبرت.

يقع سدّ النهضة في نهاية النيل الأزرق في منطقة بني ثنقول على بعد نحو 20-40 كم من الحدود السودانية وتحديدًا في خطّ 11 درجة، 6 شمالاً ودرجة 35 طولاً 9 شرقًا على إرتفاع نحو 500- 600 متر فوق سطح البحر ويصل متوسط الأمطار في منطقة السدّ إلى نحو 800م/ سنة[2].

ثالثًا: الموقع جيولوجيا.

يقع السدّ في منطقة تغلب عليها الصخور المتحولة لحقبة ما قبل الكمبرى، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر، الغنية ببعض المعادن المهمة مثل الذهب والبلاتين

[1]- عباس محمد شراق، المرجع السابق، ص 08.

[2] - Daniel Behane, **Grand Eariopian renaissance danim** : www.havmaffairs.com/en/2011/09/20/facts.grands ethopian-renassance.dan.

والحديد والنحاس، بالإضافة إلى محاجر الرخام، ومن هنا يمكننا الإشارة إلى بعض العوامل الجيولوجية والجغرافية التي تتسبب في فشل بناء مشروعات مائية في المنطقة وبالأخص إثيوبيا من بينها:

1. صعوبة التضاريس: حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة وما يتبعها من صعوبة نقل المياه من مكان إلى آخر.
2. انتشار الصخور البركانية البازلتية خاصة في إثيوبيا وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة وكذلك ضعيفة هندسيا لتحمل إقامة سدود عملاقة.
3. تأثير الصخور البازلتية أيضًا على نوعية المياه خاصة في البحيرات، حيث تزيد من ملوحيتها كما هو الحال في البحيرات الإثيوبية التي تقع في منطقة الأخدود.
4. زيادة التعرية وانحراف التربة نتيجة انتشار الصخور الضعيفة والانحدارات الشديدة لسطح الأرض.
5. وجود الأخدود الإفريقي في جميع دول المنابع وما سببه في تشققات وفوالق ضخمة ونشاط بركاني وزلزالي قد يؤثر في المشروعات المائية خاصة في إثيوبيا.
6. التغيرات المناخية التي قد تسبب جفافا في بعض الأماكن[1].

المطلب الثاني: الخصائص الفنية لسدّ النهضة.

من بين ما يمكن ذكره عن سدّ النهضة أو سدّ الألفية عن تلك الخصائص التي يتميز بها وهذا من خلال الدراسة الأمريكية والتي أوضحت أن إرتفاع السدّ نحو 84.5 متر، وسعة تخزين 11.1 مليار متر مكعب، عند مستوى 575 متر للبحيرة، وقد يزداد ارتفاع السدّ ليصل إلى 90 مترا بسعة 13.3 مليار متر مكعب، وهذا عند مستوى 580 متر للبحيرة.

[1]- عباس محمد شراقي، **جيولوجية سدّ النهضة الإثيوبي وآثارها على أماكن السدّ**،(القاهرة، كلية الآداب، 2013)، ص 09

وفي سيناريوهات أخرى تصل سعة التخزين إلى 16.5 مليار متر مكعب عند مستوى 590 متر للبحيرة أو 24.3 مليار متر مكب عند مستوى 600 متر لبحيرة وطبقًا لتصريحات وزير الري الإثيوبي فإن إرتفاع السدّ سوف يصل إلى 145 مترا بسعة تخزينية 62 مليار متر مكعب إزدادت إلى 67 مليار متر مكعب ولكن ما يمكن قوله هو أن هذه التصريحات لا توجد في أي دراسة علمية تؤكد هذه التصريحات التي أدلى بها الوزير الإثيوبي.

وما يمكن استنتاجه أن طول البحيرة وهذا من خلال دراسة نماذج للخرائط أنها ستصل إلى 100 كيلومتر، وهذا بمتوسط عرض 10 كيلومتر وهذا ما يعني إغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي القابلة للري والتي يصل إجمالها إلى مليون فدان في حوض النيل الأزرق.

يحتوي تصميم السدّ على 15 وحدة كهربائية، قدرة كل منها 350 ميجاوات، وهي عبارة عن 10 توربينات وهي على الجانب الأيسر من قناة التصريف وخمسة توربينات أخرى على الجانب الأيمن وهذا بإجمالي 5225 ميجاوات، مما يجعل من سدّ النهضة في المرتبة الأولى إفريقيا والعاشرة عالمياً في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء [1].

أولا: التكلفة والتمويل.

تبلغ تكلفة انجاز هذا السدّ 4.8 مليار دولار أمريكي والتي ستصل في نهاية المشروع إلى نحو 8 مليارات دولار أمريكي وهذا للتغلب على المشاكل الجيولوجية المشروع، وقد أسند هذا المشروع إلى شركة سالتي الإيطالية، كما يفرض البنك الدولي في الآونة الأخيرة تمويل مشروعات السدود المائية بصفة عامة، كما تبلغ تكلفة التوربينات والمعدات الكهربائية نحو 1.8 مليار دولار أمريكي يتم تحويلها من قبل البنوك الصينية وسيتم تمويل بقية التكلفة (3 مليارات دولار) بواسطة الحكومة الإثيوبية وكما هو معلن فإن الفترة الزمنية المقدرة للمشروع

[1]- المرجع نفسه، ص 10.

هي أربع سنوات، إلاّ أنّ هناك مصادر أخرى حددت 44 شهرًا للإنتهاء من إتمام اول مولد ين للكهرباء ومن المتوقع أن يستغرق ثلاث سنوات إضافية للانتهاء من بناء السدّ ولكن يمكن ذكر ملاحظة هامة والمتمثلة في أن الحكومة الإثيوبية تعجز منذ 2006 عن تكملة سدّ يسمى (جيبي) على نهر "أومو" والمتجه نحو بحيرة "توركانا" بسبب عدم توفر المبلغ المطلوب الذي يقدر بملياري دولار أمريكي وهذا ما يضع إثيوبيا في مأزق كبير مع إضافة سدّ النهضة ليصل المطلوب إلى نحو 7 مليارات دولار أمريكي للسدين[1].

ثانيًا: فوائد سدّ النهضة لإثيوبيا.

سيؤدي سدّ النهضة الذي سيولد الطاقة بقوة المياه إلى تغيرات في ميزان المياه الحيوي لكلا الدولتين وتستطيع توربيناته أن تولد كهرباء بضعف حجم الكهرباء التي يولدها السد العالي بأسوان في مصر وسيتم تغذية التوربينات بخزان مياه يحتوي على 03 مليار متر مكعب، وقي يؤدي بالتالي إلى تقليل معدلات تدفق مياه النهر، وقد أكّد الدكتور حيدر يونس خبير المياه السوداني والمسؤول عن ملف قضايا إدارة مياه النهر أنّ مياه خزان النهضة الكبيرة سوف يحجز مياهًا تعادل مرة ونصف حجم المياه التي تتدفق سنويًا.

كما سيقوم السد بحجز الكمية الجيدة للزراعة وتجادل الحكومة الإثيوبية بأن هذا سيكون من النتائج الإيجابية تمامًا لهذا المنشأ الضخم، لأنه سيطيل من العمر الافتراضي للسدود الأخرى.

فالفائدة الكبرى لإثيوبيا من سدّ النهضة هو إنتاج الطاقة الكهرمائية (5250 ميجاوات) والتي تعادل ما يقارب من ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حاليًا كذلك التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان عن سدّ الروصيرص كذلك نذكر أيضا قلّة التبخر وهذا

[1]- رواية فنية لسدّ النهضة الإثيوبي بوبة مصر في:search http://www.sisgov/ar/templatis/categaries/temp result.aspx.(04/01/2016)

نتيجة وجود بحيرة السدّ على ارتفاع نحو 550 إلى 650 مترا فوق سطح البحر وهذا إذا قرناه ببحيرة السدّ العالي والتي تتسبب في بعض الزلازل[1].

المبحث الثاني: تأثير سدّ النهضة على الأمني القومي المصري.

المطلب الأول: أزمة سدّ النهضة الإثيبوي وأثار إنشائه على مصر.

أولاً: جذور الأزمة.

إن المشاكل بخصوص مياه النيل في مصر وإثيوبيا ظهرت عندما وقعت مصر إتفاقية 1959 مع السودان، فكان ردّ إثيوبيا على توقيع هذه الإتفاقية أن لجأت إلى مكتب استصلاح الأراضي الأمريكية لعمل دراسة لإقامة عدد كبير من السدود، فرفضت إثيوبيا المشاركة في مشروع الهيدروسيت في 1967 ثم رفضت كذلك الإنضمام إلى ألية التعاون الإقليمي التيكونيل في 1992، ولكن انضمت إلى مبادرة حوض النيل، كما قامت أيضًا بتوقيع إتفاقية عنتبي بين خمس دول حوض النيل مع إقصاء كل من مصر والسودان وفي المقابل قامت مصر بدراسة عن تأثيرات السدود الإثيوبية والتي تمت أوقام بها مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي وهذا من 1959 إلى 1994، وخلصت هذه الدراسة إلى أن السدّ الإثيوبي الكبير سيؤدي إلى انخفاض إنتاج الكهرباء من السدّ العالي وكذا انخفاض خزان سدّ أسوان بـ 20% كما سيؤدي إلى عجز في إيراد النهر بمتوسط 9 مليارات متر مكعب تزداد إلى 16 مليار سنويًا مع التغيرات المناخية.

فبداية أزمة سد النهضة كانت مع أوائل عام 2011 بالتزامن مع ثورة 25 جانفي حيث فوجئت كل من مصر والسودان بقيام إثيوبيا بالإعلان عن إنشاء أو البدء في بناء السد بموصفات جديدة أضخم بكير من الموصفات التي تضمنتها الدراسة الأمريكية ومن هنا

[1]- عباس سراقي، بين الجيولوجيا والسياسية رؤية فنية لسد الألفية في:
http://www.siyassa.org/Newscontant/3/112/1773-aspx

أبدت كل من مصر والسودان إعراضهما على إتخاذ إثيوبيا قرار إنشاء هذا السدّ بشكل منفرد ومفاجئ دون التشاور معها[1].

حاولت مصر بكافة الطرق وقف بناء السد وهو ما رفضته إثيوبيا بالرغم ما يقال في الإعلام من موافقة إثيوبيا بالرغم ما يقال في الإعلام من موافقة إثيوبيا، فحصة مصر الأساسية في النيل هي 55 مليار متر مكعب بالإضافة إلى معدل أمطار ضعيف لا يساهم في سدّ احتياجات مصر المائية ويقدر نصيب المواطن من المياه بـ 700 متر مكعب نتيجة تضاعف عدد سكان مصر خلال نصف قرن من 20 مليون نسمة إلى 80 مليونا وتتوقع وزارة الري والموارد المائية تراجع نصيب الفرد إلى نحو 580 متر مكعب في عام 2020 مشيرة إلى أن حد الفقر المائي العالمي يقدّر بـ 100 متر مكعب سنويًا، فمصر قد دخلت حدّ الفقر المائي ويستهلك كل قطاعي الزراعة والصناعة المعدل الأكبر من المياه التي تصل إلى مصر.

ويتوقع أن يتم ملئ السدّ على ثلاثة أعوام، وهناك من يقول أنه يتعدى ثلاثة أعوام فالإشكالية الكبرى للسد هي فقدان كل من مصر والسودان لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين لسدّ النهضة والتي تقدر بـ 20 مليار متر مكعب حسب حجم الخزان في العام الأول بالإضافة إلى فقدان ما يعادل 12 مليار متر مكعب مياه سنويا خلال العامين الأخيرين لملئ الخزان مما قد يؤدي حسب بعض الآراء إلى توقف زراعة مليون فدان من الأراضي الزراعية بمصر مع تشريد 5 ملايين مصري. كما يضاف أيضا انخفاض الكهرباء المولدة عن السد العالي بمصر بنسبة 20 % بالإضافة إلى أنه توجد آثار سلبية فيما يتعلق بالبيئة كارتفاع درجات الملوحة في الأرض[2].

---

[1]- أميرة البربري، **أبعاد و الآثار الاقتصادية والبيئية لسد النهضة** في:

http://www.siyassa.org/Newscontant/6/51/5028 (05/01/2016).

[2]- صلاح رافد داود، **سدّ النهضة بتير غضب، مصر و السودان**، في:

http://www.s.s.gov-eg/ar/templats/Articles/temp Article.aspx?artiD=67656.

ثانياً: أثار إنشاء سد النهضة على مصر.

يرى الكثير من الخبراء إنشاء سد النهضة سيؤدي إلى مجموعة من الآثار السلبية والمستقبلية على مصر، حيث أكّد الدكتور عادل عامر أن تأثيرها سيكون بالغ الأثر في مصر بفقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وانخفاض كهرباء السدّ العالي وتوقيف العديد من محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز وتعتمد على التبريد من مياه النيل، وتوقيف الكثير من الصناعات، وكذلك تدهور نوعية المياه في البحيرات الشمالية بالإضافة إلى عجز مصر عن الوفاء باحتياجاتها من المياه ومن ثمّ تأثيره الاجتماعي البالغ على ملايين الأسر والفلاحين ويمكن تفصيل ذلك[1].

1- الأثار الكارثية الناجمة عن احتمالية انهيار السد:

تشير بعض الدراسات والتقارير المصرية لدى الجهات الرسمية بأن إنشاء سدّ النهضة لن يشكل خطراً فقط على دولة مصر وإنما على الدولتين معاً وهذا راجع إلى الموقع الذي أقيم فيه السدّ ونظراً للطبيعة الجيولوجية للمنطقة فالسّد حسب الجهات الرسمية المصرية تقول بأنّ السّد لن يتحمل ضغط المياه الضخمة التي ستحجز وراءه والتي تصل إلى 14 مليار متر مكعب من المياه، كما أن السدّ بني أو سيدّ بالإسمنت فقد ينهار في أي وقت من الأوقات، فأكد الخبراء الدوليون والأساتذة المختصون في مجال المياه أن السدّ لن يطول عمره حيث حدّد عمره الافتراضي ما بين 25 و50 تماماً وهذا راجع إلى الكمية التي ستصله (420 ألف متر مكعب سنوياً) كما أن العوامل الجيولوجية ستزيد من فرص انهيار السدّ أضف إلى ذالك سرعة تدفق مياه النيل الأزرق والتي تصل شهر سبتمبر إلى ما يزيد عن

[1]- عبد الحميد غانم، **سدّ النهضة الأثيوبي وتهديد الأمن المائي العربي** في:
http://www.prty.org/index/php.option.contaent.vieu.

نصف مليار متر مكعب يومياً فإذا انهار السدّ فسيقضي على معظم القرى السودانية التي ستنجرفها المياه مثلما حدث في عام 2011 مع اليابان[1].

2- تأثير السد على حصة مصر المائية:

إن التأثيرات المتوقعة لإنشاء السد على مصر عالية وقد تكون كارثية وهذا بالخصوص في فترة ملء السد، ففي حالة تزامن الملء مع فترة فيضانات أقل من المتوسط، فإن الاثار كارثية حيث يتوقع عدم قدرة مصر على صرف حصتها من المياه بعجز أقصى يصل إلى 34% من الحصة (19 مليار متر مكعب) وكذا عجز متوسط يقدر بـ 20% من الحصة (11 مليار متر مكعب) وهذا طول فترة ملئ السد والتي تمتد إلى 6 سنوات. كما سيؤدي إلى نقص في إنتاج الطاقة الكهربائية من السد العالي وهذا في حدود 40% لمدة 6 سنوات، أما في حالة حدوث الملء في سنوات متوسطة فإن بحيرة السد العالي سيتم استنزافها مما يؤدي إلى تقلص عمق المياه بمقدار 15 متراً وهذا ما يعني أن المنسوب سيصل إلى 159 متراً، فتأثير السحب لا يكون ملحوظاً في حينه ولكن يظهر تأثيره مجمعاً عند استنفاذ المخزون، وهذه التأثيرات تؤدي إلى نتائج بيئية واجتماعية خطيرة (كل 4 مليارات متر مكعب عجز من مياه النيل يعادل 1 مليون فدان زراعي) كما سيتم تشريد 2 مليون أسرة في الشارع، كذلك فقدان 12% من الإنتاج الزراعي وزيادة الفجوة الغذائية بمقدار 5 مليار جنيه كذلك زيادة تلوث المياه[2].

[1]- أحمد علي سليمان، **سدّ النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري** في:

http :www.Alukah.net/aulture/0/5547

[2]- سد النهضة وتأثره على مصر في: http://www.academica.edu/11052/50/

3- تكلفة تعويض نقص المياه في مصر الناجم عن إنشاء السد:

وإزاء التناقص المتوقع من حصة مصر من مياه النيل يرى الدكتور ضياء الدين خبير المياه أن مصر سيكلفها سنوياً نحو 50 مليار جنيه لتحلية مياه البحر وهذا لتعويض النقص الذي يسببه سد النهضة بإثيوبية في حصة مصر عن مياه النيل، خصوصاً وأن تحليل المتر الواحد من المياه تكلف 5 جنيهات، مما يعني أن مصر ستتحمل 50 مليار جنيه سنوياً أي ما يعادل 12 % من ميزانيتها لتغطية الإحتياجات المائية للبلاد[1].

تشير الدراسات الخاصة التي قامت بها وزارة الموارد المائية والري عن توقع عجز في موارد المياه العذبة ليصل في حدود 2020 إلى نحو 11.59 مليار متر مكعب وسيزداد هذا العجز ليصل إلى نحو 19.8 مليار متر مكعب عام 2030، وتضيف تقارير وزارة الري والموارد المائية الذي قامت بإعداده وحدة البحوث الإستراتيجية بالمركز القومي لبحوث المياه، إلى أنّ الاحتياجات المستقبلية لتحلية المياه سوف تزداد، فمصر ستحتاج إلى تحليلة نحو 19.8 مليار متر مكعب في السنة وفي عام 2030 تحتاج إلى نحو 22.2 مليار دولار كاستثمارات لمعدات التحليلة وتزداد لتصل نحو 30 مليار متر مكعب، في عام 2030 تحتاج إلى استثمارات تصل نحو 34 مليار دولار بينما يصل هذا الرقم نحو 52 مليار دولار لتحلية نحو 46 مليار مر مكعب في حدود عام 2050[2].

المطلب الثاني: التداعيات المترتبة على أزمة سد النهضة الإثيوبي.

أولاً: المقصود بأزمة السد الإثيوبي.

---

[1]- سليمان أمحمد سلمان، **بعد أن أصبح سد النهضة حقيقية** في:

http://www.arabi-assattrir/article.aspcid=1/338/refrit=arabi.

[2]- محمد سامي عبد القوى، **حتمية تحليل المياه والطاقة اللازمة لها**، (جمعية المهندسين المصريين، ج50، ع2، 2011)، ص 9.

هي أزمة محتملة الوقوع من دول النهر وبالتحديد بين كل من الدولتين المصرية وإثيوبيا بشكل الخاص وبينها وبين دول حوض نهر النيل بشكل عام، نتيجة الإختلافات على توزيع المياه ورغبة هذه الدول في زيادة مواردها، فضلا عن المشروعات التي تقام على مجرى النهر النيل وتقلل كميات المياه التي تصل إلى **مصر** في الوقت الذي تحاول فيه الحفاظ على حصتها (المياه) لحسابات مستقبله متصورة ومتوقعة[1].

- تجدر الإشارة في هذا الخصوص أنه توجد ثلاثة نظريات وهي الإلتمام العادي للمياه، احترام الحقوق التاريخية، والامتناع عن أي عمل من شأنه الإضرار بالمصالح المقررة لبعض الدول تجاه الدول الأخرى، كما أن الدراسات السالفة لاستخدام المياه أكدت ضرورة التعاون في إستغلال مياه النيل ومراعاة الإنصاف في توزيعه **والتشاور** في إنشاء كافة المشروعات السابقة لإستخدام المياه المشتركة والتعويض العادل للدول المتضررة من إقامة أي مشروع لدول أخرى.

ويؤكد أصحاب هذا الرأي على:

* **أن الناحية أصبحت بالغة الخطورة لمصر**، حيث تتركز بها المناطق التي هي محك الأمن القومي بمرور النهر في السودان بدولتيه، وعمق الامتداد الاستراتيجي لمصر عبر دول حوض النيل، وبالتالي فإن الصراعات التي تشهدها المنطقة من شأنها أن تؤثر في مصالح مصر النيلة وهو ما يتطلب جهداً قانونيا مصرياً لإدخال ما لم يتم إدخاله من قبل وبما يمكنه الاعتماد عليه في العمليات التفاوضية والتفاهم مع دول الحوض[2].

- يبرز التجاهل بعض الدول لعملية إنشاء مشروعات الري وتوليد الطاقة وعدم إعطاء عناية كافية لتنفيذ مشروعات مخططة لضبط مياه النهر بالإضافة إلى تعرض بعض المشروعات

---

[1]- محمد سلمان، **الوضع المائي في حوض النيل "ورقة مقدمة لشركاء نسخة للبحوث والاستثمارات والتدريب**

http://www.pidgegupt.org-veaeauch.html.

[2]- صلاح عامر، **إتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في أغراض غير ملاحية السياسة الدولية**

http://digital-achram.org.org/articles -aspr=425.

المقامة على مجرى نهر النيل لعرقلة والتخريب لأسباب متعددة، فضلا عن الانفجار السكاني للعديد من دول النهر مما يؤدي لزيادة غير محسوبة في الاستهلاك للمياه، وهو ما يتطلب التفاهم على مشروعات التي تتوفر كميات كبيرة من المياه التي تحتاج إليها مصر في المرحلة المقبلة[1].

ثانياً: أبعاد الأزمة.

إن المشكلة التي تتركز على **البعد الفني** فيما يتعلق بحوض نهر النيل صورة عامة وفيما يتعلق بسد **النهضة الإثيوبية** بصورة خاصة تحمل أهدافًا **وآثار سياسية واقتصادية** فهي مشكلة مصرية، لأن مصر هي الدولة الوحيدة التي تعتمد على النهر إعتمادا كليا، كما أنه لا توجد دلائل عملية كافية في مصر تشير إلى امتلاك القدرة على وجود مصادر مائية أخرى يمكن استخدامها كبديل مناسب لمياه نهر النيل، وبالتالي فليست هناك أية مرونة في التفاوض حول هذا الأمر، وأن الدلائل تشير إلى أن أقل الآثار سلبية لإتفاقية "**عنتبي**" الإطارية سوف تقلل حصة مصر 10 مليارات متر مكعب، بإضافة إلى أن السد النهضة سيقلل من 6 إلى 9 مليارات متر مكعب مما يعني تراجع محطات الشرب، والمصانع وكهرباء السد العالي، وانخفاض خزان أسوان، وانخفاض المخزون الجوفي، وهذا العجز في حصة المياه لن تستطيع الدولة المصر تعويضه بأي موارد مائية أخرى[2].

إن أزمة المياه ليست أزمة فنية وحسب ولكنها أزمة ذات طابع استراتيجي، حيث يبلغ استخدام إثيوبيا من الطاقة الكهربائية 5 آلاف ميجاوات (mw5) ولذا تسعى إثيوبيا الإستفادة من سد النهضة لتصدير الفائض من الكهرباء للدول التي حاولها ولكن لا تملك إثيوبيا القدرة الإستيعابية الكبيرة لإستخدام كل الفائض الكهربائي لعدم وجود درجة من النمو يسمح

---

[1]- محمد شرقي عبد العال، **الانتفاع المنصف لمياه الأنهار الدولية نهر النيل كحالة خاصة أفاق الإفريقية، القاهرة الهيئة العامة للإستعمالات**، مجلد 11، العدد 39، 2013، ص 35.

[2]- عباس محمد شرقي، **جيولوجية سد النهضة وأثر أمان السد، قسم الجغرافيا والموارد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة**، 11 مارس 2010، ص 05.

بستخدام الطاقة بشكل كبير ومن ثم فإن الذريعة الاثيوبية بأن السد ضرورة ليست دقيقة خاصة انّ سد النهضة تغيير تصميمه ثلاث مرات متتالية من 11 مليار م3 ليتسع إلى 65 مليار، أي ما يقرب 6 أضعاف للتصميم الأصلي وبالتالي، فإن **الإصرار** على بناء السدّ بهذه الموصفات لا يعود أبدا إلى أبعاد تنموية وإنما إلى أبعاد سياسية وإستراتيجية[1].

ومن الناحية السياسية فإن اِنفصال جنوب السودان وتغير التوازنات الحدودية مع مصر، على حساب الأمن القومي المصري، نجد أن:

* إثيوبيا تضهر بمخطط كبير لدولة مؤثرة ومهيمنة في القرن الإفريقي والبحيرات العظمى يتسع ليشمل الدولة المصرية.
* كما يتضح الدور الإثيوبي النشط في الوساطة بين الشمال والجنوب السوداني بإرسال قوات عسكرية خارج الحدود ليس فقط من أجل الوساطة ولكنه يشكل جزءاً من مسرح العلميات المستقبلية والخطط الإستراتيجية في المستقبل.
* إصرار إثيوبية على تحرك لبناء السدّ واِستغلال الأوضاع المرتكبة على مصر (الربيع العربي) في الوقت الذي تبدو فيه الدولة المصرية غير قادرة على حسم أي من تلك الأمور، إذن فالأزمة ذات طابع استراتيجي حقيقي يهدف الى تغير القواعد الحاكمة لتوزيع موارد أو حصة توزيع مياه النيل وسعي إثيوبيا لتأكيد دورها المهيمن في المنطقة على حساب مصر (رغبة أن تكون إثيوبيا قوى إقليمية في المنطقة)، فضلاً عن ممارسة الضغوط بنقل موقع التخزين الغربي من خلف السد العالي إلى خلف سدّ النهضة[2].

---

[1]- إبراهيم نصر الدين، **التصورات الإستراتيجية في داخل حوض النيل** – الأفاق الإفريقية- (المجدل العاشر، ع36، 2012)، ص 12.

[2]- جمال ضلع، **الدراسة أزمة سد النهضة الإثيوبي التداعيات والسيناريوهات والصراعات السياسية** (Expalantic center 17 يناير، 2015)، ص 06.

إن مشكلة أزمة السدّ النهضة الإثيوبي هي مشكلة متعددة الجوانب بدأت فنية وتوسعت إلى الأبعاد الإقتصادية والإستراتيجية والسياسية ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، بل والبعد الداخلي. والجدير بالذكر أن الدولة المصرية لم تدخل مرحلة الأزمة بعد مع دول وحوض النيل، وخصوصا الدولة الإثيوبية، وإن كانت دخلت إلى بوادر الأزمة زادت بعد ثورة جانفي نظرًا للوضع الداخلي المصري بالشكل المناسب، مع الأخذ في الحسبان أن مصر بالفعل في أزمة داخلية مائية فمصر ستعاني من الفقر المائي[1].

يمكن توصيف الأزمة بأنها إستراتيجية وسياسية تربط مصير الشعوب ومستقبلها يعني أنها تمثل لمصر مسألة مصرية يصعب معها اختزالها في مجرد أبعاد سياسية أو فنية أو غيرها ولما تتعدد في هذه الأزمة الأدوار الخارجية وظهرت قوى أخرى مثل الصين إيطاليا، قطر، الهند، وماليزيا حتى أصبح من الضروري دراسة جدول استثمارات المنطقة بكاملها حتى يمكن الوقوف على نمط المصالح القائمة حاليًا في حوض النيل، ومن الناحية الإستراتيجية إتخذت مصر موقفا إستراتيجيا في بناء السدّ العالي، تعددت فيه الأدوات والوسائل حتى حققت بناء السدّ، حينما كان التدخل من الولايات المتحدة الأمريكية، أما في حالة إثيوبيا الأن، فإن الوصول إلى المنطقة أصبح غاية كثير من الدول التي حركت الاستثمارات في إثيوبيا، تزامنا مع غياب مصري كامل عن العلاقات المصرية- الإفريقية.

يمكن توصيف أزمة مياه النيل بأنها ترتكز إلى محاور ثلاثة لا يمكن انفصال أحدها عن الأخرى وفي الأبعاد السياسية والاقتصادية والنفسية، فضلاً عن البعد القانوني الذي تظهر في عدم اعتراف دول حوض النيل بالإتفاقيات القائمة وهي التي تستند إليها مصر في

[1]- سلام حجازي، **ثورة 25 يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل أفاق**، (فريقية، المجلد العاشر، العدد السادس الثلاثون، 2004)، ص 04.

حصتها من مياه النيل وحقوقها التاريخية، في المقابل نجد توقيع دول حوض النيل على الاتفاقية الإطارية (المعروفة باتفاق عينتي) على الرغم من اعتراض مصر والسودان[1].

المبحث الثالث: الرؤية الإستراتيجية لعلاقات الجديدة بين مصر ودول حوض النيل.

المطلب الأول: الإستراتيجية المصرية لإدارة الأزمة.

يعد سدّ النهضة من ين المخاطر التي تشكل خطراً ليس فقط على مصر، وما يمكن قوله أن من ضمن أضرار بناء هذا السد أن من شأنه إحداث توتر سياسي بين مصر وإثيوبيا وحتى مع السودان لأن هذا المشروع يشكل رصيداً وخصماً من الحصة المائية لمصر وحتى السودان ومن ثمّ فمن المحتمل أن تدخل المنطقة كلها في حروب وصراعات ومما سبق يمكن إعطاء بعض حلول لبعض المفكرين وبعض القيادات المصرية لكيفية التعامل مع الأزمة.

1- الحلول المصرية لتخطي الأزمة.

أ- صرّح الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري في "الدورة الجديدة لوزراء المياه "دول حوض النيل" التي انعقد في بيروي منتصف مارس 2003 فكرة استفادة حوض النيل بجزء من الفوائد المائية للتساقط المطري على حوض النيل، وإنشاء صندوق لتمويل المشروعات يلحق بالبنك الإفريقي للتنمية بصورة مؤقتة وعقد اجتماع للجنة التفاوض المشتركة حول الإطار المؤسسي والقانوني لمبادرة "آلية حوض النيل" وشددت رغم ذلك على التمسك بمبدأ الحقوق التاريخية لإستخدمات مصر لمياه النيل[2].

---

[1]- عباس محمد شراقي، **سد النهضة (الأليفة) الأثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، قسم المواد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية**، جامعة القاهرة، مجلد 12، العدد 40، 2010، ص 41.

[2]- إبراهيم نصر الدين، **التطورات الإستراتيجية في إقليم حوض النيل، آفاق افريقية لنشر القاهرة**، مجلد العاشر، العدد، 36، 2012، سا: 18:40 ص 11.

ب- كما تحدث وزير الموارد المائية المصرية على دعم مبادرة آلية حوض النيل والرؤية الشاملة ومشروعات الأحواض الفرعية للنيل مع دعمها أعمال اللجنة التفاوض التي بدأت اجتماعاتها في يناير 2004 بأديس آبابا.

وهذه المبادرة مبادرة حوض النيل تهدف إلى بناء الثقة بين دول النيل تتصل بمشروعات ذات منافع مشتركة وتشمل بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي بإضافة إلى تطوير الإداركات المبكرة للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف والمساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضيع الخزانات المختلفة في أثيوبيا[1].

جـ- المفكر السياسي والدبلوماسي "مصطفى الفقي يقول" يجب إيجاد حلول غير تقليدية لأن أزمة المياه بمثابة أو موت للدولة المصرية وطرح حلول للمشكلة أهمها: تقديم بديل لإثيوبيا كالإتفاق معها على تخصيص أحد الموانئ المصرية على بحر الأبيض المتوسط لنقل بضائعها للعالم بإتفاقية واضحة، مقابل لتوقف تماما عن كل ما يضّر مصر من مياه النيل وقد طرح أيضًا على مصر التفكير بشكل عملي والتفاوض مع إسرائيل بحسابها أحد المفاتيح لدول حوض النيل وإثيوبيا تحديدًا لتنظيم مياه النهر على أن تسمح مصر بوصول المياه لإسرائيل مقابل الحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر في المياه النيل والحصول على ما يلزمها من نقص المياه في نهر النيل.

د- وقدم أيضًا اللواء "سيف اليزل، الخير العسكري، أحد الحلول المناسبة لمشكلة المياه مع أثيوبيا وهي الاستفادة من المساقط المائية الطبيعية في دولة الكونغو من خلال إنشاء توربينات لتوليد الكهرباء، سيكون تكلفتها نحو 40 % من تكلفة إقامة سدّ النهضة وبالتالي

[1]- علاء الحازق، **الذكر الـ16 لمبادرة حوض النيل, مصر تعود بعد الغياب**، (مجلة Egypt news م1، ع2، 22/ 2/ 2013)، ص 03.

التفاوض به مع إثيوبيا من خلال بيع الكهرباء للدول الإفريقية بأسعار أقل مما ستبيعه إثيوبيا وبالتالي يفقد سدّ النهضة أهميته.

هـ- استكمل الدكتور أمين سلامة، أستاذ القانون الدولي العام، الحديث عن الحلول المقترحة لحل الأزمة، مطالبا بالمساعي الدبلوماسية لحل الأزمة مع أثيوبيا واللجوء إلى التحكيم الدولي للنظر في القضية والحفاظ على حق مصر التاريخي في مياه النيل[1].

و- وأضاف جورج إسحاق قيادي بحزب الدستور، متحدثا عن الدبلوماسية الشعبية كأحد حلول الأزمة مؤكداً ضرورة التواصل مع القارة الإفريقية لأنها المستقبل بالنسبة لمصر وضرورة تقديم المساعدات لإثيوبيا وإقامة المشروعات الإقتصادية في دول حوض النيل لتدعيم أطراف التعاون.

يمكن القول مما سبق أن الآراء تختلف من مفكر لأخر لحل أزمة المياه واقترح بديل لحل أزمة سد النهضة الإثيوبي وكذا الحدّ من خطورته لأنه يشكل تهديداً حقيقيا على الأمن القومي المصري وهذه المقترحات يمكن القول عنها أنها مست جوانب هامة، فهناك بعض ممن يقول أنه يجب التخلي على الحلول التقليدية والشروع في حلول غير تقليدية كالتفاوض مع إسرائيل كأحد المفاتح الحقيقية للخروج من الأزمة ولكن هنا يجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لها أطماع في المياه في المنطقة ودخولها في هذه المعادلة كطرف سيزيد من حدّة الأزمة. أما البعض الآخر فيذهب إلى القول بأنه يجب اللّجوء إلى التحكيم الدولي كذلك ضرورة التواصل مع القارة الإفريقية لأنها المستقبل بالنسبة لمصر.

المطلب الثاني: آليات التعامل مع أزمة سد النهضة الإثيوبي.

أولا: التعامل مع أزمة سدّ النهضة الإثيوبي.

[1]- أحمد عسى، حلول مصرية، مؤتمر المخاطر المستقبلة لسد النهضة على دول المصب دورية متخصصة من الشؤون الدولية، تصدر عن مؤسسة الأمراء www://slaya.org/news G 31610epx

يمكن أن نشير إلى جملة من الأفكار مقترحات يمكن التعامل بها لحل مشكلة المياه المصرية ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- الجانب السياسي:

يمكن التحرك الدؤوب والمتواصل لتبادل العلاقات والمنافع مع دول حوض النيل عامة وأثيوبيا خاصة وزيادة التمثيل السياسي لمصر هناك، مع التركيز على اختيار أفراد البعثات الدبلوماسية المصرية التي ستعمل هناك بعناية فائقة، ولابد أن يتزودا أفراد البعثات الدبلوماسية بعلوم نفسية وعلوم الاجتماع والأنتروبولوجيا وأن يكون على دراية تامة بالعوامل الاجتماعية (والسيكولوجية) والعوامل الأخرى المؤثرة في الشعوب وفق طريقة تفكيرهم، للعمل على جذبهم واستمالتهم والتأثير عليهم بما يحقق أهداف مصر العليا والأهداف المشتركة، مع ضرورة التخلص من الخطاب التعالي المصري والمستفز لتلك الشعوب، والذي ساد في السنوات الأخيرة من عهد نضام الرئيس حسني مبارك وتنمية العلاقات الثقافية والشبابية والاجتماعية والاقتصادية مع شعوب وحكومات دول حوض النيل، والعمل على تفعيل مبادرة حوض النيل التي تهدف لبناء الثقة من دول النيل وتتمثل بمشروعات ذات منافع مشتركة أو تشمل بناء خزانات أعمال الوقاية مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف والتساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في أثيوبيا[1].

2- الجانب الإقتصادي:

وهو جانب مهم للغاية ويمكن التحرك في هذا الاتجاه على عدة مسارات أهمها:

أ- مسار استغلال وتنمية نهر النيل:

ويمكن تركيز على تحسين مستوى الشراكة المصرية والسودانية وتعميق العلاقات الثنائية المصرية الإثيوبية، ولكن عدم قبول مصر والسودان أي إتفاقية لا تحفظ لها حقوقها

[1]- جمال ضلع، **إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبي (التداعيات والسيناريوهات)**، (المركز الدبلوماسي Diplomaci center، القاهرة، 17 يناير 2015)، ص 20.

المكتسبة ما نصت عليه إتفاقية 1959 وأن تعتمد البدائل الإستراتيجية لإدارة مياه النيل بدول حوض النيل على مبدأ التبادلية المتاحة بالتعاون بين الدول حوض النيل، و ضرورة العمل على الاستفادة من مياه الأمطار التي تسقط على المنابع حيث تبلغ حوالي 1200- 1600 مليار م^3/ سنة حيث يبلغ نصيب مصر والسودان منها حوالي 84 مليار فقط بالنسبة 5 %، والعمل على ترشيد استخدام المياه النيل داخل الحدود وتقليل الفاقد سواء بطرق الطبيعية كالبخر أو باستخدام السياسات الزراعية الداعمة لتمويل بالري بالرش أو بالتنقيط والتصدي بكل للأفكار المطروحة بشأن تسعير المياه دوليًا، مع تحفيز قنوات لتجميع المياه الأنهار الظائعة في حوض بحر الغزال التي توفر 7 مليارات وإنشاء قنوات جديدة بالسودان لتوفير 4 مليارات من مستنقعات[1].

ب- مسار أو مجال الاستثمار الزراعي بين مصر ودول نهر النيل:

اهتمام القيادات السياسة بتكثيف الاستثمارات في الأبحاث التنمية لإمكانية الإستفادة من التكنولوجيا الدولية وحسن استغلال الأراضي والمياه الإنتاجية وإحداث التنمية عن طريق استغلال الموارد الأرضية- والمالية ببلاد حوض النيل، أيضا وضع خبراء في مختلف المجالات وخاصة في مجال التسويق الزراعي لإعداد دراسات تفصلية عن الأسواق الإفريقية وتشجيع زراعة محاصيل قصب والسكر والأرز المستفزة للمياه مع التركيز على ضرورة التعاون والتكامل مع دول حوض النيل لسدّ الفجوة الغذائية المصرية، وتنمية الإستثمار الزراعي في مجال الثروة الحيوانية مع دول حوض النيل، وأن تتجه الحكومة المصرية إلى تشكيل لجنة للإستثمار في دول حوض النيل وضمان الاستثمار الزراعي من خلال التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل[2].

---

[1]- الجمهورية المصرية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، معهد البحوث الاقتصاد الزراعي، وحدة الحساب الآلي، ص 05.

[2]- الجمهورية المصرية، (البيان الختامي وتوصيات ندوة الرؤية المستقبلة لأوجه التعاون والاستثمار الزراعي بين مصر ودول حوض النيل، 4/7/ 2001)، ص 07.

جـ- في مجال تنمية التجارة البيئية بين مصر ودول حوض النيل:

يمكن ذلك من خلال إنشاء شبكة للمعلومات التجارية تضم كافة المعلومات التجارية والترويج للصادرات المصرية وإبرام الصفقات التجارية وضمان وتمويل الصادرات والاستثمارات، و تطوير مشروعات البنية الأساسية المشتركة بين مصر ودول حوض نهر النيل، و تحسين وسائل النقل خاصة بين مصر وجمهورية شمال وجنوب السودان وأثيوبيا ووضع بعض العوامل المحفزة لزيادة التبادل التجاري بين دول حوض النيل والاهتمام بإنشاء الفروع المصرية في الدول الإفريقية الزيادة الاهتمام بالتعاون مع دول الإفريقية في مجال البنية الأساسية كالطرق والاتصالات والكهرباء مع ضرورة إنشاء خطوط ملاحية وجدية منتظمة بين مصر ودول حوض النيل، التعاون بين وزارة التعاون الدولي ووزارة الزراعة من خلال مركز البحوث الزراعية ومعهد البحوث الاقتصاد الزراعي في صياغة بروتوكولات التعاون المشترك مع دول حوض النيل أو المشروعات الزراعية والأنشطة الريفية وتقديم الدعم الفني ونقل التكنولوجية الزراعية[1].

3- الجانب الاجتماعي:

يمكن لمصر بحكم موقعها ومكانتها الإجتماعية والدولية أن تسهم في الجانب التربوي والثقافي مع دول حوض النيل من خلال المشاركة في محو الأمية الأبجدية والثقافية والتقنية لأبناء هذه الدول وتخصص مئات لمنح دراسة لأبناء كل دول حوض النيل للدراسة في الجامعات المصرية والتركيز على منح في مرحلة الدراسة العليا (الماجستير والدكتوراه) ولا شك من تفدي مصر لمثل هذه المنح سيعود عليها بالمنافع الإستراتيجية توجهات المستقبلية متفاعلة مع القضايا المصرية.

ثانيا: مبادئ للتعامل مع الأزمة.

[1]- أحمد علي سليمان، **سد النهضة ومستقبل الأمن القومي المصر في قراءة السيناريوهات مواجهة الأزمة المدنية مصر**، القاهرة، 2013، ص 16.

تقديراً للإحتياج لجمهورية مصرية العربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية وجمهورية السودانية لمواردها الماشية العابرة للحدود ولإدراك لأهمية النيل كمصدر الحياة ومصر حيوي لتسمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان يدب لدول الثلاث أن تلزم بنصف المبادئ بشأن سدّ النهضة.

1- مبدأ التعاون:

التعاون على أساس التفاهم المشترك، حسن النوايا المكاسب للجميع ومبادئ القانون الدولي.

2- مبدأ التنمية والتكامل الوجهي والاستدامة:

الغرض من سدّ النهضة تقليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

3- مبدأ عدم التسبب في ضرّ ذوي الشأن:

سوف تتخذ دول الثلاثة كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ذوي الشأن خلال استخدام نيل الأزرق.

4- مبدأ التعاون في الملئ الأول وإدارة السدّ:

تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام المخرجات النهائية للتقرير الخاتمي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصي بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع.

- الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد ملئ سد النهضة والتي ستمثل كافة السيناريوهات المختلفة بالتوازني مع عملية بناء السد.

- ضمان اِستمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث من خلال الوزارات المعنية بالمياه آلية التنسيق فيما بينها.

5- مبدأ بناء الثقة وتبادل المعلومات والبيانات:

إعطاء الأولوية لدول المصب في شراء الطاقة المولدة من السد وتوفير كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء ذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم[1].

6- مبدأ أمان السد.

تقدر الدول الثلاثة الجهود التي بذلتها إثيوبيا لتنفيذ توصيات اللجنة الخبراء الدولية بأمان السد وسوف تستكمل إثيوبيا بحسن النية التنفيذ الكامل التوصيات الخاصة بأمان السدّ الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

7- مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة.

سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية ووحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

8- مبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

تقدم الدول الثلاث بتهدئة المنازعات الناشئة من خلال المشاورات أو التفاوض وفقًا لمبدأ حسن النوايا ولذا لم تنجح الأطراف من خلال المشاورات أو المفاوضات فيمكن لهم مجتمعين طلب التوقيف أو الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول[2].

تعد هذه المبادئ السالفة الذكر من بين النقاط التي قد تحدّ من الأزمة الكائنة بين مصر وإثيوبيا فمسألة سد النهضة الإثيوبي تأثرعلى واقع العلاقات الثنائية بين كل من الدولتين فأزمة سد النهضة ليست فنية فقط بل تتعدى أبعادها إلى أبعاد سياسية وإستراتيجية.

[1]- جريدة البديل: الاتفاق الأخير وثيقة إعلان المبادئ، (ع3، الأربعاء 29 يونيو، 2015)، ص 02.

[2]- المرجع نفسه، ص 04.

خلاصة الفصل الرابع:

إنّ الإشكالية الرئيسية في أزمة سدّ النهضة أنها ليست **مجرّد مشروع، محل دراسة** وتخطيط لتنفيذه، وإنما هو مشروع قيد البناء والتنفيذ الفعلي من جانب الحكومة الإثيوبية، فهي تعتبره مشروعًا قوميًا وأنه يمثل بالنسبة لها التوظيف والاستثمار الأمثل لمواردها المائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة إلاّ أنّ الدولة المصرية تتعامل مع هذا المشروع باعتباره يمثل أزمة فعلية وهذا نظرًا للتداعيات المترتبة على إتمام تنفيذ هذا المشروع والتي تؤثر على بقاء وإستمرار الدولة المصرية فهي تتعامل مع تلك الأزمة باعتبارها أزمة أمن قومي، فالأزمة الكائنة بين مصر وإثيوبيا ليست أزمة فنية فحسب وإن كانت تبدو كذلك ولكنها أزمة ذات طابع إستراتيجي فإثيوبيا تسعى للإستفادة من سدّ النهضة لتصدير الطاقة أو الفائض من الكهرباء للدول التي حولها وبالتالي فإن الإصرار على بناء السدّ لا يعود إلى أبعاد تنموية وإنما يعود إلى أبعاد سياسية وإستراتيجية، فإثيوبيا تظهر بمخطط كبير **لتكون دولة مؤثرة** في القرن الإفريقي.

الخاتمة

خاتمة:

إذا كانت أزمة سدّ النهضة قد كشفت عن تراجع الدور المصري في إفريقيا، فإنها في المقابل قد أكدت حتمية العودة للقارة الإفريقية مجدداً، ليس فقط لمجرد تأمين مصادر المياه ولكن بحكم كون إفريقيا امتداداً طبيعياً وتاريخياً لمصر والعرب جميعاً، ولكن إفريقيا الآن تغيرت، فقد أصبحت بيئة تنافسية لبعض القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والقوى الصاعدة كذلك كالبرازيل دون تناسي القوى الإقليمية كإيران وتركيا وإسرائيل، وهذا يفرض تحدياً أمام دولة مصر، كما أن القارة الإفريقية قارة واعدة في المجال الإقتصادي حيث أصبحت من أكثر المناطق نمواً، كما أصبحت مقصد لحركة الاستثمارات العالمية ومن ثمّ فإن كل المتغيرات تحتم العودة لإفريقيا فإعطائها الأولوية المناسبة في إستراتيجية العمل الخارجي.

كما أن إعادة صياغة العلاقات المصرية الإفريقية تحتاج بالضرورة إلى حشد كافة الخبرات المصرية في التعامل مع إفريقيا وبالأخص مع دول حوض نهر النيل وهذا بإتباع وسائل التفاعل الإيجابي والقدرة على بناء الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة مع الأشقاء في إفريقيا من خلال ما تبقي لمصر من رصيد يمكن القول عنه أنه إيجابي لدى الشعوب الإفريقية، كما يجب إتباع المنهج الصحيح في التعامل مع أزمة سدّ النهضة بما يحقق المصالح المتبادلة بين الدولتين لا يحرم إثيوبيا من تحقيق خططها التنموية، لأن أدوات التعامل التي ستتبعها مصر في هذه الأزمة سيؤثر في كل علاقاتها بالدائرة الإفريقية.

الملاحق

الملحق رقم:1

فجوة الموارد المائية في مصر 1990- 2050م.

السنة	السكان بالمليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً	الموارد المائية المتاحة بالمليار متر مكعب	الاحتياجات المائية بالمليار متر مكعب	فجوة الموارد بالمليار متر مكعب
1990م	52	1221	63.5	57.4	6.1 +
1997م	66	1050	72	70.0	2 +
2000م	8.1	1058	72	72.0	صفر
2025م	116	620	76	116.0	45 (-)
2050م	174	460	80	174.0	94 (-)

المصدر: رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: منشأة المعارف، 2001م.

الملحق رقم: 2

الاحتياجات المائية حتى عام 2027م (مليار متر مكعب)

العام	الزراعة المروية	مياه الشرب	شرب حيوان وأخرى	الجملة
2012	27.1	1.1	3.9	32.1
2020	32.6	1.9	5.1	39.6
2025	40.3	2.5	5.3	48.1
2027	42.3	2.8	7.3	52.6

المصدر: سيف الدين حمد عبد الله، الإستراتيجية الزراعية طويلة المدى، 2001.

ملحق رقم: 3

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في مصر. **مليار متر مكعب/ سنة**

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية						الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد م3/سنة	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية			متجددة %	شرب	صناعة	ري	إجمالي		أ	ب
		سطحية	جوفية	تحليلية	معالجة	إجمالي								
1990	52	55.5	3.1	0.02	4.9	63.5	92	3.1	4.6	49.7	57.4	1221	6.1+	11.5+
2000	62	75.5	7.4	0.05	9.1	74.05	84	4.5	6.1	59.9	70.5	1194	3.55+	+ 12.05
2025	86	57.5	7.4	0.07	9.1	74.07	84	8	9.85	85.4	103.25	637	-29.20	-11.95
2051	120	57.5	7.4	0.09	9.1	74.09	84	10.64	13.75	111.92	136.31	617	-62.62	-45.95

المصدر: سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت)، 1996، ص 52.

ملحق رقم: 4

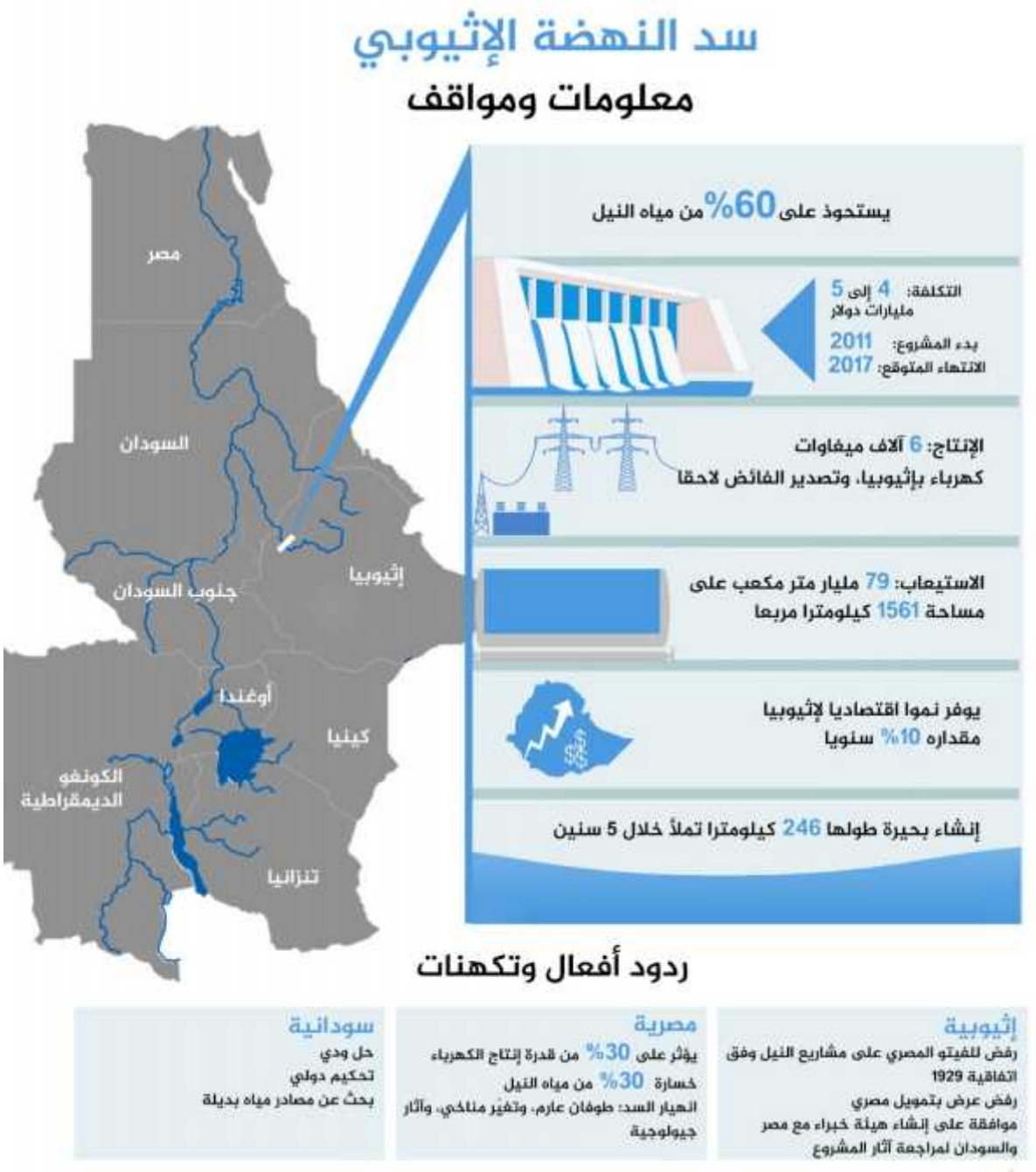

مصدر: مركز الجزيرة للأبحاث.

ملحق رقم 5:

مصدر: Nile Bassin interspective, FAO

ملحق رقم:6

مصدر: googelmaps.comhttp://wwww .

ملحق رقم:7

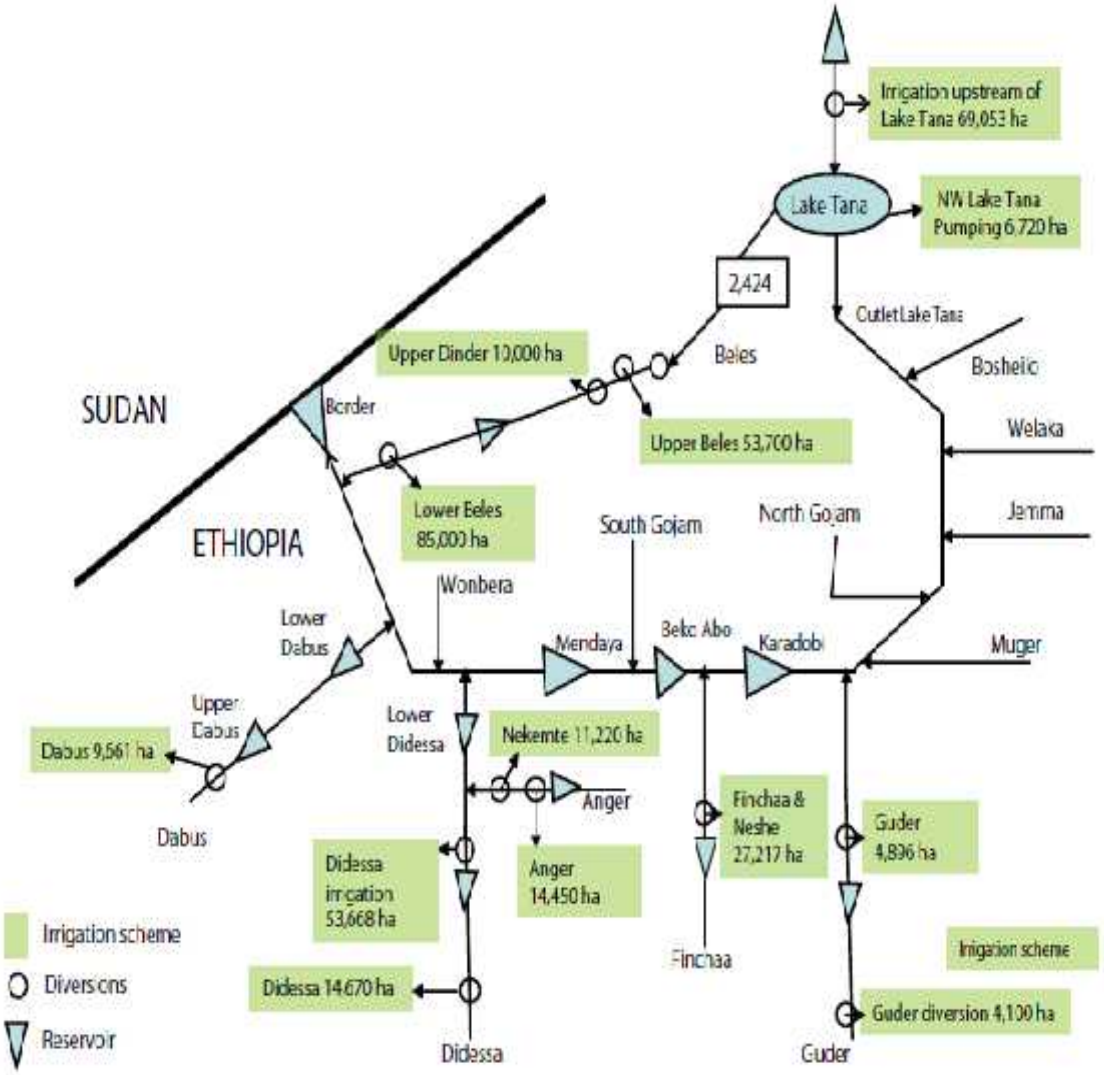

FIGURE 5. Schematic of proposed large-scale storage and irrigation schemes in the Abay Basin that could be implemented over the next 20-40 years (*Source:* adapted from McCartney et al. 2009).

ملحق رقم:8

مصدر: googelmaps.comhttp://wwww .

ملحق رقم:9

مصدر: googelmaps.comhttp://wwww .

ملحق رقم:10

مصدر: http://wwww.googelmaps.com .

ملحق رقم:11

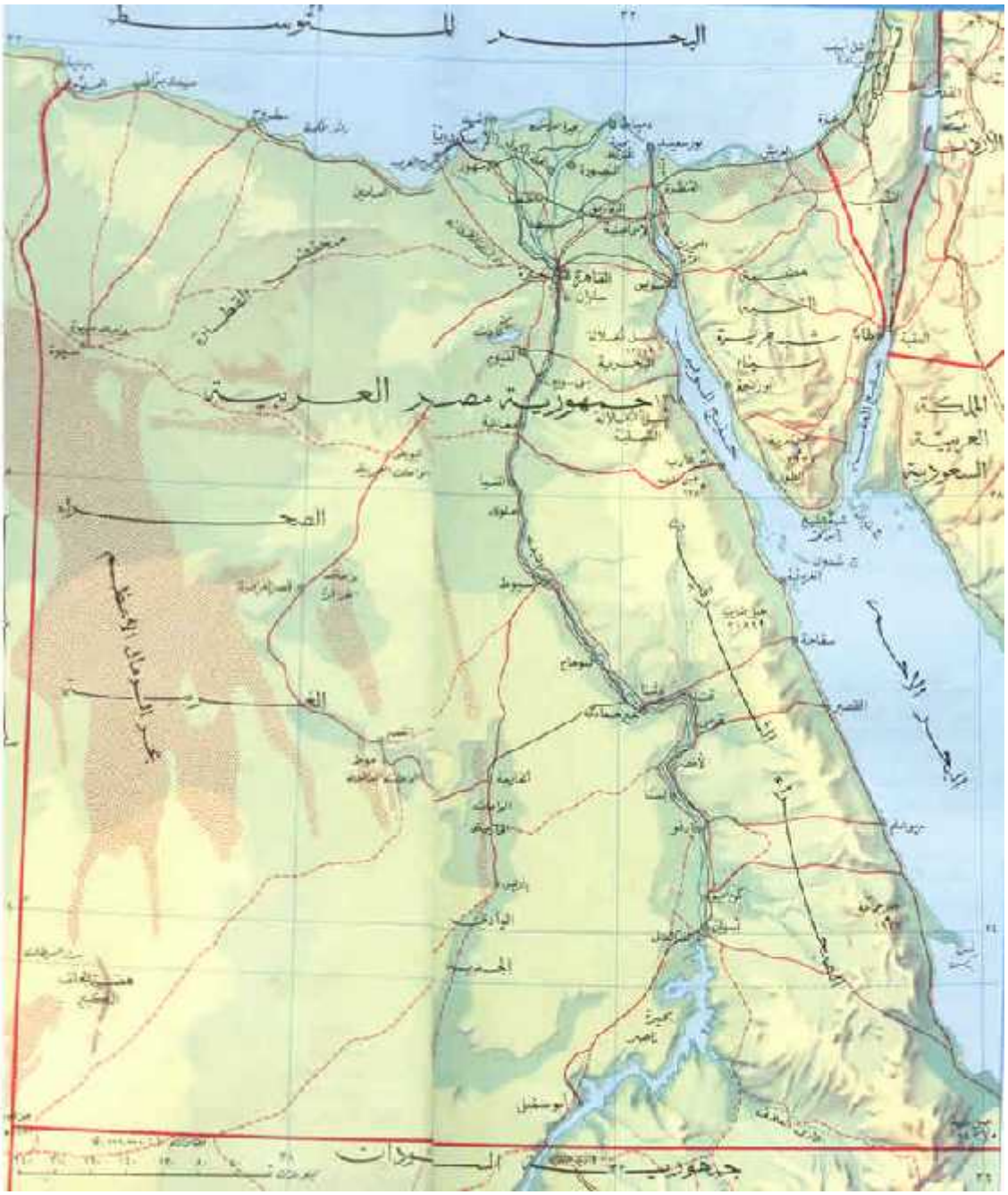

مصدر: googelmaps.comhttp://wwww .

ملحق رقم: 12

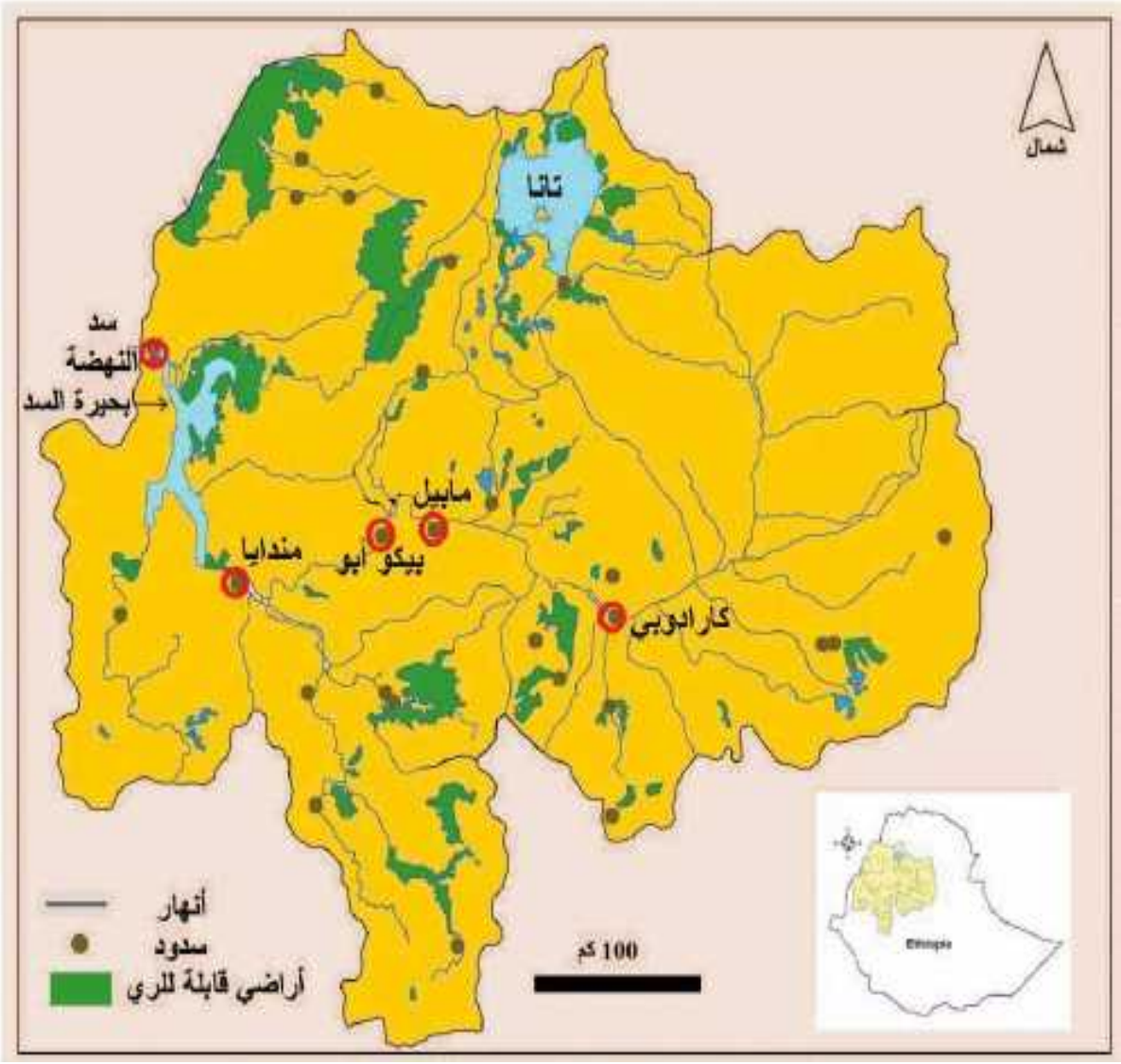

شكل 1: الأراضي القابلة للري، والسدود المقترحة وبحيرة سد النهضة التي سوف تغرق 50 % من الأراضي القابلة للري بالمنطقة.

المصدر: توزيع الأراضي القابلة للري من Awulachew 2009.

ملحق رقم: 13

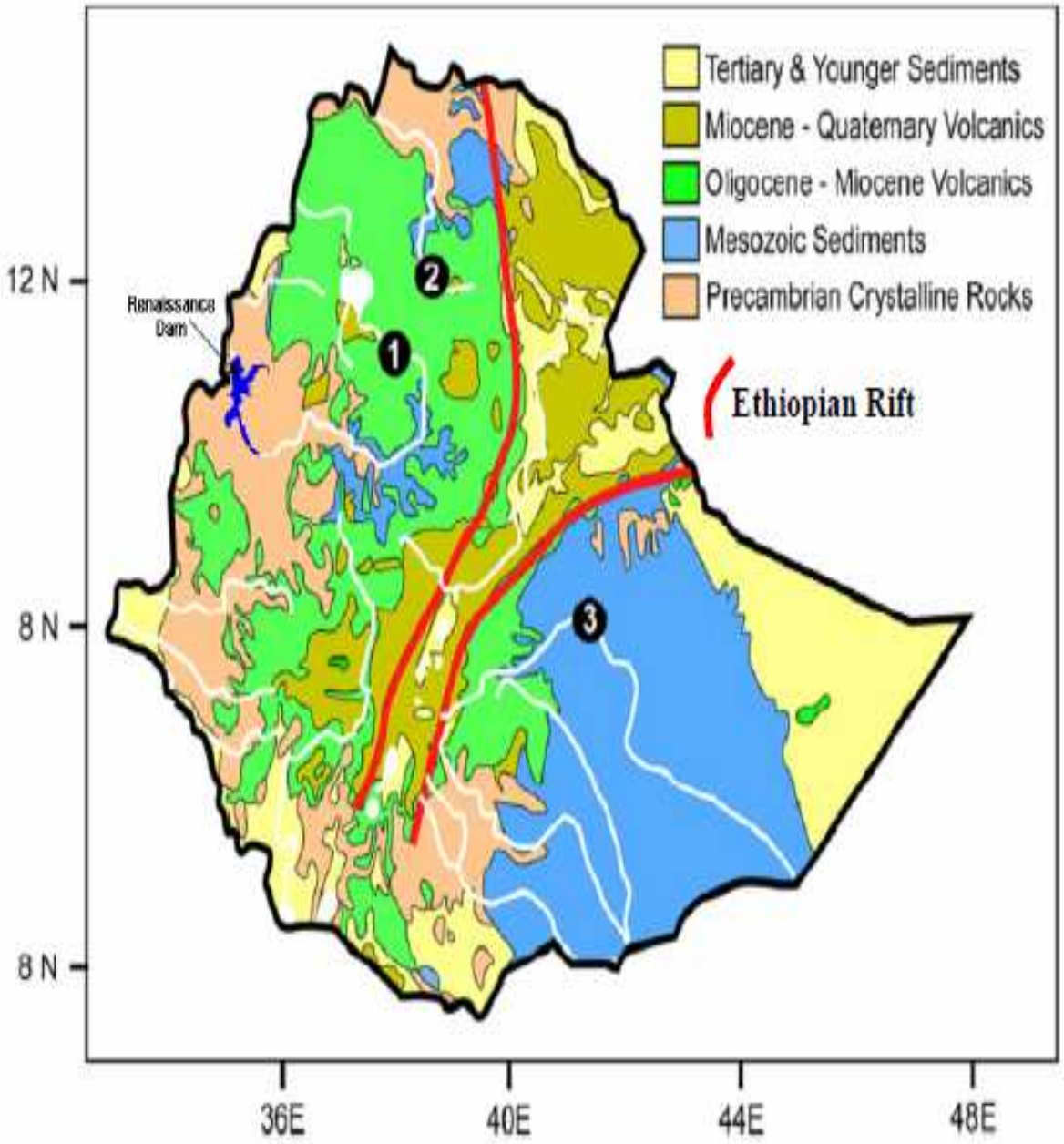

شكل رقم 2: خريطة جيولوجية إثيوبيا، وبحيرةسد النهضة.

Modified from Tefera et al. 1996

ملحق رقم: 14

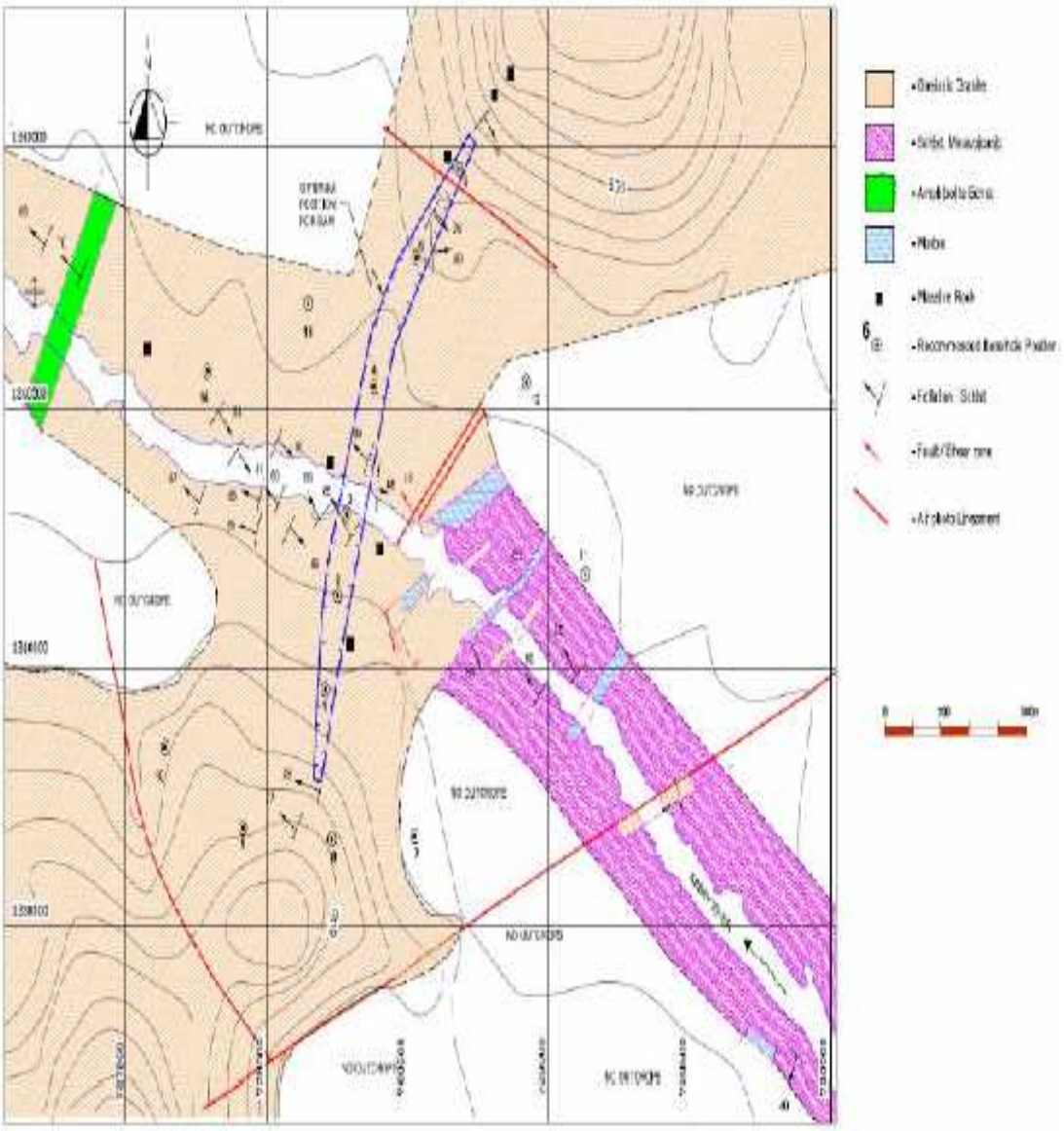

شكل رقم 3: جيولوجية منطقة سد النهضة (تقرير غير منشور).

ملحق رقم: 15

شكل رقم 4: سد النهضة والسد المكمل

ملحق رقم: 16

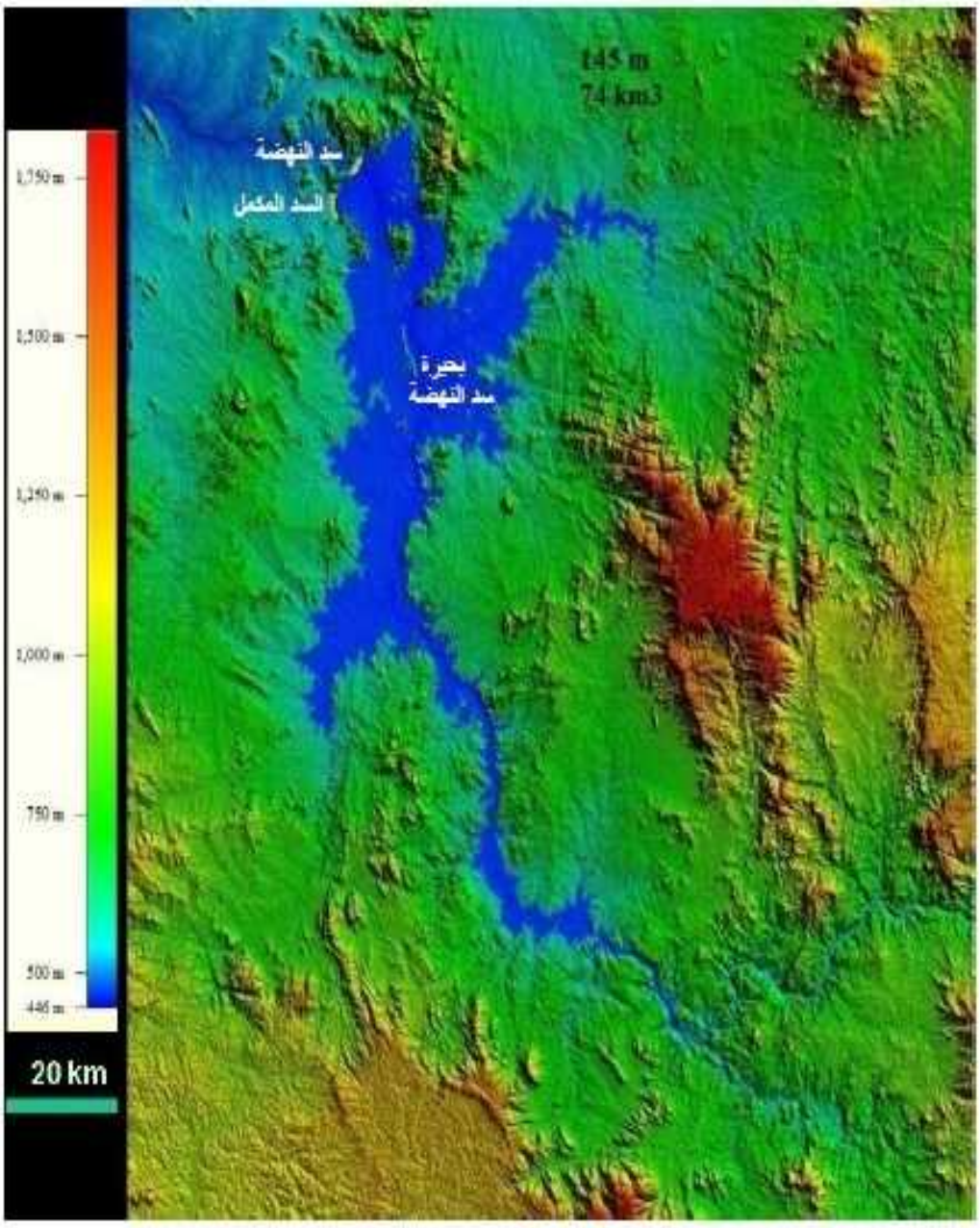

نموذج رقمي ثلاثي الأبعاد للارتفاعات في منطقة سد النهضة.

ASTER GDEM, 30m

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

1- المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم نصر الدين، التصورات الإستراتيجية في داخل حوض النيل – الأفاق الإفريقية- المجدل العاشر، ع36، 2012.
2. إبراهيم يوسف حماد عودة، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعيات على الصراع العربي- الإسرائيلي (جامعة النجاح الوطني، كلية الدراسات العليا، 2014).
3. أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009).
4. أحمد بن فضيل، مبادئ استغلال الانهيار الدولي على وفق إتفاقية قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية، مجلة وسط للعلوم لإنسانية، (العدد 20، 1988).
5. أحمد علي سليمان، سد النهضة ومستقبل الأمن القومي المصر في قراءة السيناريوهات مواجهة الأزمة المدنية مصر، القاهرة، 2013.
6. إسماعيل دبش، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي، دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين، (جامعة الجزائر، كلية العلوم والإعلام، 2005)
7. آمين هويدي، العشرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على التنمية الديمقراطية، (القاهرة، دار الشرق، 1994).
8. باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، استنزاف الموارد الطبيعية، (الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2003).
9. جمال ضلع، الدراسة أزمة سد النهضة الإثيوبي التداعيات والسيناريوهات والصراعات السياسية (Expalantic center 17 يناير، 2015).

10. جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني (مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008).
11. حسن بلعيد سلم الغيثوري، أزمة المياه وانعكاساتها على العلاقات الدولية المعاصرة، (الإسكندرية، مكتب العرب الحديث، 2010).
12. حمدي عبد الرحمان، السياسة الأمريكية نحو إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية الخارجية، العدد 144، أبريل، 2001).
13. روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة لونس شاهين، (القاهرة، الدارر القومية، 1970).
14. سامر مخيمر خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996).
15. سلام حجازي، ثورة 25 يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل أفاق- افريقية- (المجلد العاشر، العدد السادس الثلاثون، 2004).
16. السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الموارد المائية في الشرق الأوسط، أزمة النيل إلى أين، (مركز البحوث والدراسات العربية، دار الثقافة، العربية، القاهرة، 1996).
17. سيف الدين محمد سعيد، البعد الخارجي في تأجيج الصراع حول مياه النيل، (خرطوم، الشركة، مطابع، السودان للعملة المتحددة، 2009).
18. شكراني الحسن، العادلة المائية من المنظور الدولي، مجلة رؤى الإستراتيجية، العدد الأول، (مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، 2013).
19. شهيرة حسن أحمد وهبي، الأمن القومي في المنطقة العربية، التنمية البشرية وأثره على التنمية المستدامة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.

20. الشيخ كالي، المياه والسلام وجهة نصر إسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1991).
21. عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط (حرب وسلام)، (دار الشروق، عمان، 2005).
22. عادل نيهان النجار، المسألة المائية وسدّ النهضة الإثيوبي، (القاهرة منتدى البدائل العربي للدراسات).
23. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الساحة المركزية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).
24. عايده على سرى الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، (دار الأفاق، بيروت، 1998).
25. عباس محمد شراق- جيولوجية سد الإثيوبي وآثرها على أمن السدّ، قسم الموارد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 10 مارس 2014.
26. عباس محمد شراقي، جيولوجية سدّ النهضة الإثيوبي وآثارها على أماكن السدّ، القاهرة، كلية الآداب، 2013.
27. عباس محمد شراقي، سد النهضة (الأليفة) الأثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، قسم المواد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مجلد 12، العدد 40، 2010.
28. عباس محمد شرقي، جيولوجية عهد النهضة وأثرها على أمن السد، قسم الجغرافيا والموارد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 11 مارس 2010.
29. عبد القادر القادي، القانون الدولي العام، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1987).

30. علاق جميلة وويفي خيرة، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطرحات الجديدة (جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة).
31. عبد الله عيسى عبد الله محمد، عبد الجيو سياسي للصراع في منطقة حوض النيل، دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، (جامعة الخرطوم، كلية الآداب، 2006).
32. عبد المختار موسى، "العلاقة السودانية- الأمريكية على مفترق الطرق"، (العدد 21، سبتمبر 2005).
33. عبد المختار موسى، مستقبل العلاقات السودانية- الأمريكية بعد إتفاقية السلام، (المستقبل البعيد، العدد 319، أيلول- سبتمبر 2005).
34. عبد الملك عودة، إتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، (القاهرة، مراكز الدراسات السياسية، 1998).
35. عدنان عباس حميدان، خلف مطر الحراد، الأمن العربي ومسألة المياه في الوطن العربي، (دراسة اقتصادية إحصائية مكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وأفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها والأمن المائي العربي)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد 22، العدد الثاني، 2006،
36. عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، رسالة ماجستر غير منشورة، كلية التربية، (جامعة الأنبار، 2002).
37. محمد المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، (جامعة بغداد، 1989)
38. محمد حجازي محمد، نحو دراسة في جغرافية مصر، (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1987).
39. محمد خدام، الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

40. محمد سالمان طابع، أثر التدخلات الخارجية على العلاقات المائية المصرية في حوض النيل، (أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات شرق الأوسط، العدد 40، القاهرة، 2002).
41. محمد شرقي عبد العال، "الانتفاع المنصف لمياه الأنهار الدولية نهر النيل كحالة خاصة أفاق الإفريقية، القاهرة الهيئة العامة للإستعمالات، مجلد 11، العدد 39، 2013.
42. نادية محمد مصطفى، إسرائيل من الدخل خريطة الواقع والسيناريوهات المستقبل، (أعمال المؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية، القاهرة، 31 ديسمبر، 2002).
43. ناصف يوسف، القوى الخمس الكبرى في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة، ط1، 1987).
44. ناظم عبد الواحد الجاسور، (موسوعة علوم السياسة، الأردن، 2004)
45. نهاد معاوية، عكاشية هلال، دور المياه في شيوعية صراع العربي الإسرائيلي بالتركيز على إتفاق أوسم، (جامعة خرطوم، كليات الدراسات الاقتصادية، شعبة العلوم السياسية)، ديسمبر 2003.
46. وعد الله حسين ياسين الحمداني، نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي، الإسكندرية، (المكتب الجامعي الحديث، 2014).
47. اليشيع كاي، المياه والسلام وجهة النظر الإسرائيلية، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991).

الجرائد والمجلات:

1. جريدة البديل: الاتفاق الأخير وثيقة إعلان المبادئ، ع3، الأربعاء 29 يونيو، 2015.
2. جمال ضلع، دراسة أزمة سد النهضة الإثيوبي التدعيات والتيار والسيناريوهات صراعات سياسية Expalantic center 17 يناير، 2015.
3. محمد سامي عبد القوى، حتمية تحليل المياه والطاقة اللازمة لها، جمعية المهندسين المصريين، ج50، ع2، 2011.
4. عبد المنعم مشاط، الأمم المتحدة والأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد 48، (أفريل 1986).
5. شكراني الحسن، العادلة المائية من المنظور الدولي، مجلة رؤى الإستراتيجية، العدد الأول، (مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، 2013).
6. علاء الحاذق، الذكر الـ 16 المبادرة حوض النيل، مصر تعود بعد الغياب، مجلة Egypt news م1، ع2، 22/ 2/2013.
7. عدنان عباس حيدان، الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطني العربي، (مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، مجلد 22، ط2، دمشق، 2006).

المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيآت الدولية:

1. الجمهورية المصرية، البيان الختامي وتوصيات الندوة (الرؤية المستقبلة لأوجه التعاون والاستثمار الزراعي بين مصر ودول حوض النيل، 4/7/ 2001).
2. الجمهورية المصرية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، معهد البحوث الاقتصاد الزراعي، وحدة الحساب الآلي.

2- مواقع الأنترنت:

1. مؤمن سلام، النظرية اللبرالية في العلاقات الدولية في:

http// :www.civicegypt.org/D=57390 (2005/07/15)

2. زكريا حسين، الأمن القومي، على الرابط:

http.www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/-article2-shtm(13/12/ 2015)

3. عبد المحظى زكي، مفهوم الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي، في:

www.alamatonline.net/B.php.id7227.

4. عبد الله المعطي زكي، الدور الإسرائيلي في الصراع في حوض النيل في:

.(2015/12/25) www.alamatropine.net/13 php.it=7550

5. أحمد عسى، حلول مصرية، مؤتمر المخاطر المستقبلة لسد النهضة على دول المصب

6. دورية متخصصة من الشؤون الدولية، تصدر عن مؤسسة الأمراء

www://slaya.org/news G 31610epx.

7. كرد الواد مصطفى، حق في الماء كحق جديد من حقوق الإنسان في:

htpp://www.man-ctv-org/magazine/article phpid=d6884y (12-12-215).

8. أحمد سليمان، سدّ النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري في:

http://www.alukah.net/culture/0/55477/br.(28/12/2005)

9. صلاح عامر، إتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في أغراض غير ملاحية السياسة الدولية - http://digital-achram.org.org/articles aspr=425.

10. محمد سلمان، الوضع المائي في حوض النيل "ورقة مقدمة لشركاء نسخة للابحوث والاستثمارات والتدريب .http://www.pidgegupt.org-veaeauch.html

11. سليمان أمحمد سلمان، بعد أن أصبح سد النهضة حقيقية في:

http://www.arabi-assattrir/article.aspcid=1/338/refrit=arabi.

12. سد النهضة وتأثره على مصر في: http://www.academica.edu/11052/50/

13. عبد الحميد غانم، سدّ النهضة الأثيوبي وتهديد الأمن المائي العربي في:

http://www.prty.org/index/php.option.contaent.vieu.

14. صلاح رافد داود، سدّ النهضة بتير مخضب، صر السودان، في:

http://www.s.s.gov-eg/ar/templats/Articles/temp

Article.aspx?artiD=67656.

15. أميرة البربري، أبعاد الآثار الاقتصادية والبيئية لسد النهضة في:

http://www.siyassa.org/Newscontant/6/51/5028 (05/01/2016).

16. رواية فنية لسدّ النهضة الإثيوبي بوبة مصر في:

http://www.sisgov/ar/templatis/categaries/tempsearch

result.aspx.(04/01/2016)

17. عباس سراقي، بين الجيولوجيا والسياسية رؤية فنية لسد الألفية في:

http://www.siyassa.org/Newscontant/3/112/1773-aspx

18. عدي جوني، أهمية موقع مصر الجيوستراتيجي في:

http://www.Aljazeera.net/News/Reportsanditerviews(2015/12/10).

19. جغرافية مصر، في http://www.petroleur.gov.eg/About Egypt pages/

Geograohy -aspx. (19/12/2015).

20. نجلاء محمد مرعي، الصراع في حوض النيل وأثره على الأمن القومي العربي في:
http_://www.meshkat.ney/mod/14336 (22/12/2015).
21. الاستغلال الأمثل لموارد المياه النيل نيون شار، في:
http://www.moqatel.com/opensh are/Behoth/ Siasia 21/ hile water/sec 10.doc.cvt htm.21/12/2015.
22. وائل سليمان، النيل ليس نهرا واحداً في:
http://www.oureggypt/hile-bode/hile1html
23. عصام عبد الشافي، إدارة أزمة مياه النيل، المحددات والسيناريوهات في:
http://essamashafy.blogspot.com/2011/blog-post 03 html (22/12/ 2015).
24. أزمة المياه بين دول المنبع والمصب في:
http://www.Sustech.edu/Files/20131111013340458.docx(22/12/ 2015)
25. هنى محسن مصراوي، إتفاقيات حوض النيل في:
http://www.marefa.org/index php/ 1926/ (2015/ 12/ 2003)
26. صفا شكير إبراهيم محمد، صراع بين دول حوض النيل، الدراسة في التدخلات الخارجية: http/www.waters expert//Apintem (16-12- 2015).
27. صفا شيكر إبرامي محمد، صراع بين دول حوض النيل، دراسة في التدخلات الخارجية في: .http//www.waterexpert.se/Apine.htm (16/12/2015).
28. إيهاب أبو عيش، انفصال جنوب السودان والأمن القومي المصري في: www.arseg.org (28/03/2016)

29. عصام فتح الرحمن أحمد الحاج، علاقة الولايات المتحدة بجنوب السودان في:
www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/977 (29 /03 /2006)

30. سمير إبراهيم محمد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان في:
www.sis gov/News Articles.(28/03/2016) p 37-8.

31. المجموعة الدولية، أثر الإنفصال جنوب السودان على العلاقات السودانية الأمريكي في:www.grendan.org/ar/publication/2012/0925-20

32. سيف الدين يوسف محمد سعيد، البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل، في:
www.Sudengines.org/PDF.13/Rdf (26/03/2016)

33. جوزيف أمين رامز وآخرون، التطورات الإستراتيجية في إقليم حوض النيل في:
www.sis.gov.eg/newsVR/African/perspectiv 40/ar/40/4 (26/03/2016)

34. Olivier Richmond Broa Dening, Concepts of security in the post cold war era: implication for the EU and the miditeranean region imp//www.Edg ac.akleis publication (26 mars 2000).

35. Daniel Behane, Grand Eariopian renaissance danim : www.havmaffairs.com /en/2011/09/20/facts.grandsethopian - renassance. dan.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Delcart Barbara, Theorier de la sécurité, 2ème cycle en science politique, Paris, Orientation relation international, année académique, 2006 – 2007.
2. Giovanni Mannuta, Security, antroduction, Granfieled university.
3. Malcom Langford, « The unite nation conspet of water as human rights urateur renauces devlopment, (Vol 21 June 2007)
4. Steve Smith, The concept of sécurity in a globalizing wold, in Robert G. Patman, Globalisation and Confliet: Natinal Security in a New Strategic Era, London and Newyork, Routledge.

الفهـــــــرس

مقدمة 01

الفصل الأوّل: التأصيل المفاهميي

المبحث الأوّل: ماهية الأمن القومي 16

المطلب الأول: مفهوم ومستويات الأمن 16

أولاً: مفهوم الأمن..... 16

ثانيًا: مستويات الأمن وأهم أنواعه 17

المطلب الثاني: مفهوم وأشكال الأمن القومي..... 19

أولا: الأمن القومي..... 19

ثانيًا: أشكال الأمن القومي 22

المحبث الثاني: ماهية الأمن المائي 25

المطلب الأول: مفهوم ومحددات الأمن المائي 25

أولاً: مفهوم الأمن المائي..... 25

ثانيًا: محددات الأمن المائي 25

المطلب الثاني: تهديدات الأمن المائي..... 27

أولاً: غياب أطر قانونية ومؤسسية 27

ثانيًا: تغيير المناخ والكوارث والتدهور كمهدد 28

المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن المائي والأمن القومي..... 28

المبحث الثالث: المياه في القانون الدولي 30

المطلب الأول: تعريف القانون الدولي للمياه 30

المطلب الثاني: مرجعيات القانون الدولي للمياه ومبادئه 31

أولا: مرجعية القانون الدولي للمياه 31
ثانيا: مبادئ القانون الدولي للمياه 35

الفصل الثاني: جيوسياسية جمهورية مصر العربية والصراع على المياه.

المبحث الأوّل: التحديد الجيوسياسي لجمهورية مصر العربية 40
المطلب الأول: جغرافية مصر 40
أولاً: الموقع الجغرافي 40
ثانياً: الموقع الفلكي 40
المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمصر 42
أولاً: الموقع الجغرافي 42
ثانيا: القوة البشرية 43
ثالثا: الثروات الاقتصادية 43
المبحث الثاني: جغرافية الموارد المائية المصرية 44
المطلب الأول: جغرافية وأهمية نهر النيل لمصر 44
أولاً: جغرافية نهر النيل 44
ثانياً: أهمية نهر النيل لمصر 46
المطلب الثاني: الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لدول حوض النيل..... 47
أولاً: الاحتياجات والموارد الحالية لمصر 47
ثانيا: الاحتياجات المستقبلية 48
المبحث الثالث: تسيير الموارد المائية والصراع على مياه النيل 50
المطلب الأول: التعاون المائي بين دول حوض النيل 50
أولا: الإتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل..... 50
المطلب الثاني: الصراع على المياه في حوض النيل 52

الفصل الثالث: تأثير الفواعل الخارجية في الصراع المائي

بين مصر ودول حوض النيل.

المبحث الأول: الدور الصهيوني في الصراع المائي بين دول حوض النيل..... 60
المطلب الأول: الأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل..... 60
المطلب الثاني: السياسيات المائية الصهيونية وأثارها على الأمن المصري 63
المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة والقوى الأوروبية في الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل..... 70
المطلب الأول: السياسة المائية الأمريكية تجاه دول حوض النيل 70
أولا: الهيكلة الحكومية تجاه مصادر المياه 70
ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها للسيطرة على المياه 71
ثالثًا: السياسة الأمريكية تجاه دول حوض النيل 73
المطلب الثاني: السياسة الأمريكية تجاه السودان وأثار إنفصال جنوب السوداني على الأمن القومي المصري..... 75
أولاً: العلاقات الأمريكية السودانية 75
ثانيًا: تأثير انفصال جنوب السودان على الأمن القومي المصري 76
المطلب الثالث: القوى الأوروبية مسألة المياه في حوض النيل..... 78
المبحث الثالث: دور المؤسسة الدولية (البنك الدولي) في حوض النيل 80
المطلب الأول: البنك الدولي مثبت للصراع في حوض النيل 80
المطلب الثاني: تسوية البنك الدولي لقضية المياه في حوض النيل..... 82

الفصل الرابع: سدّ النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري.

المبحث الأوّل: تحديد الجيولوجي لسدّ النهضة الإثيوبي 89
المطلب الأول: تعريف وتحديد سدّ النهضة 89
أولاً: تعريف سدّ النهضة 89
ثانيًا: الموقع الجغرافي للسدّ 91
ثالثًا: الموقع جيولوجيا 92
المطلب الثاني: الخصائص الفنية لسدّ النهضة..... 93
أولا: التكلفة والتمويل..... 94
ثانيًا: فوائد سدّ النهضة لإثيوبيا..... 94
المبحث الثاني: تأثير سدّ النهضة على الأمني القومي المصري 96
المطلب الأول: أزمة سدّ النهضة الإثيوبي وأثار إنشائه على مصر 96
أولاً: جذور الأزمة 96
ثانيًا: أثار إنشاء سد النهضة على مصر..... 97
المطلب الثاني: التداعيات المترتبة على أزمة سد النهضة الإثيوبي 100
أولاً: المقصود بأزمة السد الإثيوبي 100
ثانيًا: أبعاد الأزمة 102
المبحث الثالث: الرؤية الإستراتيجية لعلاقات الجديدة بين مصر ودول حوض النيل ... 105
المطلب الأول: الإستراتيجية المصرية لإدارة الأزمة 105
المطلب الثاني: آليات التعامل مع أزمة سد النهضة الإثيوبي..... 108
أولا: التعامل مع أزمة سدّ النهضة الإثيوبي 108
ثانيا: مبادئ للتعامل مع الأزمة 111
خاتمة..... 116
الملاحق..... 120

قائمة المصادر والمراجع 137

ملخـــص

يرمي هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مشكلة المياه في نهر النيل بين دول الحوض بين دول المصب ودول المنبع، مع التركيز على مصر وإثيوبيا مع عرض لهذه المشكلة والمتمثلة في المعاهدات والاتفاقيات التاريخية ومدى التزام دول الحوض بهذه الاتفاقيات المبرمة والتي ترفضها بعض الدول بحجة أنها أبرمت منذ الاستعمار، وهذا بالنسبة للمجال الأول. أما فيما يخص المجال الثاني فهو الصراع بين دول المنبع وبين دول المصب حول تقاسم مياه النيل واعتبار دول المنبع أن تلك المياه ملك لها مع إضافة للدور الذي تلعبه القوى الخارجية والتي تؤدي إلى زيادة حدّة الأزمة.

Résumé :

Le but de ce travaille académique est d'analysée objectivement le problème que pose la gestion du partage des eaux du Nil entre Les États riverains d'amont et les Etats riverains en avale, en ce focalisant plus précisément sur L'impact de l'eau sur la sécurité nationale égyptienne en accentuions sur le conflit Ethiopie égyptien dans le bassin du Nile.

En trouve aussitôt Les États riverains d'amont rejette les traites et Les Conventions (droit historique) sous prétexte que la majorité des traite été signe sous le règne coloniale d'une part. On trouve aussi le roule des forces étrangères comme facteur inclus et paise une grande charge sur l'ampleur du conflit.

Abstract:

Purpose of this academic work is to objectively analyze the problem of water in the basin nille (between countries and downstream countries by) with more focalison precisely on the conflict between the Egypt and Ethiopia, because this crisis is due to the disagreement drafts, historic agreement, and the commitment of state of the basin to the treated under the pretext that the majority of countries of the basin was under the colonial rule, not independent as found also rolls foreign force that poses a great burden on the empleur the conflict.

Faculté de Droit et Sciences Politiques

Département Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou

Sciences Politiques

L'impact de l'eau sur la securité nationale egyptienne

« Barrage de la renaissance »

Mémoire présenté pour l'obtention de Master en Science Politique

Spécialité : Etudes Moyen Orientales et régionales

Présenter par :

- Djefel Rabah
- Djaoui ilyas

Sous l'encadrement de :

- Attiche Yamina

Les membres de Jury

hakem fadila..... Président

attiche yamina .....Promoteur

fetak mahdi .....Examinateure

Année universitaire : 2014- 2015